الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير –البيض–

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

عنوان المذكرة:

الثورة الجزائرية في الكتابات الفرنسية:

"كتاب عدالة غريبة، القضاة في حرب الجزائر للمؤلفة سيلفي تينو" أنموذجا.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من إعداد الطالبتين:

- مليكة باهرة.
- زهرة بلعرابي.

إشراف الأستاذ:

داودي الأعراج

أعضاء لجنة المناقشة.

د. شرف موسي	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
د. داودي الأعرج	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا
د. قاسم عابدية	المركز الجامعي نور البشير البيض	ممتحنا

السنة الجامعية:1445-1446هـ/ 2024-2025م.



شكر وعرفان

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد قوله تعالى" ولئن شكرتم لأزيدنكم". أشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل.

يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **داودي الأعرج** الذي منحنا من وقته وأحاطنا بملاحظاته وتوجيهاته، فوفقه الله لما يحب ويرضى.

كما نتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، ولكل أساتذتنا الكرام في قسم العلوم الانسانية، على ما بذلوه من جهد وما قدموه من علم، فكانوا لنا نعم السند في مسيرتنا الجامعية.

كما يسرنا أن نشكر كل من مد لنا يد العون لإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إلى الشعب المرابط بأرض فلسطين.

إلى القلب الذي برحمته رعاني أمي الغالية.

إلى زوجي الغالي عبد الوهاب الذي دعمني وشجعني على المضي في هذا العمل.

إلى ولداي وأهلي وأقاربي كبيرا وصغيرا.

مليكة باهرة

الإهداء

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

الحمد لله في البدء والختام

من قالها "أنا لها"، نالها.

لقد كان الطريق طويلا، مليئا بالإخفاقات والنجاحات... فخورة بكفاحنا لتحقيق أحلامنا.

إلى من علمني العطاء دون انتظار،

إلى من أحمل اسمه بكل فخر،

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار،

والدي العزيز.

إلى قدوتي، ونبع الحنان،

إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي،

أمي الغالية.

إلى إخوتي وأخي، سندي في الحياة.

أدامكم الله ضلعا ثابتا في دربي.

إلى كل أفراد عائلتي الأعزاء.

زهرة بلعرابي

قائمة المختصرات

ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
تح	تحقيق
تع	تعليق
تر	ترجمة
تق	تقديم
تص	تصدير
مر	مراجعة
د س	دون سنة
د ت ن	دون سنة النشر
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
P	Page

مقدمة

مقدمة

حظيت الثورة الجزائرية التحريرية باهتمام واسع في الدراسات والكتابات الأجنبية، لما تمثله من نموذج فريد في مسار حركات التحرر الوطني خلال القرن العشرين. ويعود هذا الاهتمام الى الموقع الجيوسياسي للجزائر وأهميتها الإقليمية والدولية، فضلا عن الطابع الاستثنائي الثورة نفسها من حيث التنظيم والامتداد والتأثير. وقد تناولت هذه الكتابات مختلف ابعاد الثورة، مركزة على المكاسب السياسية والدبلوماسية التي حققتها، والتي اسهمت في تعزيز حضور القضية الجزائرية على الساحة الدولية. كما كشفت عن الطابع القمعي الممارسات الاستعمارية الفرنسية، مما أضفى على الثورة بعدا إنسانيا وحضاريا، تجلى في مواثيقها ومبادئها التي سعت الى بناء دولة مستقلة ذات سيادة. ومن خلال تحليل هذه الجوانب، برزت الثورة الجزائرية في الكتابات الغربية كموضوع بحثي غني ومعقد، خصوصا عن التطرق الى أبرز المحطات التاريخية التي شكلت مسارها تحت وطأة الاستعمار.

وقد تنوعت هذه الكتابات بين دراسات أكاديمية، ومذكرات شخصية، ومن بين هذه الكتابات الأجنبية تبرز بشكل خاص الكتابات الفرنسية، التي تناولت الثورة التحريرية في الجزائر، والتي تركت أثرا عميقا في الذاكرة الفرنسية. وقد هزت هذه الثورة أسس الجمهورية الفرنسية وأسهمت في تسريع نهاية الوجود الاستعماري في إفريقيا. كل هذا جعل من ثورة الشعب الجزائري، موضوعا خصبا متداولا في الوسط الأكاديمي، واستقطبت اهتمام الباحثين والمؤرخين الفرنسيين في مسار قراءة أخرى لتاريخ الجزائر.

تجدر الإشارة، إلى أن هذه الكتابات تميزت بالتنوع، حيث تراوحت بين السرديات الرسمية المدافعة عن السياسات الاستعمارية من جهة، والدراسات النقدية التي تعيد النظر في الذاكرة الاستعمارية، وتبرز معاناة الجزائريين وكفاحهم من أجل تقرير المصير من جهة أخرى. نجد أن بعض الكتابات، ركزت على الجانب السياسي والعسكري، وبعضها الآخر اهتم بجوانب أخرى، مثل تأثير الحرب على المؤسسات الفرنسية خلال تلك الفترة. ومن بين هؤلاء المؤرخين والباحثين، تبرز المؤرخة الفرنسية سيلفي تينو، وذلك من خلال دراستها

الموسومة ب: "عدالة غريبة القضاء في حرب الجزائر". تعد هذه الدراسة، بحثا تاريخيا هاما، اجتهدت خلاله المؤلفة في جمع مصادر مختلفة ومتنوعة، وذلك لإضفاء لمسة الباحث التاريخي، وتعاملت مع المادة العلمية المتوفرة لديها من منظور نقدي، بعيدا عن الروايات الاستعمارية التقليدية.

وفي هذا الصدد، وقع اختيارنا على الموضوع الموسوم ب:" الجزائر في الكتابات الفرنسية: كتاب عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، للمؤلفة سيلفي تينو أنموذجا". يرجع هذا الاختيار لأسباب ذاتية وموضوعية.

فيما يخص الدوافع الذاتية، تنبع من اهتمامنا الشخصي بالكتابات الفرنسية، التي تتناول تاريخ الجزائر، بما في ذلك الثورة التحريرية المباركة، والاطلاع على وجهة نظر الباحثين الفرنسيين، ومدى مصداقيتهم في كتابة تاريخ الجزائر.

أما الدوافع الموضوعية، تمثلت في كشف تاريخ الثورة الجزائرية وواقع الشعب الجزائري من منظور الأبحاث الأكاديمية الفرنسية. وقد جذب اهتمامنا مسائل تاريخية هامة، تمثلت في موقف القضاء الفرنسي تجاه الممارسات الاستعمارية الوحشية والقمعية، التي تعرض لها الشعب والثوار الجزائريين على حد سواء.

تكتسي هذه الدراسة أهمية تاريخية، كونها تسلط الضوء على فترة هامة من تاريخ الجزائر الاستعماري، حيث تكمن أهمية كتاب عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر للمؤلفة سيلفي تينو في طبيعة الموضوع، الذي تناولته المؤلفة، والذي يعالج مسألة هامة، تحرج الكثير من الباحثين الفرنسيين في الخوض فيها، وهي مسألة القضاء الفرنسي والممارسات الوحشية المنهجية، التي ارتكبها المستعمر الفرنسي وفق سياسة إجرامية رسمية. الأمر المثير للاهتمام في هذا الموضوع، أنه يكشف زيف ادعاءات فرنسا في نشر الحضارة، والحرية، وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، وهذه كلها ادعاءات باطلة فندتها المؤلفة في كتابها، رغم أنها في بعض المواضع حاولت إيجاد بعض التبريرات لسلوك الجيش الفرنسي المجرم. ويبرز موضوع الدراسة بوضوح، الممارسات القمعية الوحشية، التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري تحت

غطاء الشرعية والقانون، كما أنها تكشف أوجه التحيز الأيديولوجي ومحاولات إعادة صياغة الذاكرة التاريخية، وفقا لمصالح معينة مقابل توجهات أخرى. وكان لا بد من أن تسعى إلى تحقيق المصالحة السياسية والمجتمعية، وذلك من خلال الاعتراف بما ارتكب من فضائع وإجرام في حق الجزائريين.

وتهدف الدراسة، إلى كشف سياسة القمع، ووحشية الممارسات الاستعمارية، وذلك من خلال التعرف على الأساليب والوسائل الإجرامية، التي انتهجها جيش الاحتلال، ومصالحه المختلفة في التعذيب والتنكيل بالجزائريين، وذاك في ظل المؤسسة القضائية وخارجها. ونهدف في هذه إلى فهم الدور، الذي لعبته مؤسسة القضاء الفرنسي خلال فترة هامة من تاريخ الثورة الجزائرية، وكيف تحولت من مؤسسة يفترض أن تكون محايدة، إلى أداة قمع سياسي في يد السلطة الاستعمارية الفرنسية.

موضوع الدراسة يثير الإشكالية، التي تمحورت حول ممارسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وموقف القضاء الفرنسي من ذلك. وللإجابة على الإشكالية، نطرح جملة من الأسئلة: ما هي المعطيات التاريخية التي قدمتها سيلفي تينو؟ كيف تجلى موقف القضاء الفرنسي من الجرائم الفرنسية التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري؟ هل كانت قرارات القضاة متحيزة لصالح السلطة الفرنسية أم سعت إلى تحقيق العدالة؟ ما موقف سيلفي تينو من الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة؟

أما فيما يخص، منهج البحث التاريخي، اعتمدنا المنهج السردي والوصفي، وذلك من خلال سرد وتتبع الأخبار الواردة حول سير الأحداث، التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، ووصف الوقائع المتعلقة بالفظائع الوحشية المرتكبة، ووصف التعذيب ووضع الجزائريين داخل السجون وخارجها. أما المنهج التحليلي، اعتمدناه في تحليل النصوص بدءاً من نصوص الكتاب المعتمد في الدراسة، وذلك بغية الوصول إلى نتائج، تكشف جانب هام من سياسة الاستبداد التي تبناها الاستعمار الفرنسي. أما المنهج المقارن، اعتمدناه من خلال المقارنة بين مختلف المواقف والآراء، خاصة موقف المؤلفة سيلفي تينو مع باقي الآراء والمواقف، وذلك من أجل تحصيل

نتائج ومخرجات من هذه الدراسة، تيسر فهم حقيقة الوقائع، والأحداث خلال فترة نضال الشعب الجزائري من أجل تحقيق الحرية والاستقلال.

تماشيا مع طبيعة الموضوع، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

في الفصل الأول، تناولنا فيه نماذج من الكتابات الفرنسية حول الثورة الجزائرية، وذلك من خلال عرض ودراسة بعض الكتب، التي تباينت مواقفها حول ممارسات الاستعمار الفرنسي أثناء الثورة التحريرية المباركة.

أما الفصل الثاني، تناولنا فيه الكتابة سيلفي تينو وتحليلها لسياسة القمع القضائي الاستعماري في الجزائر حيث أقدمنا على عرض سيرة الذاتية للمؤلفة، فتطرقنا إلى نشأتها، وتكوينها العلمي والثقافي، وكذلك أبرز أعمالها، وتناولنا سياسة القمع القضائي ضد الجزائريين، واستخدام القضاء كوسيلة لإضفاء الشرعية القانونية على الممارسات الوحشية، التي ارتكبها المستعمر الفرنسي، وذكر الجرائم التي ارتكبها ضباط وجنود الاحتلال ضد الجزائريين في ظل القضاء وخارجه.

أما الخاتمة تطرقنا إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال بحثنا.

لا بد من الإشارة إلى أن هناك دراسة سابقة، تناولت بعض جوانب الموضوع، تمثلت في مذكرة ماستر للباحثة إيمان دباخ، الموسومة ب: "القضاء الفرنسي في الجزائر 1954-1962، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2020-2021.

نقد المصادر والمراجع:

وفيما يخص، نقد المصادر والمراجع، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، نذكر منها:

كتاب عدالة غريبة القضاء في حرب الجزائر لسيلفي تينو: يعد الكتاب مرجعا أساسيا. إذ لا يمكن تناول موضوع القضاء والجرائم المرتكبة خلال الثورة التحريرية المباركة، وذلك بمعزل

عن المعطيات السياسية والقضائية، والمعلومات التي قدمها الكتاب حول الوضع القائم بالجزائر خلال هذه الفترة.

- مؤلفات ومذكرات فرنسية تباينت، من حيث الإفادة بمعلومات حول موضوع الدراسة، بعضها كان منصفا وبعضها حاول تجاهل الكثير من الحقائق والظهور بمظهر العدالة والتسامح، نذكر منها: مذكرات الأمل–التجديد، مؤلفها الجنرال شارل ديغول، وكتاب العام الخامس للثورة لفرانز فانون، وكتاب حربنا لفرانسيس جونسون، وكتاب حرب العار–التعذيب في حرب الجزائر لايف سالفات.
- كتاب تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، لمؤلفه أبي القاسم سعد الله، الذي أفادنا في جمع بعض المعطيات التاريخية حول الموضوع.
- كتاب التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية، لمؤلفه الغالي العربي: قدم لنا بعض المعلومات التاريخية فيما يتعلق بكشف وضع الجزائريين داخل السجون والمعتقلات وخارجها

أما فيما يتعلق بالصعوبات، التي واجهتنا خلال دراسة هذا الموضوع، نذكر منها:

- قلة المادة العلمية المتعلقة بالمؤسسات القضائية الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية المباركة.
- صعوبة ترجمة مؤلفة الكتاب المعتمد في الدراسة، وذلك بسبب شح الكتابات التي تناولت سيرتها الذاتية ومسارها العلمي.

الفصل الأول: نماذج من الكتابات الفرنسية عن الثورة الجزائرية

أولا: مذكرات شارل ديغول الأمل التجديد 1958-1962.

ثانيا: كتاب العام الخامس للثورة لفرانز فانون.

ثالثا: كتاب حربنا-أصوات مناهضة للاستعمار لفرانسيس جونسون.

رابعا: كتاب حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954-1962، لايف سالفات

الفصل الأول: نماذج من الكتابات الفرنسية

يعد تاريخ الجزائر موضوعا محوريا في العديد من الدراسات الأكاديمية الخاصة في السياقات الاستعمارية حيث سلطت الكتابات الفرنسية الضوء على تاريخ الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية بطرق متعددة تتراوح بين التوثيق والتحليل والايديولوجيا، وتعد فترة الثورة الجزائرية (1954-1962) واحد من أبرز المحطات في تاريخ الجزائر حيث كانت هذه الثورة محط اهتمام كبير في الكتابات الفرنسية التي سعت إلى تفسير الأحداث وتوثيقها من وجهات نظر متعددة، إلا أن هذه الكتابات كانت تتأرجح بين سرد الأحداث من زاوية الاستعمار الفرنسي وبين محاولة فهم الواقع الثوري من خلال عدسات ثقافية وسياسية، محاولين فهم دوافع وأسباب نضال الجزائريين ومدى تمسكهم بمبادئ ثورتهم.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل نماذج من الكتابات الفرنسية المتعلقة بالثورة الجزائرية كمذكرات شارل ديغول الأمل التجديد(1958-1962)، وكتاب العام الخامس للثورة لفرانز فانون وكتاب حربنا لفرانسيس جونسون ثم حر العار لايف سالفات.[1]

أولا: مذكرات شارل ديغول الأمل التجديد 1958-1962

تعتبر المذكرات مدونة المعلومات الشخصية للفاعلين السياسيين من خلال كتاباتهم، وتعد مذكرات الجنرال ديغول من أهم الكتابات الفرنسية لتاريخ الجزائر أثناء الثورة التحريرية.[2]

1. التعريف بالكاتب

من مواليد 1890 التحق شارل ديغول بمدرسة سان سير سنة 1908، وشارك في الحرب العالمية الأولى ثم لجأ في بداية الحرب العالمية الثانية إلى لندن في 17جوان 1940، عاد إلى فرنسا عام1944رئيسا للحكومة المؤقتة ليرتكب مجزرة 8ماي1945، ضد الجزائريين ثم استقال سنة1946 ليتفرغ لكتابة مذكرات الحرب حتى 13ماي 1958، حين نادى به ضباط

[1]- ميلود بعالية،" المذكرات الشخصية لشارل ديغول (الحرب والأمل) وكتابة تاريخ الجزائر"،***مجلة تاريخ العلوم***،مجلد 5،، جوان 2020،ع 3، ص 244.

[2]- لزهر بديدة،" السياسة الديغولية تجاه الجزائريين الأمس واليوم"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، ع 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، جوانب 2015.

الجيش الفرنسي في الجزائر لتولي الحكم قصد القضاء على الثورة الجزائرية بحكم الجمهورية الخامسة، ثم استقال عام 1969 بعد فشله في الاستفتاء، وبدأ في كتابة مذكرات الأمل، توفي في 9نوفمبر 1970.[1]

2. دراسة الكتاب

مذكرات الأمل من كتاب مذكرات شارل ديغول ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة ومراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، ط1، بيروت،1971، في حجم 406صفحة، ولقد جاء كتاب التجديد 1958–1962 في سبعة عناصر رئيسية تغطي الفترة من تأسيس الجمهورية الخامسة حتى استرجاع الجزائر سيادتها الكاملة ولقد تحدث شارل ديغول عن الجزائر في عنصرين اثنين: الأول: أقاليمنا ما وراء البحار من الصفحة 45حتى الصفحة 94 ، والثاني: الجزائر من الصفحة 95حتى الصفحة146.[2]

> أقاليمنا ما وراء البحار يعترف شارل ديغول في مذكراته بأن للجزائر وضعية خاصة عن المستعمرات الأخرى، ذلك أن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استيطانيا، ولأن الجزائر في الكتابات الفرنسية هي أرض فرنسية لذلك عندما يكتب شارل ديغول عن المأساة يذكر أنها مأساة فرنسية من جهة ومحلية من جهة أخرى أي تمس الوضع الفرنسي والجزائري.[3]

يتعرض شارل ديغول في مذكراته الأمل لفشل الجمهورية الرابعة في القضاء على الثورة الجزائرية مما أدى بالشعب الفرنسي إلى معارضة هذه الجمهورية التي عجزت عن ايجاد مخرج لهذه الأزمة، ويعترف في مذكراته بتعاطف شعوب العالم مع القضية الجزائرية وخاصة الأمم

---

[1]– ميلود بالعالية، المرجع السابق، ص245.

[2]- شارل ديغول، مذكرات الأمل و التجديد1958-1962،ت: سموحي فوق العادة، مر:أحمد عويدات، ط1، بيروت ، لبنان، 1971، ص 108.

[3]– ميلود بالعالية ، المرجع السابق ، ص247.

المتحدة، وأن الجزائريين يتوقون إلى استقلال بلادهم أسوة بشعوب أخرى سبقتهم إلى ذلك في افريقيا وآسيا وأنهم من أجل ذلك بدأوا يعملون بأنفسهم لتحقيق هذا الهدف.[1]

وادعى شارل ديغول في مذكراته الأمل أن الجزائريين (المسلمين) لم ييأسوا من فرنسا ويتمنون أن يبقوا شركاء لها بعد تحريرهم، فهم حسب زعمه يريدون التحرير لكن مع البقاء على علاقة جيدة مع فرنسا، وهو يشير في كتاباته إلى المعتدلين وبعض الأعيان وشيوخ الصوفية المرتبطة مصالحهم بسلطات الاحتلال الفرنسي، ولكنه أهمل ذكر جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.[2]

الجزائر: خصص شارل ديغول في مذكراته الشخصية الأمل فصلا خاصا للجزائر دون غيرها من المستعمرات التي كتب عنها في الفصل الأول الموسوم بأقاليمنا ما وراء البحار، وكان قد تحدث فيه بإسهاب عن الجزائر، ونستنتج من كتاباته أن الاستعمار الحقيقي بدأ في الجزائر وانتهى في الجزائر لقد فقدت فرنسا بسبب حرب الجزائر مستعمراتها في افريقيا لا لشيء إلا لكي تركز قوتها لبقاء نفوذها، ونظرته لجبهة التحرير الوطني كان يشوبها عدم المصداقية، حيث كان في مذكراته يفسر رفضها للمفاوضات المشروطة للحلول الوسطى بأنها تعود إلى المزايدات والانقسامات[3]، بينما كان قادة الثورة يريدون التفاوض المباشر بين وفد جبهة التحرير الوطني والوفد الفرنسي.

كتب في مذكراته الشخصية أنه وجه في 14جوان 1960 خطابا للشعب الفرنسي بشأن الجزائر جاء فيه ما مصير الجزائر؟، وذكر أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة، وكانت جبهة التحرير الوطني ارسلت وفدا للتفاوض يتكون من علي بومنجل ومحمد الصديق بن يحي إلى مدينة مولان ولقيهما عن الجانب الفرنسي روجي موريس والجنرال دوغاستين وفشل اللقاء لتمسك كل طرف بمطالبه[4].

---

[1]– ميلود بالعالية، المرجع السابق، ص 247.

[2]– شارل ديغول، **مذكرات الأمل والتجديد(1958–1962)**، المصدر السابق ص 109.

[3]– ميلود بالعالية ، المرجع نفسه، ص250.

[4]– شارل ديغول، المرجع السابق، ص 109.

كتب شارل ديغول في مذكراته أنه حل بعين تموشنت يوم 9ديسمبر 1960 للقاء بعض الفئات من السكان وضباط الجيش الفرنسي وكان إلى جانبه وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس والمندوب العام في الجزائر جان موران ولكن قابله الجزائريون بنداء الجزائر مسلمة مستقلة، بينما نادى الأوروبيون بواسطة مكبرات الصوت: " الجزائر فرنسية"، وفي 11ديسمبر وقعت صدامات بين الجزائريين والفرنسيين وكان يوما داميا انها مظاهرات 11ديسمبر 1960.[1]

أدى القمع المرعب للمظاهرات السلمية إلى تحرك رئيس الحكومة الجمهورية الجزائرية فرحات عباس باتجاه مراسلة الأمين العام للأمم المتحدة، وفي 19ديسمبر عرض وزير خارجية الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم القضية الجزائرية على الدورة الخامسة عشر العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، رغم أن شارل ديغول كتب في مذكراته أنه لم يعرف اهتماما كبيرا لأعمال الجمعية العامة إلا أن التصويت على اللائحة 1514 المؤرخة في 20ديسمبر تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، وبين أن غالبية دول العالم كانت ضد فرنسا الاستعمارية فيما يتعلق بالتضامن مع القضية الجزائرية العادلة.[2]

كما كتب في مذكراته عن لقاء ليروس في فيفري1961 واتفاقيات يفيان في 18مارس1962 التي انتهت حسب زعمه بأنه منح الجزائر الاستقلال.

للتاريخ والحقيقة أن ما كتبه شال ديغول في مذكراته يبدو وكأنه يتمادى في اعتبار استقلال الجزائر منحه وليس لتضحيات الشعب الجزائري وتجاهل المبدأ الثوري القائل إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ثم لماذا لم يمنح الاستقلال قبل أول نوفمبر 1954؟، ولماذا لم يتم التفكير في ذلك إلا بعد فشل الجمهورية الرابعة في القضاء على الثورة واستنجاد الفرنسين به؟.

---

[1]–ا لمرجع نفسه، ص 109.

[2]–ميلود بالعالية، المرجع السابق، ص252.

وكتب في مذكراته أن لويس جونسن كان حريصا على مستقبل الجزائر المنفصلة بضمان التعاون ورعاية وضع الأوروبيين فيها وأن تعطى الأفضلية لفرنسا في كل شيء مع استمرار التفجيرات الذرية بالصحراء مقابل تقديم مساعدات للجزائر، لكي يتاح للنخبة الجزائرية أن تكسب الثقافة الفرنسية، أما مطالب الثوار فكانت قائمة على عدم الثقة في الطرف الفرنسي. والحقيقة أن الوفد الجزائري ظل ثابتا طيلة مفاوضات ايفيان للمبادئ الثورية المثبتة في بيان أول نوفمبر وهي وحدة الأمة الجزائرية ووحدة أراضيها ويرفض امتيازات الفرنسيين في الجزائر.

وختم الفصل الخاص بالجزائر في مذكرات الأمل: جاء فيه: "إن نهاية الاستعمار تعد صفحة من تاريخنا وفي هذه المرحلة كان يساور فرنسا في آن واحد شعور بالأسف في هذا الحدث، كما كان يخالجها الأمل لما كانت تتوقعه في المستقبل ولكن هل تكتب الحياة لمن تولى كتابة هذا التاريخ وانجازه على القدر أن يقرر ذلك؟".[1]

من دراسة المذكرات الشخصية لمؤلفها شارل ديغول يتضح أنه كان لديه ثقافة كلاسيكية استفاد منها في كتابة مذكراته الشخصية وهو بعيد عن السلطة مرتين(1946-1958) و(1969-1970)، وإن كانت مذكراته الشخصية تدل على مهارته كمؤلف فإنه ليس مؤرخا، أما أهمية مذكراته (الحرب الأمل) في كتابة تاريخ الجزائر، فلا يسعنا إلا أن نلاحظ أن أهميتها لا تكون كافيه لاعتمادها كمرجع تاريخي موثوق به وكشهادة مؤلفها لكتابة تاريخ الجزائر لكونها تفتقر لأكاديمية مؤلف محايد، كما أنه لم يتخلص من ذاتيته ومجد الاستعمار وجرم الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر. ومهما يكن من أمر مهارة شارل ديغول في الكتابة فإننا نرى أن أهمية مذكراته الشخصية في كتابة تاريخ الجزائر من شأنها تقديم مادة تاريخية للباحثين المتخصصين في تاريخ فرنسا بالجزائر.[2]

ثانيا: كتاب العام الخامس للثورة لفرانز فانون

[1]– شارل ديغول، المصدر السابق، ص 110.

[2] -ميلود بالعالية ، المرجع السابق، ص 255.

يعتبر فرانز فانون من أبرز الشخصيات التي ساهمت ودعمت الثورة الجزائرية وذلك من خلال عدة أعمال قام بها أبرزها كتابه الثورة الجزائرية في عامها الخامس والذي يتحدث فيه عن التغيرات والتطورات التي مست عدة جوانب في المجتمع الجزائري خلال الثورة التحريرية.

1.التعريف بالكاتب

فرانز فانون طبيب ومناضل وفيلسوف فرنسي من مواليد 20يوليو 1925 في فوردوا فرانس بجزيرة المارتينيك الواقعة في البحر الكاريبي والتي تمثل جزء من أراضي ما وراء البحار الفرنسية[1].

درس فانون في مسقط رأسه بثانوية شوبل شير وأدمن المطالعة في مكتبتها وحصل على الشهادة الثانوية، كانت تغطية أحداث الحرب العالمية الثانية تصل إلى المار نيتيك عبر أثير الإذاعات وتابعها فانون عن كثب ثم التحق بالكتيبة الخامسة من قوات فرنسا الحرة وأبحر معها في 12مارس1944 إلى شمال إفريقيا، خلال مشاركته في حرب فرنسا ضد النازية كمجند عايش العنصرية ضد السود وأصبح أكثر وعيا بقضايا الاستعمار، حصل على منحة للدراسة في مدينة ليون بفرنسا وبدأ دراسة الطب وظل مواظبا على حضوره محاضرات في الفلسفة والآداب كما شارك في النشاط الطلابي.[2]

-**تجربة الجزائر**: مع تخرجه طبيبا انتقل إلى العمل بمستشفى البليدة بالجزائر سنة 1953م قبل نحو عام من اندلاع ثورة أول نوفمبر1954، ولكونه قادما من بلد مستعمر فقد تعرف على ذاته في بلد آخر تحتله القوة الاستعمارية نفسها كما تقول زوجته جونسون فانون، أكسبه عمله طبيبا نفسيا واتصاله بالمرضى و الممرضين فهم الأوضاع، سرعان ما عاين عن قرب تأثيرات الاستعمار النفسية ليس على ضحاياه الواقعين تحت القمع والتعذيب فحسب، بل حتى

---

[1]- المرجع نفسه ص 256.

[2]- سامح عودة، فرانز فانون، المستعمر الذي حارب الاستعمار، الجزيرة نت، https://Www.aljazeera.net، 2025/03/20، 16:30.

على جنود المتورطين في التعذيب والفظائع، وبدأ الطبيب الشاب يقترب تدريجيا من جبهة التحرير الوطني التي كانت له معها اتصالات واسهامات وانتهى به الأمر إلى الاستقالة من مهنة الطب عبر رسالة انتقد فيها ممارسات الاستعمار وحقده على الجزائريين.[1]

بعد استقالته أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا بطرده من الجزائر فبادر إلى الالتحاق بجبهة التحرير الوطني في تونس وعمل في وسائلها الاعلامية منها صحيفتا "المقاومة الجزائرية" و"المجاهد".

2.من أعماله ومؤلفاته:

بشرة سوداء–وأقنعة بيضاء عام1952م _العام الخامس للثورة الجزائرية 1959_المعذبون في الأرض نشر1959 من أجل الثورة الإفريقية نشر1964.تبوأ مسؤوليات متعددة، محررا في جريدة "المقاومة الجزائرية" ثم في المجاهد وممثلا للثورة في المنتديات الدولية يحمل رسالة دبلوماسيتها ومتصلا بممثلي الحركات التحررية في افريقيا.[2]

توفي فانون في السادس من ديسمبر1961 بالو.م.أ متأثرا بسرطان الدم عن عمر يناهز36 عاما، نقل جثمانه إلى تونس ثم إلى الأراضي الجزائرية وفقا لرغبته حيث دفن بمقبرة عين الكرمة ولاية الطارف[3]، وقد اعطيت له ولزوجته الجنسية الجزائرية و اعتبرت أحد رموز الثورة ومثقفيه

3.دراسة الكتاب

تحدث فرانز فانون في الفصل الأول عن: لباس المرأة الجزائرية حيث أن الباس يميز كل مجتمع عن غيره من خلال لباس المرأة مثل ما ذكر فانون أن: حجاب المرأة يبدو ثابتا إلى حد أنه يكفي بصورة عامة لتمييز المجتمع العربي، والحايك يحدد بطريقة جد واضحة المجتمع

[1]– سامح عودة، الموقع السابق.

[2]–مبارك الميلي، **فانون والثورة الجزائرية** ، دار الثقافة العربية، الجزائر، 2007،ص165

[3]–سامح عودة، الموقع السابق.

الجزائري المستعمر، وإن المرأة الجزائرية في نظر الملاحظ تماما تلك التي تنشر وراء الحجاب[1]، وذكر أن المسؤولين الفرنسيين وضعوا خططا ومشاريع من أجل تفكيك وتحطيم أصالة الشعب مهما كان الثمن.[2]

فالمرأة هي المحرك الرئيسي الذي يحرك المجتمع، وأول ما تصنعه الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها لأنها التربة التي تنبت الشعب كله منها[3]، كما ذكر دور المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية سواء في المدية أو الريف، وأشار إلى أنه أو كلت لها مهمات مثل نقل البلاغات والأوامر الشفهية المعقدة ودور الحراسة ساعة كاملة بل غالبا أكثر أمام منزل يجري فيه لقاء بين مسؤولين.[4]

وتبدلت النظرة إلى الحايك من مجرد كونه من مكونات الشخصية الثقافية الوطنية أصبح آلة ومعولا أساسيا للمقاومة والعباءة التي يتخفى تحتها الثوار لتسهيل التحركات أو تخلي النساء عن الحايك و التشبه بالأوروبيات ليسهل لهن عملية التنقل والدخول والخروج والقيام بالعمليات العسكرية بطريقة ناجحة متقنة.[5]

- **أما الفصل الثاني:** فتناول فيه الراديو كآلية من آليات المقاومة بين الرفض والقبول، رفضه الجزائريون في المرحلة الأولى لأن الراديو الجزائري هو عبارة عن محطة اذاعية فرنسية مقامة في الجزائر منذ عشرات سنين فهو شبه وسيلة للصمود عند الفرنسين ووسيلة للضغط الثقافي على المجتمع الخاضع[6].

---

[1]– فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: دوقان فرقوط، دار الفرابي، الجزائر، 2004، ص23.

[2]– المصدر نفسه، ص25.

[3]– أنيسة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص16.

[4]– فرانز فانون، المصدر السابق، ص45.

[5]– عبدالعزيز شعبان، كريمة حداد،" مخاتلات المقاومة بالتنازل وتمثيلات الثورة الجزائرية في كتاب العام الخامس للثورة الجزائرية لفرانز فانون"***مجلة تمثلات***، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، المجلد5، العدد1، 2021،ص16-17.

[6] –فرانز فانون، المصدر السابق، ص69.

ولما يتحول هذا الجهاد من مجرد راديو لاستقبال الترددات إلى تكتيك للسيطرة و الهيمنة ونشر الثقافة الفرنسية، فإن الرفض سيشتد والمقاومة ستأخذ مجراها[1]، ولكن سنة 1956 تبدلت الأوضاع لقد ظهر إلى الوجود: صوت الجزائر الحرة، هذا الصوت الذي يتكلم من الجبال وغير محدد جغرافيا، لكنه ينقل بلاغ الثورة العظيم إلى الجزائر كلها.

لقد فهم الجزائريون أن الحرب الأن تجري رحاها على أمواج الإذاعات ولم يعد ينظر إلى الراديو أنه تكتيك استعماري بل أصبح وسيلة من وسائل المقاومة [2].

ومن جهة أخرى لقد أسست الإدارة الاستعمارية الفرنسية دار للتزوير الإذاعي وهي عبارة عن مركز بفرنسا ساهم في تأسيسه أحد الجواسيس الفرنسيين لنقطة العمل الحقيقي الذي يجري بين جدران هذا المركز العصيب حيث تم تحضير برامج إذاعية وصحفية بإشراف أخصائيين فرنسيين ينتمون كلهم إلى قسم الجاسوسية الفرنسية وعصابات اليد الحمراء وأهم أعمالها انجاز حصص اذاعية عادية تسجل كلها بالعربية وتذيعها محطة الارسال البارسية رقم2، ابتداء من الساعة العاشرة ليلا بالإضافة إلى انجاز حصص إذاعية تحمل صوت الجزائر وتقوم بالدعاية للحركة المصالية التي يوجهها البوليس السري الفرنسي بعناصر وامكانياته لتقوم بأعمال التخريب و الخيانة ضد الموطنين الجزائريين المقيمين في فرنسا[3].

- **الفصل الثالث:** تحدث عن الأسرة الجزائرية، وأهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري وبعض التبدلات في قيم الأسرة والتي كانت خدمة لأغراض الثورة من أجل هدف أعظم هو الاستقلال. فيذكر أن الآباء لعبوا دورا سلبيا في فترة الاستعمار حيث كان الأب المستعمر ينفخ أولاده في فترة كفاح التحرير شعور بالتردد، تبني سلوكية الهرب وعدم المسؤولية[4].

---

[1]– عبد العزيز شعبان، كريمة حداد، المرجع السابق، ص 18.

[2]– المرجع نفسه، ص19.

[3]– أمينة سيافة، سليمة عفايفية، **الثورة الجزائرية في العام الخامس من خلال كتاب فرانز فانون**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8ماي، قالمة، 2020–2021، ص67.

[1]– فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 102.

إلا أن الأولاد لا يقتنعون بهذا الكلام الانهزامي الاستسلامي وهكذا غيرت حرب التحرير العلاقة بين الأب وابنه، وتنازل الأب عن مكانته لابنه.

التبدل الثاني حدث للبنت في أسرتها فكانت مهمته في الأسرة الجزائرية أن لا صوت لها، وباندلاع الثورة تغيرت الأمور وأصبحت مناضلة إلى جانب الرجل في الجبال، ولهم هدف واحد وواضح وهو تصفية الاستعمار[1].

- **أما الفصل الرابع:** فتناول الطب والنظام الاستعماري، حيث ذكر أن الطب كان وسيلة أخرى للهيمنة والسيطرة على المستعمرين وترويضهم إذ أن الطب نفسه كانت وسيلة لنقل الأفكار الامبريالية وتطبيقاتها طارحا نظرات مليئة بالإيحاءات فيما يتعلق بالصفة العامة للتوسع الأوروبيين[2].

إذ أن الطب الاستعماري يخدم أغراض الإمبراطورية وهو معولها في نشر الأفكار التوسعية الإمبريالية التي تضفي ضوءا كاشفا على حقيقة أن الطب ايديولوجية بقدر ما هو تطبيق[3].

وصورا فانون في الفصل الرابع في كتابه هذا العلاقة بين السكان الأصليين والمستعمر في ميدان الطب بين السعي لإحكام القبضة والسيطرة على المستعمرين من بوابة الطب وبين المقاومة برفض الاستشارة الطبية ورفض المنظومة الطبية الاستعمارية كلية، وأصبح يرى كل ما هو آت من المستعمر بمثابة مخطط لإحكام السيطرة والهيمنة عليهم.

وفي سنة(1956-1957) تغيرت نظرة الشعب الجزائري للمستشفيات التي يديرها الفرنسيون قصدوها للتداوي عندهم وهذا ما أثار دهشة وحيرة الأطباء الأوربيين كتكتيك حربي يهدف إلى الاحتفاظ بالأدوية من أجل العناية بالعسكريين وهذا ما يعكس درجة الوعي الذي

---

[2]- فرانز فانون، المصدر نفسه، ص121

[2]- أمينة سيافة ، سليمة عفايفية، المرجع السابق، ص130.

4- دافيد أرنولد، **الطب الامبريالي والمجتمعات المحلية**، تر: مصطفى ابراهيم فهمي، عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص10.

وصل إليه الشعب الجزائري أين أصبح يستثمر في أشياء استعمارية خدمة لمصالح حرب التحرير[1].

- **في الفصل الخامس:** تناول الاقلية الأوربية في الجزائر، فقد ذكر أن بعض الأوربيين أثبتوا دعمهم للثورة الجزائرية في مواقف صعبة وأن الأوروبيات والأوربيين الذين أوقفوا أو عذبوا من قبل أجهزة المصالح البوليس والمظليين الفرنسيين قد برهنوا على نحو دقيق بموقفهم وهم يسامون العذاب من ذوي قرباهم كما في موقف جبهة التحرير من سداد لراي ، ولم يكشف فرنسي واحد حقيقة لرجال البوليس الاستعماريين أمورا رئيسية من أمور الثورة[2].

وتطرق ليهود الجزائر، وذكر أن الأقلية اليهودية الموجودة في الجزائر تشكل خمس سكان الجزائر غير المسلمين، حيث كان لليهود آراء مختلفة حول الثورة فمنهم من ساندها ومنهم من كان ضدها، فالفئة التي كانت ضدها هي فرقة اليهود التي ربطت مصيرها بمصير السيطرة الاستعمارية، وذلك لخوفهم على مصالحهم بعد الاستقلال كاتجار اليهود مثلا المتمتعون بفضل جنسيتهم الفرنسية بالحماية سوف لن يرضوا بإقامة سلطة وطنية جزائرية أما الفئة الثانية فقد كانت تحافظ على العلاقات الوثيقة بالسكان الجزائريين فيجد الانسان تداخلا في المصالح ومع تسجيل مواقف لبعض التجار اليهود بتأمين امداد جيش التحرير الوطني بالملابس العسكرية و الأغطية وهناك من التجار اليهود من أحضوا بتهمة التواطؤ مع الثورة الجزائرية[3].

وذكر أن المستوطنون في الجزائر قدموا الدعم للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار فكان الجزائريون على عجب من مساندة المستوطنين لهم وخاصة صغار المستوطنين المزارعين والوكلاء هذا في الشهور الأولى من سنة 1955، وفي سنة 1955 قد

---

[1]– فرانز فانون، المرجع السابق، ص 154.

[2]– أمينة سيافة ، سليمة عفايفية، المرجع السابق، ص69.

[3]- المرجع نفسه، ص70.

أصبحت مزارع المستوطنين الأوروبيين مقر للممرضين وملاجئ ومحطات للتوقف حتى عادت بعض المستعمرات الزراعية للأوربيين مخازن حقيقية لجيش التحرير الوطني[1].

كما كان للأوربيين في المدن بالجزائر موقتا محددا ازاء المعركة الجزائرية رغم الضغوطات التي قام بها رؤساء فرنسا على المواد الصيدلانية والأدوات الجراحية، وهكذا كان بعض الأطباء والصيادلة الأوربيين يجرون عندئذ على عادة العناية بجرحى جيش الوطني التحريري دون تمييز وكانت مئات الملايين من وحدات البيني سيلين تذهب سائرة باتجاه مراكز المقاومة في الجبال[2].

كما كان بعض الأطباء الأوربيين يقومون ينتظم دروس سرية للممرضين العسكريين من جيش التحرير الوطني وبالتالي تتخرج أفواج عديدة من المساعدين في الطب وهناك أيضا بعض الفتيات الأوروبيات انظموا إلى خلايا سياسية للحصول على الورق وآلات الطباعة وأحيانا يقمن بطبع مناشير لجبهة التحرير الوطني[3].

نستنتج في الأخير أن كتاب العام الخامس للثورة الجزائرية يعتبر مصدرا منفصلا عن التغيرات التي أحدثها الثورة الجزائرية ويعتبر وثيقة دامغة ضد الاستعمار الفرنسي وشهادة عظيمة من مفكر حمل لواء الشعوب المستعمرة ورافع من أجل حقوق الانسان وفضح الاستعمار وأساليبه عبر سياسته التوسعية الإمبريالية .

ثالثا: كتاب حربنا لفرانسيس جونسون

[1] –فرانز فانون، المرجع السابق، ص 172.

[2]– المرجع نفسه، ص 174.

[3]–نفسه، ص176.

كتاب حربنا كتبه فرانسيس جونسون على عجل في جوان1960 بعد موجة اعتقالات ألمت بشبكته يوضح فيه معنى نشاطه ويرد بقوة على تمديد بقاء الفرنسيين كما يهدف خاصة إلى تكثيف وتجذير وتوسيع شعبية أشكال النضال الجديدة التي يخوضها ألاف الفرنسيات والفرنسيين القادمين من مختلف الأوساط الاجتماعية والآفاق السياسية والايديولوجية المتنوعة اسهاما عمليا في استقلال الجزائر.

1. التعريف بالكاتب

ولد الفيلسوف فرانسيس جونسون سنة 1922 ببوردو بفرنسا[1]، تحصل على شهادة البكالوريا في 10 جويلية1940 في شعبة الفلسفة، حصل على شهادة الليسانس سنة 1943، جند في صفوف الجيش الفرنسي شمالا فريقيا في 04 ديسمبر 1943، وكان مسؤولا عن الذخائر بوهران ابتداء من 27ديسمبر1943، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عاد إلى فرنسا وكان متأثرا بفكر الفيلسوف جان بول سارتر وتولى رئاسة تحرير مجلة إسبري في الفترة من(1951-1956).

أصدر عدة كتابات عن الثورة الجزائرية منها كتاب الجزائر خارج القانون رفقة زوجته كوليت سنة1955 والذي هو عبارة عن ملف مدعم بوثائق بين فيه عجز الاستعمار عن جعل الجزائر فرنسية [2]، كما تطرق إلى الثورة الجزائرية وأبعادها السياسية، فانشأ شبكة لدعم الثورة الجزائرية سميت بشبكة جونسون وكانت تقوم بجمع الاشتراكات والأموال والمساعدات من العمال المهاجرين الجزائريين والفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية كما تقوم بتنظيم وتهريب الفدائيين من فرنسا وتسليمهم حسب تصريح جونسون[3]، وسمي هؤلاء المناضلون ضد

---

[1]-عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية، (1954-1962)**، تر: عالم مختار، دار القصبة، ص121.

[2]-عبد المجيد عمراني، **جان بول ساتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، Librairie Kenza-Batna: PAO، د ت ن، ص60.

[3]-عتيقة مصطفى،" فرانسيس جونسون، من الفلسفة الوجودية الى الثورة الجزائرية"، ***مجلة العصور الجديدة***، العدد10، جويلية 2013، ص 287.

الاستعمار والمؤيدون للثورة الجزائرية لهذه الشبكة "بحاملي الحقائب" les[1] porteurs de valises « لأنهم كانوا ينقلون أسلحة جبهة التحرير الوطني وأموالها في حقائب صغيرة[2].

2. دراسة الكتاب:

لقد كشف كتاب حربنا عن جانب آخر من شخصية جونسون وهو جانب الانفعالي حيث ترك المجال لقلمه ليعبر عن أفكاره بعبارات قوية وأعلن عن قرب صدور كتاب جديد بعنوان الثورة الجزائرية، كما عبر في مقدمة كتابه عن رغبته الشديدة في تقريب شبكة جونسون من مواطنية الفرنسين وحكم على فرنسي متحمس لدعم القضية الجزائرية بأنه متواطئ في عملية الإبادة الجماعية وسبق[3] له أن وجه رسالة إلى سارتر بشأن الإبادة الجماعية.

تناول فرانسيس جونسون في الفصل الأول من كتابه حربنا الرد على منتقديه لدعمه للثورة الجزائرية ونضال الجزائريين من أجل الاستقلال فرد على من اتهموه بالخيانة لوطنه فرنسا ونعتهم بالفاشيين من خلال كتاباتهم ومقالاتهم الصحفية في مختلف الصحف الفرنسية كصحيفة carrefour وصحيفة Reforme ري فورم وصحيفة لوموند le monde.[4]

وذكر أن اليسار الفرنسي يمارس العنصرية فهو يعتقد أن الجزائريين لم يكونوا في مستوى النضال (السليم) من أجل استقلالهم ومواصلة ثورة حقيقية ستطول حتى يستلم هذا اليسار احتكار السلطة في فرنسا وبالتالي ما على الجزائر سوى الانتظار[5].كما أشار إلى أنه

---

[1]كوليت: مختصة في علم النفس وكاتبة أسست رفقة زوجها فرانسيس الشبكة جونسون،تزوجت فرانسيس سنة 1948، بعد زواجها انتقلا إلى الجزائر قصد انجاز بحث علمي، حيث اكتشفت موقف المعمرين وكان نضالها ملازما ومزامنا لزوجها، انظر رشيد الخطاب، **أصدقاء الخاوة لدعم العالمي لثورة التحرير الوطني**، قاموس بيوغرافي، تر: مصطفى ماضي، 2013، ص147.

[2]بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1945، ط 2، دار** النعمان، 2014، ص 509.

[3]فرانسيس جونسون، **حربنا أصوات مناهضة للاستعمار**، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEF، الرويبة 2006، ص 27.

[4]–المصدر نفسه، ص27.

[1]– فرانسيس جونسون ،المصدر نفسه، ص 28.

لم يكن الوحيد الذي يقدم مساعدة للمناضلين الجزائريين فلقد كان هناك آخرون يمارسونه في جهة أخرى[1].

في الفصل الثاني: بعنوان الدوافع تطرق إلى الدوافع التي جعلته يدعم المناضلين الجزائريين حيث ذكر أنه عاش مدة في الجزائر ورأى بعينه القمع والوحش الهائل في ماي 1945 ولن ينسى السلوكيات المخزية لقوات الأمن الفرنسي تجاه المتظاهرين وذكر أن حرب فرنسا بالجزائر حرب خاسرة سلفا ولابد من أن يصل اليوم الذي يتوجب سحبها[2]رسميا كما كان يتوجب رسميا بالأمس سحب الحرب السابقة ضد الشعب الفيتنامي. كما يصف حرب فرنسا على الجزائر بأنها حرب ظالمة بالمطلق مزدوجة الحماقة غبية لا مخرج لها[3]، حيث أنه من المستحيل التخلص من الشعب الجزائري ونحن بهذا في نظره نخسر شعوبا ممكن أن تكسبها فرنسا وتعمل معها[4].

أما في الفصل الثالث بعنوان اشكالات التضامن فذكر أنه تهم بالمغامر في دعمه للثورة التحريرية. وأنه عان من الخوف وعندما اصبح مسؤولا عن سلامة نساء ورجال يعرضون أنفسهم لخطر التعذيب والموت.

وأنه واجه اشكالا عند دعمه لجبهة التحرير الوطني،هل بانضمامه هذا سوف ينصهر في بوتقة الجزائر أم أنه سيحافظ على مسافة ما بينه وبين المناضلين الجزائريين حيث يقول:" أننا نجحنا في ذلك فلقد عملنا طيلة ثلاث سنوات لصالح جبهة التحرير الوطني وحصلنا منها على الوسائل المالية الضرورية لنشاطنا لكن دون أن نكون بإمرتها أو في حسابها.[5]

---

[2]– المصدر نفسه، ص29.

[3]–عتيقة مصطفى ، المرجع السابق، ص34.

[4]– فرانسيس جونسون، المصدر نفسه، ص32.

[5]– المصدر نفسه، 42.

[1]– فرانسيس جونسون،المصدر السابق ، ص42.

الفصل الرابع كان بعنوان: رفض الخدمة العسكرية من أجل خدمة الوطن وتطرق فيه إلى الاتهامات التي اتهم بها بأنه شجع هروب عدد من الشباب الفرنسين من الخدمة العسكرية في الجزائر.

فذكر أنه صادف مجوعة من الشباب خلال سنوات 1955 إلى1959 ورفض إعطائهم إذن نصيحة لسببين: من جهة لم يكن المناخ مساعدا بعد ومن جهة أخرى أنه لم يعد في عمر الخدمة العسكرية [1].

وذكر أن هؤلاء الشباب لو انخرطوا في حركة ما كان أفضل فتقدم لهم المساعدة والتوجيه من طرفه، غير أنه سعيد برؤية هؤلاء الشباب المتمردون وأن شل العمل العسكري الفرنسي بالجزائر هو واحد من النتائج المنتظرة.

ونظرته تجاه رفض الخدمة العسكرية يراها إما أن يكون هذا الرفض باعتراض ضمير الشباب المتمرد وهذا ما يعرضه للاعتقال والمنفى ويرفض الخدمة العسكرية لمناهضة الفاشية المسيطرة على فرنسا وجيشها ويذكر أن هذا النضال ضد الفاشية لابد من أن ينتظم في فرنسا ليوجه جميع الشبكات الفاشية التي أصبحت بشكل كبير[2]، وإما يرفض الخدمة العسكرية كخيار للتضامن لأن فرنسا تخوض حربا ظالمة ضد الشعب الجزائري ولأن القضية الجزائرية قضية عادلة ولامجال فيها للمحاكمة[3].

في الفصل الخامس: يرد فيه على منتقده موريس وفرجيه الذي اتهمه بأنه يريد السلام بدون ثمن وأنه يدعو لفكرة التخلي عن الجزائر وتطرق إلى مصير فرنسيو الجزائر إذا تخلت فرنسا عنها وأن السياسة الفرنسية هي التي منحت كل الوسائل لبقائهم بها، وأشار إلى موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة لأوروبي الجزائر حيث منحتهم وضعا طبيعيا ولا يمكن أن يقبلوا أن تحكمهم أقلية بعد الاستقلال وكيف لمليون و300ألف أوروبي أن تحكم 10ملايين جزائري.

---

[1]– المصدر نفسه، ص59.

[3]– المصدر نفسه، ص 67.

[4]– نفسه، ص70.

وذكر أن القادة العسكريين ومهما طال أمد هذه الحرب سيعجزون عن تحقيق النصر في الجزائر وحتى إن حل السلام فإنهم لن يحصلوا على شيء ملموس في تسوية الأزمة داخل فرنسا بين الاتجاه اليميني والاتجاه اليساري، ومن خلال طرحه يظهر أنه يريد أن يمكن الإتجاه اليساري قيادة البلاد وحتى أن تخلى عن الجزائر فسوف يكسب مصالحنا في الجزائر ويضمن تبعية الجزائر لفرنسا حيث يقول أن اليسار إذا ما افترضنا على الأقل تنشيط ارادته هو الوحيد القادر في هذه الحالة على فرض السلم على القادة العسكريين دون أدنى تخلي كونه الوحيد القادر على أخذ حقائق الوضع هذه الحقائق تفرض اليوم أكثر من أي وقت مضى الصداقة الجزائرية الفرنسية كوسيلة وحيدة لتوفير السلم ولعظمة فرنسا بذات الوقت[1]. كما ذكر أن الجزائريين مصممون على البقاء ومواصلة النضال لنيل حريتهم وأنه وجد نفسه كشعب ينظر للاستقلال كمرحلة يدرك أنه سيعبرها لذا فهو يتهيأ أيضا للمرحلة القادمة المرحلة الاجتماعية للثورة.

كما تطرق إلى المقترح الفرنسي أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية الداعي إلى وقف إطلاق النار لعدة سنوات تكون الجزائر تحت تصرف الحكومة الفرنسية تم خلالها عودة الهدوء على شكل جلى وفي نهايتها يتم استفتاء حر للشعب الجزائري فهو يرى أن هذا فخ لو قبل به الجزائريون لأن في رأيه الاقتراح سيؤدي حتما إلى فشل الثورة الجزائرية.

وفي نهاية خاتمة الكتاب ذكر أنه أتهم بالخيانة الوطنية عندما دعم الثور الجزائرية أدعى إلى إنهاء حرب الجزائر وفي نظره الخيانة الحقيقية هي التنكر للموارد العميقة لفرنسا والعمل على إيجاد مجتمع فاعل من شأنه أن يساهم في تقدم فرنسا، وأن عام الستين هذا هو عام نجاح الثورة الجزائرية كل الأحداث تصب في مصالحها وأن الجيش الفرنسي يواجه صعوبات مرشحة للزيادة نحو التأزم.[2]

رابعا: كتاب حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954-1962، لايف سالفات

---

[1]- فرانسيس جونسون، لمصدر نفسه، ص84.

[1]- فرانسيس جونسون، المصدر نفسه ، ص 88.

1. التعريف بالكاتب:

ايف سالفات ولد 1936 في ميلاس وهو محارب قديم في حرب الجزائر، جند في الجيش الفرنسي سنة 1958 وصل إلى الجزائر في 4جوان 1958[1]، باحث وكاتب فرنسي متخصص في تاريخ حرب الجزائر ولد في فرنسا وهو معروف في الأوساط الأكاديمية والمهنية يتقدم أعمال توثيقية تركز على فضائح الاستعمار الفرنسي بالجزائر[2].

2. دراسة الكتاب:

يتناول هذا الكتاب موضوع التعذيب الذي مورس من قبل الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962 وقد سلط الضوء على ممارسات التعذيب الوحشي الذي تعرض لها الجزائريون من قبل القوات الفرنسية خلال حرب الاستقلال.

في بداية الكتاب تحدث عن رحلته إلى الجزائر في سنة 1958 ووصوله إلى الثكنة العسكرية بخميس مليانة ثم يروي المشاهدة القاسية التي تعرض لها السجناء والمعتقلون الجزائريون ويكشف عن كيفية تحول التعذيب إلى أداة منهجية استخدمتها السلطات الفرنسية للقضاء على المقاومة الجزائرية للاستعمار.

كما يبرز أن التعذيب لم يكن مجرد حادث عرضي بل كان جزءا من استراتيجية عسكرية منظمة الهدف منها ارهاب السكان المحليين وكسر أداة الشعب الجزائري لمواصلة المقاومة وذكر أن التعذيب كان يستخدم لجمع المعلومات[3]يمارس أحيانا بدون هدف محدد سوى لتخويف الشعب الجزائري.

---

[1]–إيف سالفات،حرب العار، التعذيب في حرب الجزائر 1954–1962، دارسيديا ، الجزائر، 2013، ، ص18.

[2]–المصدر نفسه، ص18.

[1]– ايف سالفات، المصدر نفسه، ص22.

كما بين الكاتب تفاصيل مروعة عن الأساليب المختلفة للتعذيب التي تم استخدامها كالغمر في الماء و التعليق على الأطراف والضرب الشديد واستخدام الكهرباء والتعذيب النفسي كما تطرق إلى حلات الاغتصاب والتعذيب الجنسي الذي تعرضت له النساء الجزائريات.

وذكر المساواة بين الجنسين في التعذيب أي يمر في التعذيب النساء و الرجال بدون تمييز[1] ، وذكر أنه كان يشمئز من رؤية هذه المشاهد و أن الجيش الفرنسي تعود على التعذيب من الهند الصينية وكان يرد على أصحابه ورفاقه أن كل أنواع التعذيب مدانة ، وأن الجزائريين في بلادهم وأنهم يدافعون على ترابهم ويطبقون ما جاء به الحضارة الحربية الفرنسية[2].

كما ذكر أن الجيش الفرنسي كان يتكلم عن العمليات العسكرية التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني لأنها تعد عار على قيادة الجيش والكثير من الجنود الفرنسيين يتعرضون لأزمات نفسية وعمليات انتحار[3] نتيجة الأوضاع و المشاهدات التي عايشوها.

في الجزء الثاني من الكتاب جمع فيه شهادات حية لجنود سابقين مما يعزز مصداقيته وأعطى للقارئ صورة مباشرة للأحداث التي وقعت، هذه الشهادات تظهر الرعب اليومي الذي عاشه الجزائريون ويعرض الكتاب تطور مواقف الجنود الفرنسين بعد الحرب حيث أن بعضهم بدأ في الاعتراف بفظائع ما قاموا به من تعذيب، كما يتناول قضية الجنود الفرنسيين الذين اضطروا في بعض الأحيان لمواجهة ذنبهم بعد العودة إلى فرنسا.

الشهادات التي عرضها الكاتب يعترف فيها العساكر الفرنسيون بأساليب التعذيب التي مارسوها ضد الشعب الجزائري رجالا ونساء وهناك من الجنود من تحفظ على ذكر اسمه خوفا على المضايقات والازعاجات التي يتعرضون لها من قبل السلطات الفرنسية.

---

[1]–المصدر نفسه، ص23.

[2]– الغالي غربي، التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية ، 1954–1962، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر ، ص 40.

[4]– نفسه، ص 41.

الفصل الثاني: الكاتبة سيلفي تينو وتحليلها لسياسة القمع القضائي الاستعماري في الجزائر

أولا : ترجمة لسيلفي تينو

ثانيا : سيطرة المعمرين على القضاء

ثالثا: السياسة الاستعمارية القمعية

رابعا: توظيف القضاء (القمع القضائي)

خامسا: جرائم فرنسا وفق الأحكام القضائية وخارجها

الفصل الثاني : كاتبة سيلفي تينو وتحليلها لسياسة القمع القضائي الاستعماري في الجزائر

أولا: ترجمة لسيلفي تينو

1. المولد والنشأة

سيلفي تينو Sylvie thénaut مؤرخة فرنسية من مواليد 1969م ،نشأت في منطقة باريس بمدينة أرغنتوي وهي مدينة نموذجية للضواحي الحمراء (المناطق الشيوعية)[1]، أكملت دراستها الثانوية في منطقة أرغنتوي حيث نما لديها اهتماما مبكرا بالتاريخ في مرحلة الثانوية، فقد في مقابلة مع فيليبميسنارد بتاريخ 27جويلية 2021، أنها أثناء دراستها بالثانوية ظهرت حركات مناهضة للعنصرية بفرنسا، وكنا نتحدث كثيرا عن حرب الجزائر وعن فضائع القمع الاستعماري الفرنسي بالجزائر خاصة أحداث 17أكتوبر 1961م.

ثم انتقلت إلى جامعة باريس حيث حازت على رسالة الماجستير في يونيو (جوان) 1991، موضوعها أحداث 17أكتوبر 1961، ثم واصلت دراستها ما بعد التدرج وحصلت على شهادة الدكتوراه سنة 1999م والموسومة ب: القضاة في حرب الجزائر[2] –عدالة غريبة وهي جزء من موضوع مذكرتنا .

وحاليا هي مديرة أبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا CNRS وعضو في مركز التاريخ الاجتماعي للعوالم المعاصرة CHS، وتعد سيلفي تينو من أبرز الباحثين في تاريخ الجزائر الاستعمارية في الفترة (1954–1962)[3].

2. الخلفية العلمية والثقافية

[1]Philipe mesnaerd ;sylvie-thenault-une historienne et ses engagements ; Interview:https:www.memoires-enjeu.com entretien avec sylvie thénaut.27.07.2021. P01. 2025/04/15

[2]المرجع نفسه، ص1.

[3]المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، السيرة الذاتية لسيلفي تينو www.CNRS.FR، 2025/04/16، 16:15.

تعد المؤرخة سيلفي تينو احدى الشخصيات الرائدة في حقل دراسة حرب الاستقلال الجزائرية حيث ساهمت بشكل ملحوظ بالاعتراف بالجرائم والانتهاكات التي ارتكبت خلال هذه الفترة وتشرف حاليا على تحرير مجلة أكاديمية تحت عنوان :"**مواد لتاريخ عصرنا**"" **matériaux pour l'histoire de notre temp**"وهي منصة بحثية تهدف الى توثيق وتحليل قضايا التاريخ المعاصر.

انطلقت اهتمامات سيلفي تينو الأكاديمية من خلال اعداد رسالة ماجيستير حول مظاهرة جبهة التحرير الوطني 17أكتوبر 1961 والتي اعتبرت حدثا مفصليا في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر، انبثق عن هذا العمل رسالة دكتوراه موسعة تناولت موضوع العدالة أثناء حرب الجزائر وافرزت لاحقا اصدار كتابها القضاة في حرب الجزائر عدالة غريبة **une drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Alger**الذي يعالج أدوار القضاء في ظل ظروف استثنائية فرضتها الحرب[1].

وتركز المؤرخة سيلفي تينو على ضرورة استخدام مصطلحات النزاع الفرنسي الاستعماري في مكانها مشددة خلال محاضرة بكلية الحقوق بباريس على أهمية استخدام تعبير حرب استقلال الجزائر بدلا من حرب الجزائر، ويعكس هذا الاختيار منظورا تاريخيا يعطي الأولوية لحق الجزائريين في مقاومة الاستعمار الفرنسي، ويوضح منذ البداية طبيعة الصراع الذي اندلع سنة 1954 بينما أقرت بتنوع المصطلحات المستعملة وأوصت باستخدام مصطلح حرب استقلال الجزائر لاسيما في السياقات الأكاديمية حفاظا على الدقة العلمية[2].

تميزت مسيرة تينو بالتزامها بكشف تعقيدات العنف الاستعماري والقمع القانوني وسياسات الذاكرة في الجزائر وهي باحثة في المركز الوطني للبحث العلمي CNRS المؤسسة البحثية في فرنسا حيث ساهمت بشكل كبير في دراسة التاريخ الاستعماري ومن بين مجالات تخصصها الرئيسية دور القانون والعدالة خلال حرب الجزائر فيتحدى عملها الروايات التقليدية

[1]Conférencea de culture généraleFacultté de droit de cy cergy paris université. La justice et la guerre d'Algérie présentée par Sylvie Thénault. www.youtube.09/10/2024.2025/04/17 ; 11 :20

[2]نفس المرجع.

من خلال تحليل كيفية استخدام السلطات الفرنسية الأطر القانونية لإضفاء الشرعية على القمع بما في ذلك التعذيب ومعسكرات الاعتقال ومحاكم العسكرية على عكس المؤرخين الاوائل الذين ركزوا على الجوانب العسكرية أو السياسية للحرب فهي تسلط في ابحاثها الضوء على الأليات المؤسساتية التي حافظت على الحكم الاستعماري[1].

3. أبرز أعمالها

ألفت سيلفي تينو العديد من الكتب والمقالات التي ساهمت في تشكيل الفن المعاصر لحرب الجزائر ومن بين ابرز اعمالها:

أ- القضاة في حرب الجزائر عدالة غريبة_ Thénault Sylvie Unedrôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie paris. La d'écoverte.2001

اعيد طبعه في الجزائر العاصمةedif سنة 2010 وهو مستخلص من اطروحة الدكتورة في التاريخ سنة 1999 في وقت كانت فرنسا تعيد النظر في ماضيها الجزائري وفيه ترسم المؤرخة صورة عن الأداء المختل للعدالة أثناء حرب الجزائر وعن تبعياتها وتخليها عن مبادئها حيث تقدم فيه المؤرخة سيلفي تينو رؤية شاملة للمؤسسة القضائية اثناء حرب الجزائر وتكشف فيه كيف دعم القضاء في الكثير من الاحيان عمليات الجيش والشرطة مما يقوض الادعاءات بأن فرنسا التزمت بحكم القانون خلال الصراع[2] .

ب-كتاب تاريخ حرب الاستقلال الجزائرية: s Thénault Sylvie Histoire de la guerre d'indépendance dance Algérienne paris flammarion.2005.

وتقدم في هذا الكتاب نظرة شاملة عن الحرب حيث يدمج الابعاد السياسية والاجتماعية والعسكرية مع التركيز على تجارب الجزائريين العاديين والمجندين الفرنسيين

[1] المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، الموقع السابق.

[2] Facultté de droit de cy cergy paris université. الموقعالسابق

ج-كتاب العنف اليومي في الجزائر المستعمرة Thénault Sylvie Violence ordinaire dans l'Algériecolonial camps internements assignations àrésidence. Paris Odile j'acob.2012.

وفيه تفحص سيلفي تينو في هذا العمل الاستخدام المنهجي لمعسكرات الاعتقال والترحيل القصري من قبل القوات الفرنسية موضحة كيف تم تأطير العنف الاستعماري مؤسسيا[1].

د- كتاب الملاحقات في الجزائر -تاريخ العنصرية : Les Ratonnadesd'Alger -1956- une histoire de racisme colonial Publisher Edition du :1seuil.2022

في هذا الكتاب تغوص سيلفي تينو بالقارئ في أعماق المجتمع الاستعماري الجزائري الذي كان يعيش على وقع العنف والخوف على اتر اغتيال أميدي فروجي[2] الذي أحدث ضحية كبيرة في الجزائر وباريس على سواء كونه أحد المدافعين عن القضية الفرنسية وشهدت جنازته أعمال عنف عنصرية استهدفه المسلمين الجزائريين[3]. حيث توثق فيه سلسلة اعتداءات عنصرية استهدفت الجزائريين في العاصمة الفرنسية[4].

[1]Gilbert meynier ; thenaut Sylvie violence ordinaire l'Algérie. Www. Ifo. Agnet.net institut français d'archéologieorientale،https://www.persee.fr/doc/raipr_00339075_2012_num_182_1_4403_t1_0131_0000_1. 2025/04/18; 9 :15.

[2]أميدي فروجي أحد كبار المعمرين الفرنسيين شغل منصب رئيس المجلس البلدي لبوفاريك بالبليدة ورئيس جمعية رؤساء بلديات الجزائر وأحد غلاة الفرنسيين المدافعين عن فكرة الجزائر الفرنسية قتل على يد شهيد بعداش بن حمدي في عملية فدائية بتاريخ 28ديسمبر 1956، بشارع ساكري كور وهي عملية نوعية زعزعت الجيش الفرنسي وقيادته وبعد القضاء عليه اعدم بالمقصلة يوم 25 جويلية1957، المرجع ينظر صابرينة كركوبة، بن حمدي البطل المنسي، جريدة الجزائر 19فيفري2020، د ع، www.eldjazair online.dz ص1.05/05/2025، 15:00.

[3]Victor de la porte. sylvie thénault. Les ratonnadesd'Alger. 1956.journals. Open edion.orghttps://journals.openedition.org/criminocorpus/16300 20/05/2025 ; 11 :15

[4]Facultté de droit de cy cergy paris الموقع السابق.25.11.2024 ;

هـ- كتاب: الجزائر من الأحداث إلى الحرب

Algérie : des événements a la guerre, idées mécrues sur la guerre d'indépendancealgériennePublisher : le cavalier bleu.2016.

شاركت هذا الكتاب مع مؤرخين آخرين حيث تفند الأساطير الشائعة حول الحرب ويناقش المفاهيم الخاطئة حول أسبابها وشخصياتها الرئيسية وتأثيراتها طويلة المدى.

- **المقالات و الأبحاث**

نشرت عشرات المقالات في مجالات مثل:.vingtième siècle

- ✓ Revue d'histoire moderne et contemporaine
- ✓ Cahiers d'histoire. Revue d'histoire critique.

- **مقابلات ومقالات عنها:**
  - ✓ Sylvie Thénault et l'affaire Audin. Le monde. 2018
  - ✓ La guerre d'Algérie n'est pas un passé qui passé, media part (2020).
  - ✓ Interview ; SylvieThénault, une historienne –et– ses engagements. Www. Mémoires. En jeu.com–PhilippeMesnard 27.07.2021 a sannois[1]

- **دورها في قضية موريس أودان: (l'affaire Audin)**

موريس أودان كان عالم رياضيات شيوعي اختفى في الجزائر عام 1957 وأصبحت قضيته رمزا لجرائم الحرب الفرنسية.

- **ساهمت تينو في:**

✓ إعادة فتح التحقيق بالتعاون مع عائلة أودان والصحفيين.

✓ الضغط على الحكومة الفرنسية للاعتراف بمسؤوليتها مما أدى إلى تصريح الرئيس الفرنسي ماكرون عام 2018 الذي أقر بقتل أودان على يد الجيش الفرنسي.[2]

[1]- المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، المرجع السابق.

[2] -Philippe Mesnard, le site précédent.

- ✓ توثيق النظام القمعي الذي أدى إلى اختفاء ألاف الجزائريين[1].
- ✓ كما قامت رفقة المؤرخ ترا موركو مونور و المؤرخة وناسة سياري تنور من انجاز أضخم قاموس حول حرب الجزائر 1954-1962 يتضمن 1500صفحة[2]، عن دار النشر الفرنسية لي بوكان في 16 مارس 2023 استغرق انجازه 6 سنوات من العمل[3].

[1]- C نفس الموقع www.CNRS.FR.

[2]- قاموس حرب الجزائر "..إساءة مقصودة لذاكرة الثورة المجيدة، الموعد اليومي، 2023/04/26، ص1.

[3]- إلا أن الباحث الجزائري كتوني حسني صاحب العديد من المؤلفات حول تاريخ الجزائر أكد أن قاموس 1954-1962 أغفل عن ذكر العديد من الحقائق التاريخية وأسماء أعضاء اللجنة الستة المفجرة للثور ومؤسسات تابعة للجيش التحرير الوطني وفي المقابل تطرق بإسهاب عن الجيش الفرنسي والحركى وأقدام السوداء- المرجع أنظر جريدة الموعد اليومي، يوميدة وطنية إخبارية شاملة في 26أفريل 2023،ص1.تاريخ الولوج:2025/05/05، 18:00 https://elmaouid.dz/

ثانيا: سيـــطرة المعمرين على القضـــاء

لم تكن العدالة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية نابعة من واقع المجتمع الجزائري، بل كانت عدالة اوروبية الطابع، تعكس السياسة الفرنسية التي فرضت على البلاد، ولم يكن ذلك بسبب تلاعب بعض كبار المعمرين فقط بل نتيجة مباشرة لسياسة الفرنسية الرسمية رفضت مبدأ المساواة بين السكان الجزائريين والمستوطنين، خاصة في الوصول إلى مجال الوظائف العمومية، وادى هذا التمييز الى اقصاء الجزائريين عمدا من سلك القضاء، إذ لم يكن يسمح لهم بترشح في مناصب القضاة حتى سنة 1944، وكنتيجة لهذا الإقصاء، لم يتجاوز عدد القضاة الجزائريين الستة فقط، رغم انهم كانوا يشكلون حوالي 30% من الموظفين المساعدين في جهز القضائي، مثل كتاب الضباط والضبط الوزاريين، وهي المناصب التي سمح لهم بشغلها منذ سنة 1866. وهذا الإقصاء المنظم فتح المجال أمام المعمرين لسيطرة الكاملة على جهاز القضاء وتوجيهه بما يخدم مصالحهم الاستعمارية.[1]

1. التشريعات الاستعمـارية أداة لترســيخ الهيمنـــة

قد فرضت فرنسا نظام قضائي في الجزائر يكرس هيمنتها الاستعمارية، حيث عملت على إحلال القضاة الفرنسيين محل القضاة المسلمين، وقد عبر المارشال دوغيدون الحاكم العام للجزائر عن هذا التوجه سنة 1844 بقوله:" إن العدالة سمة من سمات السيادة الفرنسية

[1]- سيلفي تينو، **عدالة غربية، القضاء في حرب الجزائر**، تق: جان جاك بكير، تر: عمر لحسن، مر: الدكتور عبد المجيد سالمي، EDIF 2000، ص17.

إذ أن القاضي المسلم يجب أن يترك مكانه للقاضي الفرنسي"[1]. وهذا التوجه جاء رغم التعهدات المبكرة التي قطعتها فرنسا على نفسها بموجب المعاهدة الموقع بين الداي حسين ودي بورمون سنة 1830، والتي نصت على احترام الأحكام الشرعية وتطبيقها من قبل القضاة المسلمين، غير ان هذه الاتفاقية لم تجد طريقها للتطبيق، اذا سرعان ما بدأت السلطات الفرنسية تفرض قوانينها الخاصة وعملت تدريجيا على تجريد القضاة الجزائريين من صلاحياتهم[2]. فانفتاح الجمهورية الثالثة المدنية في عهد الحاكم دوغيدون، كان ينظر لها من قبل المسلمين على أنها تكريس لسيطرة المستوطنين[3]، كون هذه المرحلة تميزت بإلغاء العمل بالقوانين الجزائرية المستمدة من الشريعة الإسلامية واستبدالها تدريجيا بالقوانين الفرنسية [4]، وتجلى ذلك من خلال ما يلي :

كان من أبرز إنجازات المستوطنين في تنظيم العدالة هو استحداث هيئات محلفين في محاكم الجنايات، وتم تطبيق هذا النظام عام 1871 بموجب أحد مراسيم أكتوبر 1870،[5] وذلك بسب استغلال المعمرين الظروف التي كانت تمر بها فرنسا بعد سقوط إمبراطورية، وفرضوا ضغوط على حكومة الدفاع الوطني من اجل انهاء النظام العسكري وبفعل استجابت

---

[1]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 19.

[2]–أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 420.

[3]– شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982، ص 74

[4]– مقلاتي عبد الله **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1830)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 120.

[5]– صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1900–1870**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 43.

الحكومة واصدرت مراسيم 24 أكتوبر 1870،[1] الذي نص في دباجته على دمج المؤسسات القانونية في الجزائر في القانون الفرنسي العام، مع إقصاء الجزائريين من هذه الهيئات بينما هي متاحة لكل فرنسي بالغ من العمر 30سنة ويتمتع بالحقوق السياسية والمدنية[2].

ويتجلى التسلسل الزمني لخصوصية العدالة الفرنسية الرائجة في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من خلال نموذج قاضي الصلح ذو صلاحيات واسعة [3]، فبعد ثورة 1871 أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوم في 29 أوت 1874 الذي نص على إنشاء نظام " قضاة الصلح "في القبائل الكبرى، بدعوى أن المحاكم التقليدية المعروفة باسم " الجماعة " قد تدهورت بسبب الانتفاضة مما أدى إلى غياب ممثل للعدالة، ووفقا لهذا المرسوم تم تعيين قضاة فرنسيين لشغل منصب قضاة صلح، بمساعدة مساعدين محليين (عرب أو أمازيغ)، للبحث في القضايا المدنية والتجارية والدينية وكذلك في قضايا الأحوال الشخصية [4].

وكون قاضي الصلح يتمتع بسلطات واسعة فهي تمكنه من:

- ✓ الفصل في المخالفات بنفس الصلاحيات التي تمنحها المجالس التأديبية.
- ✓ النظر في قضايا مخالفات الصيد المتعلقة بخرق القوانين المنظمة لها.
- ✓ البث في الجنح البسيطة التي لا تتجاوز عقوبتها السجن 6 أشهر أو غرامة 500 فرنك.

---

[1]–صالح عباد، المرجع السابق، ص 41.

[2]–المرجع نفسه، ص 43.

[3]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 20

[4]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 85.

- ✓ إصدار أوامر التدقيق (مثل رئيس محكمة ابتدائية).
- ✓ اتخاذ قرارات مستعجلة في القضايا العاجلة.[1]

ولا يجوز تعيين أيشخص في منصب قاضي الصلح سواء كان عاديا أو ذو صلاحيات واسعة، إلا إذا كان حاصلا على شهادة في التشريع الإسلامي وفقا لما نص عليه قرار 31 ديسمبر 1889، ويعد الحصول على هذه الشهادة شرطا إلزاميا لتولي منصب قاضي الصلح.[2]

وفي سنة 1872 صدر مرسوم يقضي بإلغاء مجالس استثنائية ونقل صلاحياتها إلى المحاكم الفرنسية، وبموجب هذا المرسوم أصبح القضاة المسلمون يخضعون في ممارستهم لإشراف[3] القضاة الفرنسيين. وجاء قانون 1873 مكملا لقانون 1863 الخاص بتحويل الأراضي المشتركة للملكية الفردية حيث قيدت صلاحيات القاضي المسلم في النظر في القضايا الملكية وما زاد الأمر تعقيدا هو صدور قانون 1874 الخاص بمنطقة زواوة (القبائل) الذي منح السلطات القضائية حصريا للقضاة الفرنسيين. ثم جاء قانون 1875 ليكمل هذه الإجراءات بإلغاء مجالس القضاء التي أنشأ عام 1866 والتي كانت تمثل آخر المؤسسات القضائية الجزائرية المتبقية.

هذه الإجراءات لم تكن مجرد تغييرات قانونية، بل كانت جزءا من سياسة منهجية اتبعتها الجمهورية الثالثة لطمس الهوية الجزائرية بحيث استهدفت بشكل مباشر رموز السيادة الجزائرية

---

[1]– أحمد التوفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ،1932، ص 315.

[2]– المصدر نفسه، ص 316.

[3]– يوسف الخبزاوي، "القضاء الشرعي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي الواقع والتحديات"، ***المجلة الجزائرية للدراسات الإسلامية***، العدد الثالث، ص 46

على رأسها القضاء الإسلامي. كما أدت هذه القوانين إلى تراجع في عدد القضاة الجزائريين ولم يعد هناك حاجة لتوظيفهم[1] ، بموجب قرار 8 أوت 1873 تم تخفيض عدد القضاة المسلمين من 184 إلى 159 بهدف تشجيع الأهالي إلى اللجوء إلى المحاكم الفرنسية بدلا من القضاء المحلي. وفي فيفري 1874 صوت المجلس الأعلى لصالح إلغاء 25 منصب قاضي مع توقع انخفاض العدد إلى 123 قاضي. إلا أن مروع الميزانية المقدم لاحقا اقترح الإبقاء على 131 منصب وهو ما تمت الموافقة عليه، ومع ذلك نص قرار 08 أوت 1874 على الإبقاء على 145 قاض مسلم، وقد علق "شانزي " CRANZY بأن تقليص عدد القضاة يعني حرمان المتقاضين من الوصول إلى العدالة [2].

ومن جهة أخرى احتج أعيان القبائل لفقدانهم القضاة التقليدين القدامى، بينما عبر الإداريون الفرنسيون على قلقهم من فقدان الدعم الذي كان يقدمه هؤلاء القضاة[3].وقد تم منع أي جزائري مسلم من المشاركة في لجان المحاكمات القضائية بدعوى أن الجزائريين يفتقرون إلى الجزم في تطبيق الأحكام على المسلمين، فقامت السلطات الفرنسية بإسناد مهمة توثيق القضايا إلى الموثقين الأوربيون بدلا من القضاة المحليين، وزعمت أن القضاة الجزائريين كانوا سيسجلون 22000 فريضة بينما تولى الموثقون الأوربيون توثيق 137000 قضية مدنية، نتيجة لذلك أصبح الموثقون الأوربيون هم المسؤولية الوحيدون عن تطبيق الفرائض المستمدة

[1]– أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 457.

[2]– شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون ، فرنسا 1871-1919** ، ج 1 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 395

[3]– شارل روبير أجرون، الجزائريون، المرجع السابق، ص 396

من القران الكريم والشريعة الإسلامية. وتم إلغاء 13 محكمة جزائرية عام 1880، ولم يتبقى سوى 61 محكمة صغيرة محلية بالنظر في القضايا الشكلية فقط.[1]

ونتيجة لذلك ازدادت القيود المفروضة على ادوار القضاة المسلمين بشكل أكبر من خلال القوانين الصادرة في سبتمبر 1886 وأفريل 1889، حيث تم إلغاء دور المساعدين من المسلمين في جميع المحاكم[2]، أما سبب إبقاء المناصب الرئيسية للقضاة الجزائريين من قبل دون إلغائها، فيعود إلى أن القضاة الأوربيون لم يكونوا يجيدون اللغة العربية كما كانوا يفتقرون إلى الفهم الكافي لأحكام الشريعة الإسلامية[3]، غير أن " لوسياق دومنيك " وصف في تقريره الوضع الذي آل إليه القضاء الإسلامي مشيرا إلى أن الإدارة ارتكبت خطأ بتقليصها مهام القضاء الجزائريين وذلك بقانون 1886 الذي جعل ميدان العدالة محتكرا من طرف القضاة الفرنسيين مما رفع تكاليف العدالة[4].

ولم تسلم قضايا الأحوال الشخصية من التدخل الاستعماري حيث أجبر الجزائريون على اختيار أسماء لا ترتبط بتاريخهم الإسلامي بهدف خلق قطيعة بينهم وبين انتمائهم الحضاري

---

[1]– عمار بحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 175.

[2]– الغالي غربي، **التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية 1954 –1962** المركز الوطني للدراسات، البحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، ص 39.

[3]– عمار بحوش، المرجع السابق، ص 175.

[4]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 40

العربي والإسلامي.[1]ويمكن تمثيل ظاهرة الأسماء والألقاب ذات الحمولة الدلالية المشينة من خلال مجموعة من الحقول الدلالية منها:

- أسماء تدل على الأمراض والأسقام مثل : الدايخ، السايح ....
- أسماء تعكس وظائف دنيا مثل : القهواجي، بن طبال، الملاح ....
- أسماء أعضاء الإنسان مثل : بوراس ، بوغراع، بوسنة، بوصبع ....
- أسماء أخرى عديمة المعنى أو مبهمة مثل : ختو، لولو، دهلوز ....[2]

عملت السلطات الاستعمارية على تخفيض ميزانية الشريعة الإسلامية لتسهيل إنشاء وظائف جديدة للقضاة الفرنسيين،[3]وقد قامت السلطات الاستعمارية سنة 1906 منع القضاة والموثقين من تحرير العقود باللغة العربية، وألزمتهم باستخدام اللغة الفرنسية بدلا منها، غير أن زعماء القبائل الكبرى رفضوا هذا القرار وأصروا على الاستمرار في كتابة العقود باللغة العربية.[4]

إضافة إلى ذلك عملت السلطات الاستعمارية إلى إدخال مصطلحات جديدة في القضاء وكلها مصطلحات مترجمة عن الفرنسية مثل: محاكم الجنايات، محاكم ابتدائية، محكمة الجرائم،

---

[1]– عالم مليكة،" السياسة القضائية الاستعمارية في الجزائر 1830-1962،"***مجلة الحكمة للدراسات التاريخية***، المجلد 1، العدد 2، جامعة خميس مليانة، جوان 2013، ص 302.

[2]– كريمة زيتون، **تشريعات التمييز الاجتماعي ضد الأهالي الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية، قانون الحالة المدنية التلقيب**، أعمال الملتقى الوطني: الثورة الجزائرية إشكاليات قضايا الذاكرة،29 مارس 1882، جامعة محمد بوضياف مسيلة، ص 107.

[3]– عالم مليكة، المرجع السابق، ص 302.

[4]– عمار بحوش، المرجع السابق، ص 175.

المحامون، المحاكم العسكرية، المجالس الحربية، محاكم العرف، محكمة النقض والإبرام، محكمة دائرة الاستئناف، المجالس التأديبية، غرف الاتهام، التشريع الكمي، والأحكام المستعجلة، أعوان الشرع، المختصون في تقديم القضايا، شهود المعاملات، المترجمون الشرعيون، المترجمون المحلفون، التجريم المشترك أو الجماعي، حجز الأملاك.[1]

2. المحاكـم الزجريـــة

شكل التمييز في المعاملة القضائية بين الجزائريين والأوروبيين أحد أبرز سمات السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر، إذ كان تعامل النظام القضائي الفرنسي مع الجرائم يختلف حسب هوية المجرم، إذا كان المجرم أوربيا كان يحاكم أمام محاكم الجنايات، أما إذا كان جزائري فلم يكن يحاكم أمام المحكمة ذاتها[2]. وبناءا على طلب من المجالس المالية والموظفين الماليين الأوربيون تم إنشاء هذه المحاكم الخاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم عرفت بالمحاكم الزجرية هذه المحاكم جاءت كبديل عن محاكم الدرجة الأولى العادية، حيث كان يرأسها شيخ البلدة أو أحد ممثلي الإدارة بدلا من القضاة المتخصصين. كما تم استبدال المحكمة الجنائية التي كانت تختص بمحاكمة الأهالي وسحبت منها اختصاصاتها باستثناء قضايا الأحوال الشخصية الإسلامية بالإضافة إلى ذلك حرم على الأهالي الحق في الاستئناف.[3]

---

[1]– ابو قاسم سعد، المرجع السابق، ص 460.

[2]– سيلفي تينو، المرجع السباق، ص21.

[3]– يحيـى بـو عزيـز، **سياســة التســلط الاســتعماري والحركــة الوطنيــة الجزائريــة 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 41.

وفي استجابة مباشرة لهذه الضغوط أصدرت الإدارة الفرنسية تحت قيادة الحاكم العام ريفوال " Revoil" مرسوما بتاريخ 01 جوان 1902 تم بموجبه إنشاء محاكم ردعية، كانت هذه المحاكم تعتمد على إجراءات خاصة لا تخضع أحكامها للاستئناف، وقد تشكلت من قاضي صلح إلى جانب قاضيين يعينهما الحاكم العام سنويا، أحدهما من الموظفين الفرنسيين السامين والآخر جزائري من بين أعيان محليين[1]. وقد وضعت إدارة الاستعمارية مجموعة من المخالفات التي يرتكبها الأهالي الجزائريين ويعاقب عليها القانون، يتم إصدار أحكام بشأن هذه المخالفات من قبل رؤساء البلديات المختلفة في الأراضي المدنية، أما الأراضي العسكرية فإن إصدار أحكام ضمن اختصاص العسكريين [2]، وأنشأ قرار الحاكم العام سنة 1874 شبكة لجان التأديب العليا تكونت عضويتها بشكل رئيسي من العسكريين، تمثلت في التحقق من الأنشطة المعادية لفرنسا وجرائم الجنح والمخالفات التي يرتكبها الجزائريون وكانت لهذه اللجان سلطة فرض عقوبات تشمل الغرامات المالية والسجن[3].

بالغت الإدارة الاستعمارية في قسوتها من خلال تطبيقها للسياسة القمعية ضد الأهالي بحيث أنها أصدرت قوانين عرفت بقانون الأهالي أو الاندجينا وهي مجموعة من العقوبات التي استهدفت الأهالي بشكل كبير تمثلت في[4]:

- ❖ الإدلاء بتصريحات معادية لفرنسا.

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 35.

[2]– عباد صالح، المرجع السابق، ص 85.

[3]– المرجع نفسه، ص 86.

[4]– يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 38.

- ❖ التأخر في سداد الضرائب.
- ❖ التهرب الضريبي عبر إخفاء المواد الخاضعة للضريبة.
- ❖ عدم توثيق وتسجيل أسلحة نارية.
- ❖ إثارة الضوضاء والشغب وارتكاب أعمال العنف.
- ❖ إنشاء مؤسسات دينية و تعليمية دون الحصول على ترخيص رسمي ..... [1]

وبفضـل هذه القوانيـن :

- ✓ منحت هذه القوانين الحاكم العام صلاحية توقيع عقوبات صارمة على أهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن.
- ✓ أعطت السـلطة الإدارية الحق في سـجن الأشـخاص ومصـادرة أملاكهم دون الحاجة إلى حكم قضائي.
- ✓ توسيع اختصاصات قاضي الصلح وتمكين شيوخ البلديات من مقاضاة الأهالي في حال عدم وجود قاضي.
- ✓ إقرار المسـؤولية الجماعية : تحميل الأهالي مسـؤولية مشـتركة عن أضـرار ناجمة عن حوادث في مناطقهم.
- ✓ منع التنقل بدون إذن رسـمي واشـتراط الحصـول على تصـريح مسـبق من جهات أمنية للتنقل بين الأقالـيم.[2]

[1]– عباد صالح، المرجع السابق، ص 85.

[2]– يحي بوعزيز المرجع السابق، ص 38.

وقد اشـــار بن حبيلس إلى أن هذا النظام كان قمعيا بقوله : " يخضـــعون الجزائريون الأهالي فيما يخص قمع الجرائم،الجنح،المخالفات للقوانين خاصـــة البعيدة بشـكل ملموس عن القانون العام هكذا فان النظام المسمى الاندجينا ينشـئ لهم مخالفات خاصـة يحكم في شأنها القضـاء العادي، ولكن أعوان النظام الإداري الشيء الذي يشكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات".[1]

يمكن القول أن هذه الأحكام الجزرية الصادرة عن تلك المحاكم كانت أشبه بمجالس حرب، هوكلت لفرض أساسي وهو قمع السكان الأصليين الأهالي وردعهم عن أي تصرف أو خطأ بسيط، فوفقا للمنظور الاستعماري كان يمكن تصنيف أبسط السلوكيات على أنها جرائم كاملة تستوجب أقصى العقوبات، وتميزت إجراءات هذه المحاكم بالسرعة المفرطة في نظر القضايا وإصدار الأحكام مما أدى إلى انتهاكات جسيمة بالجزائريين الذين مثلوا أمامها، حيث كانت تنظر في بعض أحيان ما بين 30الى 40 قضية جزائرية في ساعة واحدة وللدلالة على كثافة القضايا التي نظرت فيها، فقد حاكمت حوالي 71162 جزائري و نظرت في 557799 قضية برأت منها حوالي 32226 فقط .[2]

ثالثا: السياســة الاستعماريــة القمعيــة

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 86.

[2]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 36.

بداية احداث نوفمبر 1954 تعاملت السلطات الفرنسية مع الثورة كأنها مجرد امتداد لبعض الانتفاضات والاحتجاجات التي عرفتها الجزائر من قبل خلال فترة الاستعمار، ولم تكن على دراية ان ما يحدث هذه المرة كان مختلفة من حيث التنظيم والهدف[1].

وبعد تفجير الثورة التحريرية منتصف ليلة نوفمبر 1954، وما أعقب ذلك من صدور بيان أول نوفمبر، تلا ذلك سلسلة من العمليات العسكرية التي نفذها جيش التحرير الوطني في مختلف مناطق الوطن، وقد تميزت هذه العمليات بالتنسيق المحكم والتنظيم الدقيق مما احدث موجة من الهلع في صفوف الفرنسيين. تجلى هذا الذعر من خلال تصرفـــاتهم وتصريحاتهم .[2]

في هذا السياق، فقد صرح وزير الداخلية الفرنسي " فرانسوا متيران " يوم 05 نوفمبر أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي قائلا:" لا مجال لأي حل سوى الحرب"، ثم أردف قائلا:" الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لا يمكن أن تعترف بأي سلطة غير سلطتها". وفي نفس السياق صرح رئيس الحكومة الفرنسية بيير منديس فرانس أمام لجنة الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر أثناء مناقشة قضية الجزائر، بأن فرنسا لن تتفاوض مع أي طرف، مؤكدا أن

---

[1]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 23

[2]– جيلالـي بلوقـة عبـد القـادر، **حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة فـي عمالـة وهـران الخـروج مـن النفـق، مـن اكتشـاف المنظمـة الخاصـة إلـى انـدلاع الثـورة التحريريـة الجزائريـة (1950-1954)** أطروحـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي التـاريخ (غيـر منشـورة)، تخصـص تـاريخ الحـديث المعاصـر ، كليـة العلـوم الإنسـانية و العلـوم الاجتماعيـة ، جامعـة أبـي بكـر بلقـا يـد تلمسـان .2007-2008، ص 339 .

مقاطعات الجزائر تعتبر جزءا من فرنسا وأنه لا يمكن فصل الجزائر عن فرنسا[1]. وباختصار فان رد فعل المسئولين الفرنسيين كان يميل بشكل واضح إلى تبني سياسة العنف والقوة لقمع الثورة[2]، وتمثل ذلك في:

1. القمع الاستعماري

مع اندلاع الثورة التحريرية كانت جبهة التحرير الوطني لا تزال مجهولة لدى السلطات الاستعمارية، لذلك وجهت اتهامها لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي كانت التنظيم السياسي المعروف آنذاك، واتخذت قرار بحل هذه الحركة ومتابعة اعضائها ومناظليها، ظنا منها أن هذه الحركة هي المسؤولة عن العمليات التخريبية[3]. وبالفعل صدر مرسوم حكومي بتاريخ 05 نوفمبر 1954، نشر في العدد الصادر من الجريدة الرسمية بتاريخ 07 نوفمبر، يقتضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجميع المنظمات التابعة لها مع منع نشاطها في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك ما كان يعرف ب "عمالات الجزائر"[4].

وفي هذا السياق عبر رئيس الحكومة الفرنسية بيير منديس فرانس عن هذا التوجه بقوله : " لقد قمنا بحل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأننا متأكدون الآن أنه إذا لم يكن لهذا الحزب المسؤولية المباشرة في التمرد، فهو على الأقل صاحب القيادة الإيديولوجية له حيث زود الثورة بعناصر أكثر تشددا وتنظيما".

---

[1]– عمار بحوش، المرجع السابق، ص 405.

[2]– المرجع نفسه، ص 406.

[3]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 23.

[4]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق 1999، ص 17.

وبناءا على ذلك أعطت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد لإلقاء القبض على المناضلين، حيث تم زجهم في السجون واستنطاقهم بهدف الكشف عن الحقيقة والوصول إلى القيادة العامة للثورة في كل منطقة، حيث شملت حملة الاعتقالات الأعضاء البارزين في الحركة الوطنية أمثال قدماء النواب في الجمعية، مثل السادة : أحمد بودة، ودماغ العتروس، جيلالي مبارك، ومصطفى خروجي، محمد الشرشالي، الطاهر الزرائي.[1]

وحتى عامة المواطنين لم يسلموا من هذه الاعتقالات العشوائية، خاصة الأسر التي التحق بعض أفرادها بالثورة التحريرية، أو تلك التي فشي بها باتهامات زائفة مثل : امتلاك أسلحة عسكرية أو أسلحة الصيد. خضع هؤلاء المعتقلون خلال عمليات الاستجواب لتعذيب جسدي تجاوز في قسوته مدى التحمل البشري، ثم توسعت دائرة الاعتقالات بشكل لاحق بعد انتزاع اعترافات قسرية تحت التهديد بالقتل أو نتيجة التعذيب الوحشي لتشمل أي شخص مشتبه في انتمائه أو تعاطفه مع الثورة التحريرية.[2]

2. القمـــع القضـائـــي

كانت الممارسات القمعية ترافق الحركة الوطنية الجزائرية منذ بدايتها في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك كونها كانت أول حركة تطالب بالاستقلال وتجسدت هذه الحركة في نجم شمال إفريقيا الذي أسسه مصالي الحاج عام 1926[3].

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 76.

[2]– عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر 2012، ص 141

[3]– سليفي تينو ، المرجع السابق ، ص 24

ففي يناير 1937 أصدرت الجبهة الشعبية الفرنسية قرار بحل نجم شمال إفريقيا، وتشير بعض المصادر إلى أن هذا القرار جاء نتيجة حادث وقع خلال اجتماع عقد في أيطار المؤتمر الإسلامي.[1] ومن جهة أخرى ترى المصادر التابعة لنجم شمال إفريقيا أن قرار الحل كان نتيجة اتفاقية بين السلطات الفرنسية والشيوعيون، الذين كانوا يحملون العداوة للنجم بسبب رفضه الموافقة على إرسال الجزائريين للقتال في الحرب الأهلية الاسبانية.[2]

ولم تكتفي السلطات الاستعمارية بذلك، فقد كانت لهذا الحزب بالمرصاد ففي 27 أوت 1937 اعتقلت زعماء حزب الشعب بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا والعمل بحزب منحل، وهذه الاتهامات كانت بناءا على(قرار رينيه[3]).[4] فقد تم اعتقال كل من مصالي الحاج ورفقائه لحسين لحول وزكريا وغوافة وخليفة بن عمار وزج بهم في السجن المدني بالجزائر العاصمة (سركاجي).

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1945**،ج 3 ، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 142.

[2]– المصدر نفسه، ص 142.

[3]– رينيه: مرسوم 05 أفريل 1935 المتمثل في عقوبات ضد المساس بالسيادة الفرنسية كما يلي: المادة 1 : كل من يحاول في أي مكان أو بأية وسيلة كانت تحريض الاهالي الجزائريين أو أهالي المستعمرات والمناطق الواقفة تحت الحماية الفرنسية أو الأجانب المقيمين بالجزائر، ويتهم على إثارة الفوضى أو التظاهر ضد السيادة الفرنسية أو مقاومة فعلية أو سلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتعليمات و أوامر الصادرة عن السلطة العمومية، سوف يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من السنتين إلى ثلاث سنوات غرامة مالية بين 500 و 5000 فرنك.

المادة 02 : إذا كان مرتكب المخالفة من الموظفين يمكن أن تشده عقوبة إلى أضعاف المدة مع حرمانه من ممارسة حقوقه السياسية والمدنية لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات. ينظر: يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012، ص 107.

[4]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الحركة، المصدر السابق، ص 144.

قام المعتقلون بالإضراب عن الطعام احتجاجا على محاكمتهم كسجناء سياسيين واعتبر هذا الإضراب الأول من نوعه بين السجناء الجزائريين[1]، بعد ذلك أدرك السجناء أن نظام الاعتقال السياسي في السجن بربروس كان محدودا من حيث الإمكانيات والامتيازات ذلك لان طبيعة بناء السجن لم تسمح بتوفير التجهيزات الضرورية لتنفيذ نظام الاعتقال السياسي الكامل.[2]

وأثناء الاستجواب الذي قام به رجال الشرطة والقضاة بتاريخ 02 سبتمبر لمصالي الحاج أوضح من خلاله مصالي الحاج الفرق بين النجم الشمالي وحزب الشعب .[3]

يوم المحاكمة فرضت إجراءات أمنية مشددة على قصر العدالة بالجزائر وكان الخمسة على مقاعد الاتهام مصالي الحاج ورفقائه وكان الأستاذ أندري بيرتون تولى الدفاع عنهم، وفي يوم 14 نوفمبر صدرت الأحكام القضائية ضد مصالي الحاج ورفقائه ما يلي :

السجن لمدة سنة في حق خليفة غرافة

السجن لمدة سنتين في حق كل من زكريا ولحول وخليفة بن عمار وتم حرمان مصالي الحاج من حقوقه السياسية والمدنية تطبيقا لمادة القانون 142 من قانون العقوبات[4].

---

[1]– يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 107.

[2]– مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898–1838**، تر: محمد المعراجي، تص: د. عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 223.

[3]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الحركة، المصدر السابق، ص 145.

[4]– مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 240.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدا عندما تغير اسم حزب الشعب الجزائري إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تصاعدت وتيرة القمع الاستعماري بشكل كبير خاصة بعد ثورات سطيف وقالمة بحيث رفعت دعوى إلى المحكمة العسكرية التي قامت بإتمام عملية القمع المسلح التي نفذها الجيش على أرض الميدان[1].

وفي الواقع تختلف التقديرات حول عدد الضحايا الجزائريين في المذابح بشكل كبير، حيث تتراوح الأرقام بين 1500 قتيل وفقا لتقدير توبير و 7000 إلى 8000 قتيل وفقا للمصادر العسكرية المنفذة لهذه الأحداث، ومع ذلك يبدو أن هذه التقديرات بعيدة عن الواقع، إذ أن التقديرات التي أعلنتها القوى السياسية الوطنية تراوحت في البداية بين 40 ألف و 80 ألف قتيل قبل أن تستقر لاحقا على رقم 45 ألف شهيد، ومن الجدير بالذكر أن المصادر الأمريكية المحايدة والتي تابعت الأحداث عن قرب قدرت عدد الضحايا بما بين 40ألف و 50 ألف قتيل مما يعزز مصداقية الأرقام التي قدمتها الجهات الوطنية.[2]

فبالإضافة إلى أساليب القمع والقتل الجماعي وقصف القرى خلال هذه المظاهرات اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية أساليب أخرى لقمع الحركة الوطنية الجزائرية، حيث قامت باعتقال زعماء الحزب " بيان الشعب والحرية " مثل فرحات عباس والدكتور سعدان، وأعلنت

[1]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 26

[2]–جمال فتان، **قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 205

حل الحزب رسميا، كما أعادت فرض حالة الطوارئ وشنت حملات اعتقال واسعة شملت الآلاف من أعضاء جمعية العلماء المسلمين وأنصار الحركة الوطنية.

وفي هذا الايطار أشار فرحات عباس إلى أن السلطات الاستعمارية اتهمته ب " المساس بالسيادة الفرنسية داخليا وخارجيا "، واستجوبته حول برنامج حزبه، وقد قضى ستة أشهر في الحبس الانفرادي بأحد سجون قسنطينة.[1]

ولا يمكن لأحد أن يحدد بدقة عدد أشخاص الذين تم توقيفهم دون وجه الحق من قبل الشرطة والجيش، ولا عدد الذين اعدموا رميا بالرصاص، ومع ذلك فقد اعترف وزير الداخلية الفرنسي بوجود توقيفات قانونية لنحو ألف شخص.[2]من بينهم 280 محكوما عليهم، 37 محكوما لهم البراءة، 28 محكوما عليهم بالموت و 359 توقيفا في العاصمة تطرقت المحاكم العسكرية ب 1307 حكما منها 99 حكما بالإعدام و 64 حكما بالأشغال الشاقة المؤبدة 329 حكما بالأشغال الشاقة المؤقتة 250 حكما بالبراءة.[3]

ولم تقتصر سياسة القمع الاستعماري عند هذا فقط بل عينت فرنسا ادموند نايجلان حاكما على الجزائر في أفريل 1948 بضغط من ملاك أراضي وكونفدرالية عمداء الجزائر، بهدف تحطيم الحركة الوطنية في انتخابات المجلس الجزائري، من خلال استعمال جميع الوسائل

[1]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 239

[2]– محفوظ قداش، **08 ماي 1945**، تر: سميرة سي فضيل، منشورات ANEP، الجزائر، د ت، ص 48.

[3]– المرجع نفسه، ص 48

الشرعية والغير شرعية بما في ذلك التزويد والقمع ونتج عن ذلك حملة اعتقالات واسعة في صفوف المناضلين.[1]

يتضح ذلك من خلال المراسلات، مثل المذكرة الموجهة إلى الوزير يوم 18 ماي حول الطعون المقدمة من الهيئة الثانية والأولى، حيث يشير إلى أن هذه الطعون جاءت من جهات مختلفة، تشمل الحركة الاتحاد وأحرار وفي يوم 23 أفريل انطلقت 404 متابعة وصدر 93 حكم، وفي 15 ماي صدر 46 حكما للعقوبات تراوحت بين غرامات مالية تصل إلى 500 فرنك و 150000 فرنك بالإضافة إلى أحكام السجن تصل إلى 18 شهر[2].

ومن جهة أخرى انطلقت الحملة البوليسية في مارس 1950، استهدفت تفكيك المنظمة الخاصة (OS) عبر اعتقال 363 مناضلا في عموم التراب الوطني، وقد أسفرت هذه العملية القمعية عن محاكمة 251 مناضلا في محاكمة جماعية، وجرت المتابعات القضائية ضمن أربع محاكمات أمام محاكم الجنح بين جانفي ونوفمبر 1951، حيث صدرت أحكام قاسية. بناءا على الاتهامات التالية :[3]

---

[1]– جاكر لحسن، "انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 11/4 أفريل 1948،" ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ***، العدد 3، ديسمبر 2008، ص 116

[2]– ليلى حمري،" إرهاب الإدارة الاستعمارية، المرجعيات الدموية خلال انتخابات الجمعية الجزائرية عام "1948، ***المرآة***، العدد 04، مخبر الدراسات المقاربة النخب وبناء دولة وطنية، جامعة ابن خلدون، تيارت، ديسمبر 2015، ص 138.

[3]– عبد الوهاب شلالي، **المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية موثقة**، ط 1، دار البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، 2026، ص 181

- "المساس بأمن الدولة وتكوين جمعية أشرار والمساس بوحدة التراب الفرنسي وسلامته."[1]
- ففي بجاية قامت المحكمة بمحاكمة 27 مناضلا ومحكمة وهران في شهر فيفري حاكمت 47 مناضلا وفي شهر جوان حاكمت محكمة عنابة 121 مناضل وفي شهر نوفمبر حاكمت محكمة البليدة 56 مناضل.[2]

وهكذا فإن المرحلة التي انفتحت بعد أحداث أول نوفمبر لم تكن جديدة على المحامين، إذ شأنهم شأن السلطات العمومية، دفعهم الوضع إلى إعادة تنشيط شبكاتهم التقليدية.[3]

رابعا: توظيـف القضاء (القمـــع القضـــائي)

تم تأطير الحرب في الجزائر بطريقة سيئة من خلال تشريع استثنائي، ومع بداية عام 1955بدأت العدالة الفرنسية تدخل في منطق الحرب، فأعادت تنظيم نفسها لتتوافق مع نظام قمعي وتتصهر فيه وهذا النظام لم يتردد في اللجوء إلى الوسائل المحرمة التي يمنعها القانون، وهو ما شكل تحولا كبيرا في وظيفة القضاء.[4]

ومواكبة لهذه التحولات لجأت السلطات الفرنسة إلى تعبئة كل إمكانيات الدولة الفرنسية، بما في ذلك الاستنجاد بالسلطات من وراء البحر في فرنسا، كما اعتمدوا على إجراءات استثنائية

[1]– يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 225.

[2]– عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 181

[3]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 29

[4] –المرجع نفسه، ص 32.

خارجة عن إطار القانون مثل: فرض الحالة الاستثنائية دون أي سند قانوني[1]، تمثل ذلك في:

1. قانـــون حالـــة الطوارئ

يعد قانون حالة الطوارئ وصفا استثنائيا يتم من خلاله تحويل الصلاحيات إلى القيادة العسكرية حيث يتولى الجيش فرض حالة الحصار وإعلان حالة الاستنفار القصوى في هذا السياق. تتمركز القوات العسكرية داخل الهدف وتفرض إجراءات صارمة تشبه الحصار، مع تنفيذ التعليمات ذات الطابع العسكري. ولا يقتصر تأثير هذا الطرف على الجانب الأمني فقط بل يمتد ليشمل السلطة القضائية أيضا، حيث تجمد مؤسسات القضاء ويستغنى عنها بتطبيق اجتهادات عسكرية لمحاكمة المدنيين[2] .

وفي هذا السياق اضطرت الحكومة الفرنسية إلى طلب تدخل البرلمان الفرنسي من أجل سن تشريعات استثنائية، كانت تزداد شدتها و خطورتها تدريجيا حتى انتهى الأمر بالأخذ بعدد من القوانين التي سبق أن طبقت خلال الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا الهتلرية، وقد بلغ الخوف المسئولين الفرنسيين وأصبح نصف أعضاء الحكومة يطالبون خلال جلسة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 15 مارس 1953، بتطبيق قانون 11 جويلية 1938 المتعلق بتجهيز الأمة لحالة حرب[3] .

---

[1]– هلايلي محمد الصغير، **شاهد على ثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، 2012، ص 130

[2]– أمـال قبـايلي، **قـانون حالـة الطـوارئ بـالجزائر سـنة 1955**، المركـز الـوطني للدراسـات والبحـث فـي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 17، ص 171

[3]– أحسـن بومـالي، **اسـتراتيجية الثـورة الجزائريـة فـي مرحلتهـا الأولـى 1954-1956**، منشـورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 160.

وقد أثارت مسودة القانون التي اقترحتها حكومة ادغار فور نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية، داخل مجلس البرلمان الفرنسي. دام حوالي خمسة عشر يوما وانتهى بالمصادقة عليه ب 379 صوت مقابل 219 صوت معارض، وقد دفع هذا الجدل وزير الداخلية الفرنسي برجيس منوري إلى التدخل لتوضيح أهداف الحكومة الفرنسية من وراء هذا القانون، حيث صرح قائلا : ".... أن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل التراب الجزائري بل ستحدد بالمناطق التي تشهد أعمال الثورة والشغب، والتي يأوي إليها الثوار ويختفون فيها، وقد قال فإننا لم نبتكر شيئا جديدا فهذا القانون كانت قد أعدته قبلنا وزارة منديس فرانس، ووجدناه جاهزا للتنفيذ."

وبناءا على ذلك، صادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون بتاريخ 01 أفريل 1955، ليصبح ساري المفعول ابتداء من 03 أفريل وذلك بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسي[1].

وقد اعتبرت حالة الطوارئ مساسا صريحا بالحريات الفردية التي يمتع بها كل مواطن فرنسي، وهي الحريات التي لا يجوز المساس بها في أيطار تطبيق المادة السابعة من الدستور 1946 وهي نفس المادة التي تنظم حالة الحصار، وهو ما يظهر أن حالة الطوارئ هي نفسها حالة الحصار والتي اعتمدت على مجموعة من الإجراءات الصارمة المتمثلة في:

- فرض حظر التجول على الأفراد والوسائل.
- تطبيق الإقامة الجبرية على أي شخص.

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 41.

- منع الاجتماعات العامة.
- إجراء عمليات تفتيش المنازل ليلا ونهارا دون قيود زمنية.
- فرض الرقابة على الصحف والمنشورات.
- تشريد السكـان.[1]

وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة الفرنسية مجموعة من القرارات، من ضمنها نقل السلطة المدنية بصلاحياتها إلى السلطة العسكرية وهو ما يدل على عجزها عن إحاطتها بالثورة، واعتقادها بأن الجيش وحده القادر على مواجهتها فلم يكن أمامها سوى أن تحول الجيش كامل الصلاحيات وتحرره من القيود القانونية التي تقيده، مما منحه المجال لارتكاب ممارسات تعسفية دون أي رادع قانوني.[2]

فقد فتحت حالة الطوارئ المجال أمام ممارسة القمع ضد المتمردين الجزائريين باعتبارها نظاما أكثر عدوانية اتجاه الحريات السياسية مقارنة بالأحكام العرفية، إذ تعترف بصلاحية المحاكم العسكرية في قمع الأفعال المرتكبة من طرف المتمردين.[3]

فمرسوم 15 جوان 1955 جاء ليكرس هذا التوجه حيث نص على إحالة جميع القضايا إلى المحاكم العسكرية، وذلك في دوائر باتنة، عنابة، بجاية، قالمة، سطيف، تيزي وزو،

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 162.

[2] هلايلي محمد الصغير، المصدر السابق، ص 131.

[3] . سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: حافظ الجمالي، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003، ص 218.

تلمسان، ودعم هذا التوجه برجيس منوري بقوله : " بأن القمع سيخدم بلا هوادة ولا رحمة وأن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات ".[1]

2.قانــون السلطــات الخاصــة

هي حشد لمختلف الوسائل العسكرية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومنح صلاحياتها لجنرالات الجيش الفرنسي وضباطه وفق تصورات حربية فرنسية، وتم تطبيق هذه السلطات بأسلوب قمعي وتعسفي بهدف إضعاف الثورة، ومن خلال فصل الشعب الجزائري عن الثورة وإقناعه بعدم جدوى الكفاح مع أحداث ارتباك بين الطرفين وارتكزت هذه الخطة على تحقيق توازن الهدم وإعادة البناء.[2]

وفي هذا السياق تم المصادقة على هذا القانون في 12 مارس 1956 بدعم من الأغلبية من الاشتراكيين والشيوعيين ومنح حكومة غي مولي سلطات استثنائية، مما أتاح لها تشديد القمع عبر استدعاء الاحتياطيين ورفع عدد الجيش والقوات الفرنسية في الجزائر إلى 500 ألف جندي[3]، وإضافة إلى ذلك قد أتاحت هذه السلطات للحكومة اتخاذ أي تدبير استثنائي تفرضه الظروف بهدف استعادة النظام والحماية للأشخاص والممتلكات وصيانة الأرض، يعادل

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 43.

[2] يونس تامة، "قانون السلطات الخاصة الفرنسي في الجزائر 1956 الملامح والأبعاد"، ***مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية***، مجلد 9، العديد 1، جامعة باتنة، جوان 2024، ص 238

[3] عاشــور شــرقي، **قــــاموس الثـــــورة الجزائريـــــة (1954-1962)**، تــر: عــالم مختــار ، دار القصــبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 195

هذا الإجراء ما يعـــرف " بالتوقيع على بياض"، حيث تمنح السلطة التشريعية صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية لاتخاذ كل ما تراه مناسبا لحفظ النظام في الجزائر.[1]

وتنص هذه السلطات على مجموعة من المواد تتمثل في ما يلـي :

- **المـادة الأولـى** : تنص على مراسيم مجلس الوزراء تعتمد بناءا على تقرير يقدمه الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعنيين، وذلك بعد استشارة مجلس الدولة بالجزائر وتشمل جميع الإجراءات المتعلقة ب.... وتعني هذه الصياغة سلسلة من التدابير التي تمس الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والإدارية، بدءا من تجهيز المؤسسات التعليمية والصحية مرورا بتمكين السكان من الحصول على الملكية الريفية الخاصة، وإعادة تنظيم الجماعات المحلية وتنفيذ إصلاحات في الإدارة العامة، وصولا إلى خفض أسعار الطاقة وفتح أبواب الوظيفة العمومية أمام المسلمين ومنحهم إمكانية إنشاء مصانع خاصة.[2]
- **المـادة الثانيـــة** : تنص على مصادقة البرلمان على ضرورة اعتماد المراسيم التي تحدث تغيرات في الإجراءات التشريعية وذلك من خلال أجل أقصاه سنة واحدة .
- **المادة الثالثـــة** : تحيز للحكومة إصدار تلك المراسيم بناءا على تقرير وزير الشؤون الاقتصادية والمالية وبعد استشارة اللجان المالية والمجلس الوطني ومجلس الجمهورية.

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 219.

[2]–باتريـــك إفينـــو، جـــون بلانشـــايس، **حـــــرب الجزائـــــر ملـــــف وشـــــهادات**، تـــر: داود ســـلامنية، ج 1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 191.

تنفذ هذه المراسيم بشكل مؤقت على أن تعرض لاحقا على البرلمان للمصادقة النهائية، وذلك مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدورها.

- **المادة الرابعـــة** : وتنص عل أن للحكومة حق في إصدار مراسيم في أي ظرف وذلك استنادا إلى تقرير يقدمه الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعنيون، وفي أيطار مداولات مجلس الوزراء وبعد استشارة مجلس الدولة، تهدف هذه المراسيم إلى تمديد المعتمدة لتشمل الجزائر، شرطية أن تكون منسجمة مع القوانين والمراسيم السارية فوق التراب الفرنسي، مع إمكانية تكيفها حسب ما تقتضيه الضرورة[1] .
- **المادة الخامسـة** : تنص على منح الحكومة صلاحيات واسعة تمكنها من اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي تفرضها الظروف بهدف اكتساب الأمن وحماية الأشخاص، وسلامتهم وضمان أمن الممتلكات وكذا سلامة الإقليم بشكل عام .
- **المادة السادســة** : تنص على أن الصلاحيات المحولة للحكومة بموجب المواد السابقة تلغى تلقائيا بانتهاء مهام الحكومة الحالية[2] .

وفي هذا الإطار توسعت صلاحيات الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية " روبرت لاكوست" بشكل كبير، وبموجب النصوص التشريعية التي أقرها البرلمان ب 455 صوت مقابل 76 صوت لهذه التشريعات، أصبحت حكومة غي مولي تملك صلاحيات تسير شؤون الجزائر إذ

[1] يونس تامة، المرجع السابق، ص 243.

[2]– باتريك أفيون، جون بلانشايس، المرجع السابق، ص 191.

أنها قررت إلغاء مجلس الجزائر بتاريخ 11 أفريل 1956، وذلك عقب استقالة غالبية النواب الجزائريين والتحاق عدد منهم بصفوف الثورة[1].

وقد أكدت على ذلك المادة الخامسة من قانون السلطات الخاصة، اذ نصت في مراسمها على ما يلـــي :

- ❖ إحالة جميع الصلاحيات القضائية إلى المحاكم العسكرية.
- ❖ السماح بعرض أي شخص مباشرة على المحاكم العسكرية والمشاركة في أعمال ضد الأشخاص أو الممتلكات، من شأنها أن تعرض صاحبها لأحكام بالإعدام.
- ❖ إصدار حكم بالإعدام في حق كل شخص يعد حاملا للسلاح أو الذخيرة.
- ❖ منح الوزير صلاحية استدعاء الضباط الاحتياطيين أو المنتدبين للمساهمة في الجهاز القضائي العسكري إضافة إلى إمكانية استدعاء القضاة المتطوعين للعمل في المحاكم العسكرية.
- ❖ منح الحاكم العام سلطات واسعة لإنشاء مناطق محرمة وفرض الإقامة الجبرية على كل شخص يعتبر نشاطه يهدد الأمن العام مع منح صلاحيات للشرطة العسكرية.[2]

وتماشيا بما سبق، ففي 17 مارس 1955 تم تمديد هذا النظام لصالح حكومة Pflimlin ويوم 03 جوان من نفس السنة لحساب التي يرأسها ديغول الذي امتلك صلاحيات واسعة تخوله

[1]– عمار بحوش، المرجع السابق، ص 421 .

[2]– يونس تامة، المرجع السابق، ص 243.

اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى تعديل القوانين، وفي هذا السياق تم صدور مرسوم 07 نوفمبر 1958 الذي ألغى المادة السادسة منه التي تلزم الحكومة الجديدة بطلب تجديد هذه الصلاحيات من البرلمان، مما أدى إلى توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب سلطة التشريعية[1].

إضافة إلى ذلك فقد منح هذا القانون لجهاز الشرطة صلاحية اعتقال أي شخص في أي وقت دون الحاجة إلى الحصول على إذن من الجهات القضائية إضافة إلى إقامة مناطق أمنية مخصصة للاعتقال للمواطنين وإبعادهم عن منازلهم في محاولة لعزل الثوار عن محيطهم الاجتماعي، كما تم إنشاء جهاز خاص للشرطة الريفية المتنقلة. وفي 23 أفريل أصدر وزير العدل مرسوم يجيز للمحاكم العسكرية النظر في القضايا المتعلقة بأشخاص ارتكبوا الجرائم منذ 30 أكتوبر 1954[2].

وقد شكلت هذه الصلاحيات الاستثنائية شهادة ميلاد قانونية للبنية التحتية الخاصة بمراكز الإقامة الجبرية، لكنها في الواقع جاءت لتضفي طابعا قانونيا لوجود مراكز أنشأت مباشرة بعد إفراز حالة الطوارئ، إذ يعود أول تقرير عن ما يسمى بمراكز الإيواء إلى شهر يونيو 1955، وقد أخص هذا التقرير أربعة مراكز واحد في كل ولاية وواحد في المناطق الجنوبية، وجميعها فتحت في ماي 1955، وقد أتاحت هذه المراكز احتجاز المئات من الأشخاص الخاضعين للإقامة الجبرية، تحت مسؤولية المحافظ المكلف بإدارتها وإلى جانب مراكز الإيواء أضيفت مراكز فرز والعبور تحت إشراف السلطات العسكرية وتتمثل هذه المراكز في أماكن احتجاز

[1]– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 219.

[2]– عمار بحوش، المرجع السابق، ص 411.

تستخدمها القوات المسلحة للأشخاص الذين يقومون بتوقيفهم وقد منحها روبرت لاكوست غطاءا قانونيا في 11 أفريل 1957[1].

خامسا: جرائم فرنسا وفق الأحكام القضائية و خارجها

ظهرت خلال ربيع سنة 1957 في فرنسا عدة فضائع متتالية كشفت عن ممارسات خطيرة تمثلت في التعذيب، والإعدام دون محاكمة، واختفاء أشخاص وهو ما أثار صدمة كبيرة داخل المجتمع الفرنسي. فقد توالت هذه الفضائح في فترة لا تتجاوز 15 يوما، مما دفع الكثيرين إلى التساؤل حول الطريقة التي تدور بها الحرب في الجزائر. وكان صدور لأول كتاب يندد بالتعذيب، تحت عنوان "ضد التعذيب" الكاتب بيير هنري سيمون، بتاريخ 13 مارس 1957 بمثابة الشرارة التي اشتعلت سلسلة من الاتهامات والنقاشات[2]. وسرعان ما دعمت الصحافة هذه الاتهامات، واختارت تسليط الضوء على تلك الممارسات. كما عبرت شخصيات معروفة عن تأثرها بما حدث مثل ريني وليام تورب محامي بنقابة المحامي بباريس، الذي ادلى بتصريح طويل أدان فيه استخدام أساليب تتعارض مع القوانين التي وضعت لحماية الحقوق خلال التحقيقات كما نشرت لجنة من أجل المقاومة الروحية مطبوعة بعنوان "مجندون يشهدون"،

---

[1]– Sylvie Thénault," Assignation à residence et justice en Algérie (1954-1962)",***Cairn.Info-Sciences humaines & sociales***, n^0 32, , 1997, p 106

[2]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 139.

وقفت فيها عدة حالات من التعذيب والانتقام من السكان والإعدامات دون محاكمة.[1] وتجلت هذه الانتهاكات في:

1. جرائم فرنسا خارج القضاء

في ربيع عام 1957، بدأت اكتشف في فرنسا سلسلة من الفضائح التي سلطت الضوء على جانب مظلم من حرب الجزائر، تمثل في التعذيب واعدام بلا محاكمة والاختفاء القسري، وخلال خمسة عشرا يوما فقط، توالت الأحداث بشكل متسارع، ما أثار صدمة في الرأي العام الفرنسي ودافع الكثيرين إلى التساؤل حول الطريقة التي تدور بها الحرب، لم تعد تلك الممارسات خفية، بل خرجت الى العلن، لتكشف عن حجم الجرائم التي ارتكبت خارج إطار القضاء.[2]

أ- الإعدام دون محاكمـــــة

من المبادئ الأساسية في القانون الدولي مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين في أوقات الحروب، ويعد هذا المبدأ جوهر القانون الإنساني، الذي يسعى لحماية السكان المدنيين وأماكن تواجدهم من خلال إلزام أطراف المحاربة باتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتفادي إيذاء المدنيين أو إزهاق أرواحهم كما يشمل هذا المبدأ حماية الجرحى والمرضى وأسرى الحرب.[3]

---

[1]–سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 140.

[2]- المرجع نفسه، ص 139.

[3]– عبد القادر تركي، عثمان زغب، "تجاوزات الاحتلال الفرنسي اتجاه الشعب الجزائري خلال ثورة التحرير 1954–1962 حسب القوانين الدولية"، ***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية***، المجلد 15 العدد 02، ديسمبر 2024، جامعة باب الوادي ،جامعة سكيكدة، ص 48.

غير أن فرنسا ضربت بهذه المبادئ عرض الحائط، فقد ارتكبت جرائم جسيمة في حق الشعب تمثلت في القتل العمدي والتقتيل الجماعي ومختلف أشكال التعذيب.[1]وفي هذا السياق كانت العقوبات الإعدام بدون محاكمة والتعذيب، لا يمكن اعتبارها كفاحا حيث أن الحالات التي تم معاقبة مرتكبيها كانت نادرة للغاية ومشاركة العدالة في هذه العقوبات كانت هامشية حيث أصدرت المحكمة 42 حكما فقط من بين 137 حالة، أي أنها هامشية حيث أن أقل من ثلث الأحكام كانت العقوبات تتراوح بين السجن عدة أشهر إلى سنتين وغالبا ما كانت مع وقف التنفيذ بل بعض الأحيان قد يتم تبرئة العسكريين الذين يحالون أمام العدالة[2].

ومن أبرز أمثلة عن هذه الممارسات يمكن الإشارة إلى عمليات الإعدام دون محاكمة :

في مقال نشره صحفي بريطاني في صحيفة كبرى تدعى " نيوستيتسما اندنيشيون " إذ يقول : " قبيل وصولي إلى الجزائر وقعت حادثة دامية في مدينة أرنيت، حيث أدى مقتل خباز فرنسي إلى خروج الأهالي الفرنسيين في مظاهرة تحولت إلى مذبحة مريرة راح ضحيتها 400 من العرب. فيما تم تشريد المئات من الآخرين إلى مناطق نائية خارج المدينة، ورغم أن قادة هذه الأعمال الوحشية كانوا من المستوطنين الفرنسيين المعروفين لدى السلطات إلا أن أيا منهم لم توجه له التهمة أو تتخذ بحقه إجراءات قانونية "[3]

---

[1]– عبد القادر تركي، المرجع السابق، ص 49.

[2]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 149.

[3]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية والصحافة الدولية**، منشورات الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، الجزائر، د ت، ص 109.

وعلى نحو أكثر وحشية كان الضباط الفرنسيون يقومون بتنفيذ ما اعتبروه " عدالة خاصة " بأنفسهم، حيث عمدوا إلى التخلص من آلاف المعتقلين بالسجن عبر ما يعرف ب Corvée de bois حيث يأخذ السجين إلى مكان معزول وبعيدا عن مراكز اعتقاله ليصفى جسديا، ثم يدونون في ملفه أنه قتل أثناء محاولته الفرار أو أنه التحق بصفوف الفلاقة. أما بالنسبة لأساليب ضباط الاستعلامات الفرنسيين في تصفية الجزائريين، فكانت تقوم على تنظيم دوريات داخل مراكز التعذيب، حيث يستلمون الأشخاص الذين تقررت تصفيتهم، يتم نقل هؤلاء في شاحنات عسكرية إلى أماكن محددة مسبقا وهناك ينفذ فيهم حكم الإعدام رميا بالرصاص، وترمى جثثهم في الآبار أو تدفن في مقابر جماعية لإخفاء أثار الجريمة.[1]

وفي السياق نفسه اعترف الجنرال أو ساريس في حوار له مع مجلة Mariam في عددها الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 2000 أنه قتل 500 شخصا من المشتهين في مدينة سكيكدة وحدها ولم يكن وحده في هذه الجرائم إذ أن شخصيات بارزة مثل ميشال دوبري وماكسن لوجين و جورج بيدو وروبير لاكوست وفرانسوا ميتران، كانوا جميعا شهودا على هذه الأفعال، بل وشركاء فيها بشكل مباشر أو غير مباشر إما عبر مشاركتهم الفعلية أو من خلال صمتهم المتواطئ.[2]

أما فيما يخص التجمعات ومسؤوليتها الإدارية، أشار التقرير الرسمي الذي أعده المحققون وأحيل إلى المحكمة الفرنسية إلى أن جميع مراكز التجمع أنشأتها السلطة العسكرية وحدها،

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 88.

[2]– سعدي بوزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار الهمة، الجزائر، 2005، ص 33

لأسباب ظرفية عسكرية بحتة، ونظرا لسرية هذه القرارات التي كانت صادرة عن قيادة الجيش الفرنسي، تعذر تحديد العدد الدقيق للمرحلتين إلى تلك المعسكرات، حيث كانوا يرسلون إلى مواجهة الجوع والمرض والموت البطيء، وقدر عدد المتضررين بأكثر من مليون شخص، وبين التقرير أن ظروف الحياة في هذه المراكز كانت بالغة القسوة وشهدت حالات متحررة من اختفاء وإعدام بلا محاكمة، حتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقريرها السابع عبرت عن قلقها من هذه الانتهاكات معتبرة أن الوفيات أثناء محاولات الفرار ظاهرة تستحق الدراسة بسبب تحررها المذهل.[1]

ومن الممارسات القمعية الأخرى، أن عمليات التفتيش التي يجريها العدو عقب كل كمين لا تعد أن تكون سوى وسيلة لتعذيب السكان وقمعهم إذ يلجأ الجيش الفرنسي كلما مني بهزيمة إلى الانتقام من المدنيين الجزائريين عبر القتل الجماعي في محاولة لتعويض فشله العسكري بإرهاب الأبرياء[2]، ومثال عن ذلك ما وقع في ساقية سيدي يوسف، حيث كان هناك مركز عسكري فرنسي يقع أسفل الحدود التونسية الجزائرية مكلف بمراقبة تحركات الجيش التحرير الوطني، وبناءا على معطيات ميدانية قرر مركز القيادة شن هجوم على هذا الموقع. وهو ما تم فعلا حتى 06 فيفري 1958، حيث نجح جيش التحرير الوطني في القضاء على المركز الفرنسي وقتل عدد من الجنود واعتقال آخرين بعد معركة عنيفة جاء رد فعل الجيش الفرنسي

[1]– بسام عسلي، **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، د ت، ص 193.

[2]– مجهول، التعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر،المجاهد، العديد 9، 20 أوت 1957، ص 4.

عنيفا، إذ لجأ إلى قصف المنطقة سيدي يوسف بالطيران، باعتبارها الأقرب إلى موقع الاشتباك رغم أنها كانت تأوي اللاجئين الجزائريين إلى جانب الهلال الأحمر والسكان المحليين فيها[1].

ولم تقتصر هذه الجرائم و الانتهاكات على رأسها الإعدام دون محاكمة على رأس الجزائر وحدها بل امتدت إلى التراب الفرنسي ذاته. ففي 17 أكتوبر 1961 استجاب ما يقارب 30000 متظاهر جزائري لنداء جبهة التحرير الوطني متحدين خطر القمع، وخرجوا في شوارع باريس في مسيرة سلمية[2]، فواجهت قوات الشرطة الفرنسية بأوامر مباشرة من موريس بابون تلك المظاهرة السلمية بقمع دموي وقد نقل عن كاتبين في كتابيهما عن أحد مفتشي الشرطة في باريس أن عدد القتلى من الجزائريين بلغ 140 بينما تشير التقديرات من جبهة التحرير الوطني إلى استشهاد نحو 300 شخص وفقدان حوالي 400 آخرين بعضهم ألقيت جثتهم في نهر السين فيما ظل البعض الأخر يطفو على سطحه أيامه، في مشهد يعكس بشاعة الجريمة التي ارتكبت في قلب العاصمة الفرنسية.[3]

ب- الاختفاء القسري

---

[1]-الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة ولنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، أفريل 2001، ص 164.

1. [2]- Le 17 octobre 1961, Cité nationale de l'histoire de l'immigration, – ressources audiovisuelles, Paris, disponible sur :www.Histoire-immigration.fr, consulté le 27 avril 2025;11:15,p1.

[3]-سعدي بوزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين،17 أكتوبر** 1961، ط 2، منشورات تالة الابيار، الجزائر،2009، ص 48.

مصلح الاختفاء كما تستعمله الإدارة الفرنسية والرسميون الفرنسيون لم يكن مجرد وصف لحالة بل كان ستارا سيدل لإخفاء جرائم التعذيب والاغتيال والموت دون جثة لا يترك أثرا يحاسب عليه لكنه يخلف أثرا نفسيا عميقا، براديه بث الرعب واليأس في آن واحد كما كتب بيير فيدال ناكي في كتابه الدفتر الأخضر الغامض مشيرا إلى أن حرب الجزائر خلفت ألاف من الحالات المماثلة لقضية موريس أودان التي لم تكن استثناءا بل واحدة من مآسي كثيرة أخفيت خلف كلمة " اختفاء ".[1]

وقد ساهم قانون حالة الطوارئ في تفاقم ظاهرة الاختفاء إذ تكمل القضاء القانون الذي منح للعسكريين الفرنسيين حرية التصرف المطلقة تحت ذريعة الظرف الاستثنائي، بموجب هذا القانون أطلقت أيديهم للتعامل مع الموقف كما يرونه مناسب وكانت أسهل الطرق بالنسبة إليهم هي التصفية الجسدية ثم إخفاء الجثث، خاصة في ظل غياب أي رقابة فعلية على أفعالهم، مما جعل من الاختفاء ممارسة منهجية وليست مجرد حالة معزولة.[2]

وفي هذا السياق بالاعتماد على تقارير بول تيتغن، فقد بلغ عدد المفقودين 3994 شخصا من بين حوالي 237 ألف معتقل، ولم يبق على قيد الحياة منهم سوى 11 ألف فقط[3] وتأكيدا لما كشفه بول تيتغن من أرقام صادمة، واجه أحد صحفيين الجنرال بول أوساريس بسؤال مباشر حول قضية ال 24 ألف معتقل الذين وضعوا تحت الإقامة الجبرية وهي العملية التي أشرف عليها الجنرال شخصيا، وقد أشار الصحفي إلى ما ذكره تيتغن من أن 3024 شخص من تلك القائمة قد فقدوا وهو ما يعني عمليا أنهم تمت تصفيتهم من قبل أوساريس وكتائبه

[1]– عبد القادر تركي،" قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957–1962، وتأثيرها على مصادر القضية الجزائرية"، ***مجلة المقدمة لدراسات إنسانية واجتماعية***، مجلد 7، العدد 1، جوان 2022 ، ص 877.

[2]–عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 29.

[3]– طاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 213.

المعروفة آنذاك " كتائب الموت " فجاء رد أوساريس صادما وخاليا من أي شعور بالذنب أو التردد حيث قال : إن كلام بول تيتغن قريب من الواقع.[1]

والأدهى من ذلك أن الأشهر الأولى من عام 1957 لوحظ تصاعد واسعا في وتيرة التعذيب خلال معركة الجزائر وقد برزت القيادة العسكرية هذا السلوك في بيان بتاريخ 05 مارس 1957 باعتباره الوسيلة الوحيدة لانتزاع المعلومات بل إن ضباط الصف التابعين للجنرال اوساريس اعتادوا المرور يوميا على مراكز الاستنطاق لجمع جثث المحتضرين والموتى بعد التأكد من مفارقتهم الحياة، إذ كانوا يستخدمون المسدسات والخناجر لإنهاء ما تبقى من أنفاسهم ثم دفن الجثث في مقابر جماعية دون أثر[2].فقد قامت جبهة التحرير الوطني بعمليات هجومية داخل المدن، خاصة بين عامي 1956 –1955 في مدينة الجزائر حيث كانت التفجيرات التي استهدفت مناطق المدينة سببا في سقوط العديد من الضحايا هذه الأحداث دفعت غي مولي رئيس المجلس وروبير الوزير المقيم بالجزائر إلى تفويض مهام الشرطة إلى الجنرال ماسو، قائد الفرقة المظلية ومنحه كامل الصلاحيات.

وشرع المظليون في عمليات تمشيط واسع بالعاصمة، وأقاموا مراكز استنطاق داخل الفيلات تم فيها تعذيب المعتقلين ليلا ونهارا ومن أبرز ضحايا تلك الحملة: موريس أودان الذي أعتقل يوم 12 جوان 1957 وعذب بشدة ثم اختفى تماما دون أن يعثر له على أثر.[3]

وفي هذا السياق قد صدرت تعليمات بفرض السرية التامة في تنفيذ عمليات القمع مع تحسين أساليبه بما يضمن التقليل من أثره الظاهر فعلى سبيل المثال لا تطلب السلطة العسكرية من السلطة إحالة الموقوف إلى المحتشد إلا بعد الانتهاء من تعذيبه وزوال آثاره الجسدية، أما الذي تظهر عليه علامات لا تمحى من التعذيب فيصفونه كمفقود[4].

---

[1]–سعدي بوزيان، المرجع السابق، ص 38.

[2]– موهوب مبارك، بوضرساية، "جرائم التعذيب ابان معركة الجزائر من خلال مذكرات مصالح خاصة 1955–1957 لبول اوساريس"، ***مجلة الدراسات السابقة***، مجلد 7، العدد 3 ، جامعة الجزائر، ماي 2022، ص 445.

[3]– باتريك إفينو، جون بلانشايس، الرجع السابق، ص 245.

[4]– عبد الله شريط، محمد ميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط 1، دار مكتبة البحث النهج لاكونكورد، قسنطينة، 1965، ص 240.

وبالإضافة إلى ذلك فإن جرائم موريس التي ارتكبها ليلة 17 أكتوبر 1961 التي تحدثت مصادر جبهة التحرير عنها حيث ذكرت أنّه تمّ استشهاد حوالي 300 شهيد بالإضافة إلى 400 مفقود، فقد ابتلعت أمواج نهر السين بعض منهم وتم اكتشاف جثث في غابات بولونيا وفانسان فيما يزال عدد آخر مجهول ويعتقد أن البعض تم التخلص منهم برميهم في الهواء بواسطة الطائرات، كما تم اكتشاف جثتين جزائريتين قتلتا في نفس التاريخ وتم دفنهما في بعض حدائق البيوت وهو ما كشفته مجلة أزمة الحديثة في عددها الصادر في نوفمبر 1961[1].

وكانت السلطات الفرنسية في تعاملها مع الاختفاء تتبع نمط موحد من ردود الأفعال تدعي فيه بجهلها بمصير المختفين أو تزعم إطلاق سراحهم في تواريخ غالبا ما تسبق حتى تواريخ اعتقالهم، ما يعكس حجم التلاعب بالمعلومات، و مع تزايد عدد المفقودين لجأت الإدارة الاستعمارية إلى إعداد كميات كبيرة من الوثائق المجهزة وترسل إلى عائلات الضحايا وتفيد بأن التحقيقات لم تسفر عن أي نتيجة[2]، هذا الأسلوب أثار قلقا واسعا في أوساط العائلات حيث عبر الكثيرون عن قلقهم عبر وسائل استغاثة إلى محامي فقد وصل عدد كبير من هذه الرسائل إلى المحامي جاك فرجيس، الذي تبنى القضية وحاول من خلالها فضح الصمت والتواطؤ الرسمي، بعدما حثته العائلات على التكفل بملفات ذويهم المفقودين.[3]

2. التــعذيـــب والإعدام في السجون

[1]– سعدي بوزيان، جرائم موريس نابليون، المرجع السابق، ص 48.

[2]–عبد الله شريط، محمد ميلي، المصدر السابق، ص 241.

[3]– عبد القادر تركي، المرجع السابق، ص 878.

أ- التعذيب الجسدي والنفسي

إن التعذيب واحد من أسوء انتهاكات الإنسانية، وكان لفترة طويلة جزءا من ممارسات المدنية الغربية التي استمرت في قبوله حتى أواخر القرن الثامن عشر ورغم تراجعه لاحقا إلا أنه عاد للظهور بأشكال مختلفة خلال القرن العشرين، ففكرة أن هناك أشخاص يمارسون التعذيب ضد آخرين وهم مجردون من وسائل الدفاع ومقيدون فقط لانتزاع اعترافات قد تكون غير صحيحة.[1]

وفي هذا السياق جاء القانون الدولي ليؤكد رفض هذه الممارسات، حيث نصت المادة الخامسة من إعلان العالمي لحقوق إنسان الصادرة عام 1948 ضمن إطار الأمم المتحدة على أنه " لا يجوز إخضاع أي إنسان للتعذيب أو عقوبات أو معاملات قاسية أو وحشية أو الإحاطة بالكرامة ".[2]

كما شددت اتفاقية جنيف الثالث 1949 في مادتها السابعة عشر على عدم جواز ممارسة أي شكل من أشكال التعذيب البدني أو المعنوي أو الإكراه ضد أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم مما يعكس التزام المجتمع الدولي بحماية الكرامة الإنسانية ورفض جميع أشكال القمع والتعذيب .[3]

[1]- بيير هنري سيمون، **ضد التعذيب في الجزائر**، دار العلم الملايين، بيروت، د ت، ص 14.

[2]- جمعية الوقاية من التعذيب، مركز العدالة والقانون الدولي، **التعذيب في القانون الدولي**، دليل الفقه القانوني، معهد الهوقار، الجزائر، ص 5.

[3]- المرجع نفسه. ص 6.

غير أنه تم اللجوء إلى التعذيب في الجزائر منذ 1830، حيث أصبح أكثر انتشارا واعتمادا خلال الثورة التحريرية، حيث تحول إلى ضرورة حتمية واستراتيجية ومنهجية اتبعتها الإدارة الاستعمارية للحفاظ على ما كان يعرف " بالجزائر الفرنسية ".

وبرزت ملامح هذا النهج بشكل واضح مع تصاعد الوعي الوطني عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي توج بانتفاضة مايو 1945، بعد هذا التاريخ تولت أجهزة أمنية فرنسية مهمة ملاحقة الوطنيين الجزائريين، واحتجازهم في السجون والمعتقلات وتعريضهم لمختلف أساليب التعذيب في محاولة لكبح الحركة التحررية وإخماد المقاومة.[1]

وقد تصاعد اللجوء إلى التعذيب بشكل أكبر خلال عهد حكومة غي مولى عام 1956، حيث سمح له في أيطار ما يسمى آنذاك بحفظ الأمن والنظام، باستخدام مختلف الأساليب العنيفة أثناء استنطاق الأسرى والمعتقلين بهدف انتزاع معلومات تتعلق بالثورة التحريرية.[2]

وانطلاقا من هذا التوجه، لم تحقق السلطات الاستعمارية بممارسة التعذيب، بل عملت على إنشاء مؤسسات مختصة في التعذيب وبرزت مدرسة جان دراك العسكرية التي تم إعدادها لتدريب الضباط على أساليب القمع والتعذيب حيث أقر أحد الضباط الفرنسيين بأن هذه المدرسة لم تقتصر على تدريس مبادئ حرب العصابات بل شملت أيضا حصصا خاصة في تلقين أساليب التعذيب، يشرف عليها ضابط برتبة كابتن وبحضور طبيب عسكري، وكان من بين

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 131.

[2]– عبد الحليم بوشكيوه، "الوضع القانوني لأسرى حرب التحرير الجزائرية في القانون الدولي"، ***مجلة البحوث والدراسات***، العدد 2، المجلد 8، كلية العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 2011، ص 101.

المبادئ التي يلقنها للمتدربين أن التعذيب يعتبر إنسانيا إذا استوفى شروط معينة مثل عدم ممارسته أمام الأطفال أو بحضور أشخاص منحرفين يتلذذون بإيذاء الآخرين. وأن يتم تحت إشراف ضابط أو مسئول رسمي مع ضرورة إنهائه بمجرد اعتراف الضحية وعدم ترك أ ي أثار جسدية تدل عليه.[1]

✓ **التعذيب بالكهرباء**

تعرف بطريقة La Gégène بكونها من أساليب التعذيب الوحشي حيث تمدد المشتبه به على طاولة وتقيد أطرافه وبطنه بأحزمة جلدية، ثم يسكب الماء على جسده لتسريع انتقال التيار الكهربائي، يتم إيصال الكهرباء عبر سلكيين موصولين بمصدر الطاقة، وتثبت في مناطق حساسة من الجسم مثل : الأذنين، الأعضاء التناسلية، والنهدين، وهناك طريقة أخرى تستخدم لتعريض الجسم بالكامل للتيار الكهربائي وذلك عبر إدخال الشخص في حوض مملوء بالماء أو ربطه بسلم حديدي متصل بحوض يمر فيه التيار.[2]

كما تسرد المناضلة جميلة بوباشا تفاصيل ما تعرضت له قائلة:" بعد أربعة أيام نقلت إلى حسين داي وأبلغت بأنني سأتعرض هناك لدرجة الثالثة من التعذيب وعند وصولي أدركت ما كانوا يشيرون إليه، فقد كان أول ما واجهته هو التعذيب بالكهرباء حلمتي باستخدام شريط

[1]–مجهول، أنباء، احداث، اصداء، في سطور، المجاهد ،عدد 58 ، 1959/12/28 ,ص11.

[2]–الغالي غربي، المرجع السابق، ص 137

لاصق قبل أن أتعرض للصعق على ساقي ووجهي وأجزاء حساسة من جسدي بما في ذلك المنطقة التناسلية والشرج."[1]

✓ **التعذيب بالماء:**

يعد التعذيب بالماء من أكثر الأساليب استخداما لكونه لا يترك اثأر جسدية واضحة إلا أنه يحمل مخاطر جسيمة قد تؤدي إلى الوفاة، وقد أكد مبعوث الصليب الأحمر، خلال زيارته للجزائر أثناء الثورة التحريرية، أن هناك طرق أكثر قسوة، مثل إجبار المعتقل على شرب كميات كبيرة من الماء عبر أنبوب مطاطي يدخل في الفم مع استمرار الضغط حتى يخرج الماء من مختلف منافذ الجسم بينما تكون أيدي الضحية مقيدة خلف ظهره.[2]

وقد وصف أحد المجاهدين هذا الأسلوب قائلا :" أسقطوني أرضا وقيدوا يدي ورجلي ثم وضعوا قطعة قماش من الكتان على وجهي وفتحوا صنبور الماء، فقد تدفق على جسدي بالكامل وامتلأت معدتي بالماء عبر فمي وأنفي الذي شعرت بحرقان شديد فيه بعدها قلبوني على بطني فتقيأت جزءا من الماء.[3]

✓ **التعذيب بالنار:**

---

[1]– منتدى باحثي شمال إفريقيا، **تحقيق عن التعذيب في الجزائر**، منشورات الهوقار، جنيف 2003، ص629.

[2]– نور الدين مقدر، "التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية من خلال شهادات بعض المعتقلين بمنطقة الحضنة"، ***المجلة التاريخية الجزائرية***، العدد 2، جامعة بوضياف، المسيلة، ماي 2017، ص 34.

[3]–الغالي غربي، المرجع السابق، ص 136

من الأساليب التي لجأ إليها هؤلاء الجلادون استخدام التعذيب بالنار، فبعد تقييد السجين وتمديده عاريا على طاولة تتم توجيه فهوة آلة اللحام نحو صدره أو بطنه، لتبدأ عملية الحرق المباشر في الأحيان الأخرى تسخن قضبان حديدية حتى الاحمرار ثم تغرس في فم السجين كما يلجئون أحيانا إلى رش أجزاء من جسمه بالبنزين قبل إشعال النار فيه.[1]

✓ **التعذيب بواسطة التعلـيق**

استخدمت هذه الطريقة كأحد أشكال التعذيب إلى جانب وسائل أخرى وتعتمد على تقييد السجين من اليدين والقدمين، ثم تمرير عارضة حديدية بين الذراعين وتحت الركبتين ليعلق بعدها في هذا الوضع لفترة زمنية معينة. تؤدي هذه الوضعية إلى اضطراب في الدورة الدموية مما يسبب ألاما شديدة والإحساس بتفكيك الأعصاب وقد وصف أحد المجاهدين شعوره كأن أحشائه تخرج من فمه.

وفي حالات أخرى يعلق السجين مقلوبا على ارتفاع معين ثم يلقى به بشكل مفاجئ على الأرض، مما قد يؤدي إلى كسور واضطرابات داخلية وارتجاج في المخ، هذا أن لم يفارق الحياة أصلا.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص 138

[2]– بوترعة علي، **جرائم الاستعمار الفرنسي بين واقع الجريمة وتحديات الثورة الجزائرية**، جامعة أحمد بن بلة ،ص 220.

✓ **كما لجأ المستعمر إلى أساليب أخرى للتعذيب منها:**

1- **الاغتصاب :** لم يكن مجرد فعل جنسي، بل كان جريمة تمارس فيها أبشع أشكال القمع وانتهاك الكرامة حيث يسلب جسد الضحية قسرا وظلما، انه وسيلة تعذيب بامتياز لم يقتصر هذا العنف الجسدي على النساء فقط بل كذلك الرجال حيث يروي المجند الفرنسي :" هنري بوبو " قائلا : كنا نعمد إلى إدخال العصا أو ماسورة في شرج الضحية تحت التهديد بإطلاق النار".[1]

تروي جميلة بوباشا إحدى أبشع لحظات العذاب التي تعرضت لها والتي وصفتها بأنها أشد وحشية على الإطلاق، حيث تم تقييدها في وضعية خاصة، ثم إدخال قنينة في موضعها الحساس بواسطة ضربات متتالية إلى أن صرخت من شدة الألم.[2]

2-دق مسامير على أجساد المعتقلين.

3-سلخ الجلد ووضع الملح والبهار داخل الجروح.

4-قلع الأسنان والأظافر.

5-الضرب بالعصا والسوط حتى الموت.

6-بتر الأصابع والأذان وأعضاء التناسلية.[3]

✓ **التعذيب النفسي**

---

[1]- عاشورشرقي، المرجع السابق، ص 40.

[2]- منتدى باحثي شمال افريقيا، المرجع السابق، ص 629.

[3]- نور دين مقدر،" التعذيب من أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية الجزائرية"،***المجلة التاريخية*** ، المجلد 6، العدد 1 ، جامعة المسيلة 2020، ص 1132.

غالبا ما كان التعذيب النفسي يمارس جنبا إلى جنب مع التعذيب الجسدي، بهدف تحطيم كبرياء المعتقل ودفعه إلى الاستسلام والتخلي عن قناعته الوطنية، كان الهدف الأعمق من هذا النوع من التعذيب هو طمس النزعة القومية وضرب الاعتزاز بالهوية والشخصية الوطنية[1] ولتحقيق ذلك استعان المجلدون بضباط مختصين في علم النفس وبدئوا في تنفيذ هذا التعذيب منذ اللحظات الأولى لاعتقال الشخص المشتبه به.

ومن أبرز صور التعذيب الطريقة التي يتم بها عملية توقيف المشتبه بهم، حيث تنفذ غالبا خلال الليل في جو يسوده الرعب والفزع إذ تقتحم فرقة عسكرية أحد المنازل وبمجرد فتح الباب تنهال بالضرب والسب والشتم على جميع أفراد الأسرة دون تمييز ونرغمهم على الوقوف وهم في حالة من الذهول والخوف الشديد وفي نهاية هذا المشهد المروع يؤخذ أحد من أفراد العائلة أو أكثر[2]. وامتدادا لأساليب الضغط النفسي، اعتماد الجلادين تعذيب مجموعة من المعتقلين أمام أعين المعتقل الجديد[3].

وفي السياق ذاته تروي إحدى المجاهدات خضرة بلامي وهي في حالة صحية حرجة معاناتها مع هذا النوع من التعذيب قائلة : " كنت جريحة ومريضة، أحمل كيس كبير بيدي من أمعائي التي توقفت عن أداء وظيفتها. ورغم وضعي لم يتوقفوا عن تعذيبي النفسي كانوا يخرجونني من زنزانتي في أي لحظة حتى في منتصف الليل، يقودونني لمشاهدة معتقلين تحت

[1]– عثمان مسعود، المرجع السابق، ص 329.

[2]– نور الدين مقدر، التعذيب الاستعماري، المرجع السابق ، ص 38.

[3]– عثماني مسعود، المرجع السابق، ص 330.

التعذيب أحدهم مشنوق وآخر مخنوق بالماء .... كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يستطيعوا تعذيبي جسديا، فاختاروا أن يحاصرونني بالخوف والرعب كنت خائفة ".[1]

ومن بين أشكال الايذاء النفسي المتواصلة كان جلادون يتعمدون إذلال المعتقلين واستفزازهم بشكل يومي حيث يقومون بصفعهم لأتفه الأسباب وأحيانا دون أي سبب يذكر ويجبرونهم على إلقاء التحية في كل مرة يمرون بهم، كما لم تكن إهانات الجسدية من ركل ورفس وضرب على القفا، إلا جزءا من مشهد يومي ترافقه ألفاظ وكلمات فاحشة.[2]

ويروي المجاهد المعتقل محمد الطاهر عزوي رحمه الله عن الزبانية الذين لم يذكر أسمائهم لكنه أشار إلى أنه ربما كان من بينهم شخص يدعى بوسوي، قاموا بتجريد أخوين شقيقين من ملابسهما وتجنب عزوي ذكر أسماء الشقيقين احتراما للآداب العامة وأجبرا على ارتكاب فعل مخل بالحياء كعقاب لهما بسبب كتابتهما باللغة العربية[3]، بالإضافة إلى ذلك يتم إجبار المعتقلين على الرقص عراة أو أداء أدوار مهينة تمس بكرامتهم الإنسانية، في مشاهد تجسد أقصى درجات الإذلال كما يلجأ قوات الحراسة إلى حرمان المعتقل من النوم كوسيلة لتحطيم الذات، حيث كان يباغتون المعتقلين ليلا بالصراخ والضرب وينقلونهم إلى أجنحة أخرى دون سابق إنذار يعيدون الكرة صباحا في محاولة لكسرهم نفسيا وجسديا.[4]

---

[1]– منتدى باحثي شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص 642

[2]– خميسي سعدي، التعذيب النفسي داخل المعتقلات الجريمة الدائمة "مقتل الجرف أنموذجا"، **أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية**، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة، 25 نوفمبر 2021، ص 156

[3]– عثماني مسعود، المرجع السابق، ص 330

[4]– نور الدين مقدر، التعذيب من أشكال الاستعماري، المرجع السابق، ص 1139.

بالإضافة إلى ذلك، فخلال الليل يأتي جنود ويقفون أمام أبواب الزنزانات ويتحدثون بصوت مسموع قائلين: " هل نبدأ بهذا أم الأخر فقد تقرر إعدام شخصين "، يجيب الأخر:" لا نترك هذا ونقتل صاحبه"، يسمع المعتقل هذا الحديث فيصاب بالهلع الخوف وهو لا يعلم مصيره بعد.

كما كانوا يبالغون في تحطيم معنويات المعتقلين حيث يقومون بنصب مكبرات صوت في كل زنزانة وخلال الليل يذيعون أخبارا، كأنها بث إذاعي يتحدثون فيها عن المجاهدين بوصفهم القتلى والمجرمين، كما كان الظلام يلف المرافق بشكل كامل ليشعر السجناء وكأنهم مهددون بالإعدام في أي لحظة. مما يزيد من قلقهم ورعبهم[1]. وكان الجلادون يبالغون في تحطيم معنويات المعتقلين أهانتهم بأبشع الطرق ومن بين هذه الأساليب "البول على رؤوس المجاهدين"[2].

وبالإضافة إلى ذلك كان يطلب من السجين أن يمثل دور المتعاون مع الفرنسيين مما يجبره على عيش حياة مزدوجة، حيث أنه وطني ومعروف بذلك الهدف من هذا هو استهداف أصحاب الشعور القومي من الداخل، إذ يطلب من السجين مناقشة المعترضين والمتمردين وتعتبر هذه الطريقة أنيقة، فهي تهدف إلى إظهار الوطنيين كأنهم عملاء وإذا قال السجين بأنه

[1]– عثمان مسعودي، المرجع السابق، ص 330

[2]– داودي الأعرج، "السياسة الاستعمارية الفرنسية بمنطقة البيض دائرة جري فيل (1845–1962)"، ***مجلة الإنسان و المجال***، المجلد 1، العدد 1، جوان 2024، ص 188 .

لا يوجد معترضين يتم تعيين معارضين له، ويطلب منه أن يتصرف كما لو كان يناقش هؤلاء المعارضين.[1]

- **عمليـــة غسيـــل المخ**

في معظم مراكز الاعتقال كان يوجد ضباط مختصون يتولون مهمة إقناع المعتقلين بالتخلي عن قناعاتهم الوطنية، أما عبر دروس منظمة أو من خلال جلسات تطرح أسئلة داخل قاعات مخصصة. حيث تتم مراقبة ردود أفعال المعتقلين بعناية، وبناءا على هذه الردود يتم تصنيفهم إلى ثلاث فئات :

- **أصحاب الإرادة القويـــة** : الذين لا يجدي معهم سوى تشديد العقوبات أو الإعدام.
- **أصحاب الإرادة المتوسطة** : وهم المترددون يوضعون تحت المراقبة المستمرة إلى حين تحديد مواقفهم النهائية ثم يحولون إلى مراكز أخرى.
- **أصحاب الإرادة الضعيفة و المتعاونون مع المصالح الفرنسية:** وهؤلاء يجهزون تدريجيا ليجندوا بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات.[2]

ج-الإعـــدام في السجـــون

تحت غطاء حالة الطوارئ سعت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى تحويل لقضاء إلى أحد أعمدة القتال ضد الوطنيين ابان الثورة التحريرية، فلم يكن الهدف يقتصر على الحفاظ

---

[1]- فرانـز فـانون، **معـذبو الأرض**، تـر: سـامي الـدروبي، جمـال الاتاسـي، ط 2 ، مـدارات للأبحـاث والنشـر، القـاهرة، 2015 ، ص 230 .

[2]- عثمان مسعودي، المرجع السابق، ص 329

على النظام العام والأمن بل كان يتجاوز ذلك عن مبدأ الاستعمار الأساسي يتمثل في أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[1]. وكان الإعدام من أبرز الأحكام القضائية التي اعتمدتها فرنسا لقمع الجزائريين، حيث فرضت هذه العقوبة بشكل خاص على النشطاء والمناضلين لإجبارهم على التخلي عن ثورتهم.[2]

وتكريسا لهذا التوجه القمعي اعتبرت فرنسا أن كل جزائري هو مشروع مشبوه به وكل مشبوه به يفترض أن يكون مجرما وكل مجرم يجب أن يحاكم وكل محاكم يستحق الإعدام، هذه المعادلة البسيطة شكلت أساس الذي سار عليه القضاء الفرنسي في الجزائر طيلة الاستعمار عموما وشكل أكثر حدة خلال سنوات الثورة التحريرية، فقد كان ينظر إلى الجزائري كمشبوه بشكل تلقائي، حتى أصبح هذا التصور ملازما للمنطق الذي ساد في تلك المرحلة، فكان أبناء الجزائر يشهدون حملات اعتقال جماعي لا تميز بين الكبير والصغير ولا رجلا أو امرأة لأنهم جميعا جزائريون وبمجرد أن يعتقل الشخص المشبوه يقتل في الحين يسلط عليه تعذيب وحشي ينتهي غالبا أما بانتحار تحت وطأة الألم أو إعدامه بحكم صوري.[3]

وقد شهدت سنة 1957 تصاعدا في حدة الحرب وكانت أيضا السنة التي سجل فيها أكبر عدد من الإعدامات حيث تجاوز عددها المائة، وتلتها ما يقارب أربعين عملية إعدام بين

---

[1]– عبد القادر تركي، عثمان زغب،" تجاوزات الاحتلال الفرنسي تجاه الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية 1954 –1962 حسب القوانين الدولية "، ***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية*** ، المجلد 15، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 50 .

[2]– محمد أمين رحماني، "القضاء كوسيلة قمعية خلال مرحلة الثورة الجزائرية 1954–1962"،***مجلة المرآة،*** العدد 4 ، مخبر الدراسات المغاربة النخب وبناء الدولة الوطنية ، ديسمبر 2015، ص 242 .

[3]– بسام عسلي، **المجاهدون الجزائريون**، دار النفائس، بيروت، د ت، ص 101.

شهري جانفي وماي 1958. وقد أشار تقرير العقيد لونوار إلى أن طرق تنفيذ هذه الإعدامات كانت بقطع الرأس أو رميا بالرصاص، مبرزا في الوقت ذاته أن تزايد عددها قد طرح إشكالا تقنيا، إذ أن الحد الأقصى الذي يمكن التعامل معه من الناحية العملية هو خمس إعدامات فقط.[1]

وفي هذا السياق أن عدد القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الفرنسية ضد الوطنيين الجزائريين بتهمة المساس بأمن الدولة الخارجي كان كبيرا ولا يحص، وقد استندت هذه القرارات إلى نصوص القانون الفرنسي وقد أدين العديد من المواطنين الجزائريين بجرائم وصفت بالخيانة، وهي تهمة تستوجب من الناحية القانونية اعتراف ضمنيا من فرنسا بوجود حالة حرب غير أن الوطنيين الأخريين أعدموا استنادا إلى المادة 80 من قانون العقوبات الفرنسي والتي تنص على أن كل من تعمد بأن شكل من الأشكال المساس بوحدة الأراضي الفرنسية، يعد مرتكبا لجريمة المساس بأمن الدولة الخارجي ومن الصعب في ظل هذه الأحكام الأخيرة.

استنتاج وجود اعتراف صريح من طرف فرنسا بحالة الحرب القائمة[2]، وبناءا على ذلك لم تتوقف المقصلة عن حصد رؤوس الجزائريين المواطنين، واصلت فرنسا ارتكاب الجرائم دون توقف حتى في حق الأسرى غير مكترثة بنداءات وصرخات العالم، وقد برر "روجي موريس" هذه الأفعال كما فعل رئيسه ديغول في رد على خروتشوف، حيث اعتبر أن تقديم جيش التحرير

---

[1]– جاك فرجيس، **جرائم الدولة الكوميديا القضائية**، تر: حسين حيدر، ط 1، دار عويدات للنشر و الطباعة، بيروت، لبنان، 2004، ص 211 .

[2]– محمد البيجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي الخش، مر: محمد الفاصل، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص 227.

إلى مقصلة يتم بعد احترام جميع إجراءات القانونية اللازمة.[1] وقد بلغ عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني الذين تعرضوا للإعدام بمقصلة خلال حرب التحرير الوطني حوالي 200 مناضل، بينما تقرير لوبراين ذكر 222 مناضل في حين سلفي تينو أشارت إلى العدد 198.[2]

على سبيل المثال في يوليو 1957 فرضت عقوبة الإعدام عقب المحاكمة المعروفة ب " دعوى القنابل " على جميلة بوحيرد، وجميلة بوعزة وطالب عبد الرحمن وعبد الغني قرشي، بصفتهم مسئولين عن اعتداءات مختلفة وقد أحدثت هذه المحاكمة صدى واسعا خاصة بسبب حضور فتاتين بين المتهمين وما زاد من وقعها هو استراتيجية التي اتبعها جاك فرجيس الذي ركز دفاعه على إبراز الفارق بين العمل الإرهابي والعمل الثوري، مما حول صورة المتهمين إلى رمز للمقاومة وأثار اهتمام الصحافة.[3]

وكان عند لحظة تنفيذ الحكم بإعدام، يعيش السجن حالة من التوحد حيث ترتفع أصوات المساجين في أغنية موحدة تمتزج بها زغاريد النساء من السجن المجاور، فتخترق سكون الليل كحد السكين من خلف الجدران وتحديدا من حي القصبة القريب تصعد النساء إلى أسطح يرددون أغنية نفسها بصوت واحد وكأنهن يرافقن المحكوم عليه أو عليهم في حال كانوا أكثر من واحد إلى لحظتهم الأخيرة إلى أن تهوى مقصلة وينفذ الحكم[4].

---

[1]– مجهول، صبرنا أيضا له حدود، المجاهد، عدد 74، 8 أوت 1960، ص 1.

[2]– عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 36.

[3]– جاك فرجيس، المصدر السابق، ص 211.

[4]– هنري العلاق، **مذكرات جزائرية**، تر: جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 237

وفي السياق ذاته قد أدلت المجاهدة المحكوم عليها 20 سنة سجن من أعمال شاقة بشهادتها تصف مشهد مؤلما من السجن بربروس حيث لا يسمع في حي المحكوم عليهم سوى النداءات " الله أكبر والنشيد الوطني والتضحية من أجل الوطن خير من الحياة وتصدر هذه النداءات عن بقية المساجين كذلك. وتنقل من مكان الى مكان أبعد منه لتل لجميع الأحياء في الساعة السابعة صباحا وترافقها أصوات النساء التي تعلو من الزنازين.[1]

وتذهب سيلفي تينو أن تنفيذ إعدامات قد توقف منذ تغيير النظام ونستدل على ذلك بما ورد في الصحافة الفرنسية آنذاك، حيث أشارت إلى أنه لم يتم تنفيذ سوى ثلاث حالات إعدام خلال الفترة الممتدة من ماي 1958 إلى جانفي 1959، اثنان منهما بتاريخ 25 أوت 1958 والثالثة يوم 06 جانفي 1959[2]، وتعتبر الكاتبة أن هذا التوقف المفاجئ في تنفيذ إعدامات يعد مؤشرا بارزا على أن قرار الجنرال ديغول قد أنهى فعليا سلسلة إعدامات سابقة[3]، في حين أن هناك دراسات أخرى تظهر بأن الإعدامات لم تتوقف بالكامل عقب تغيير النظام فحسب ما ورد في جريدة المجاهد تم تنفيذ الحكم إعدام في حق مواطنين جزائريين هم: حمو بوسته وبلحاج عبد القادر يوم 08 ديسمبر 1960 في سجن لاسانتي بينما تم إعدام عبد المختار سليمان في الجزائر.[4]

[1]– بسام عسلي، المرجع السابق، ص 176

[2]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 176

[3]– المرجع نفسه، ص 189

[4]– مجهول، في مؤتمر الفرق التجارية العربية، المجاهد ، عدد 84 ، 12 ديسمبر 1960 ، ص 4

ويعزز هذا الواقع ما ورد في بعض الشهادات التي تؤكد أن تنفيذ الحكم بإعدام على الجزائريين الذي بقي المطلب الوحيد للمتطرفين كان لا يزال مستمرا حتى وإن تم استبدال المقصلة بالبنادق وغير أنها تراجعت وتيرة التنفيذ مقارنة بما كان يطمح إليه هؤلاء[1]. وعلى الرغم من رحيل غني مولي فان تنفيذ أحكام إعدام بحق المواطنين الجزائريين لم يتوقف بل استمر إلى غاية نهاية الحرب فقد تم تنفيذ 209 حكم بإعدام خلال ثلاثة أشهر من الحكومة عام 1957 و 49 حكم إعدام خلال عهد حكومة فليكس غيار (1957-1958)، إضافة إلى 80 حالة إعدام فترة حكومة ميشال دوبري (1959-1962)، كما شهدت فترات انتقال بين الحكومات المتعاقبة تنفيذ 20 حكم.[2]

وفي هذا السياق، لم تبقى جبهة التحرير الوطني في موقع المتفرج وترجم هذا في الميدان، في لقاء جمع بين جرمان تيليون وكل من ياسف سعدي و على لابوانات وزهرة ظريف، إذ طلب منها التدخل لوقف إعدامات بالمقصلة مقابل توقف جبهة التحرير عن استهداف المدنيين الفرنسيين وفد عبرت تيليون عن استعدادها لمحاولة إبلاغ السلطات الاستعمارية بذلك[3]. غير أن مساعيها المتعددة باءت بالفشل، حيث لم تفلح في إقناع الإدارة الاستعمارية بوقف تنفيذ الأحكام ليتم بفعل تنفيذ حكم إعدام بالمقصلة في حق ثلاث جزائريين بتاريخ 25 جويلية

[1]- هنري العلاق، المصدر السابق، ص 295

[2]- سليم سايح،" موقف اليسار الفرنسي من أحكام الإعدام الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954-1962"***مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية***، المجلد 9، العدد 4، ديسمبر 2020، ص 407

[3]- طاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 176

1957، هذا الفشل كشف عن تعنت السلطات الاستعمارية وتمسكها باستخدام المقصلة كوسيلة للردع[1].

وفي هذا الإطار أصدرت جبهة التحرير الوطني حكما بإعدام في حق ثلاث جنود فرنسيين بتاريخ 25 أفريل 1958 وذلك بتهمة ارتكابهم جرائم تعذيب واغتصاب وقتل في حق المدنيين الجزائريين وقد نفذ الحكم يوم 30 أفريل وكانت الجبهة تهدف من خلال هذا الفعل إلى الضغط على السلطات الفرنسية من أجل وقف إعدامات التي استهدفت مناضليها وتجدر الإشارة إلى أن جريدة المجاهد كانت توعدت بالرد على إعدام عبد الرحمن طالب، ملحة إلى أن كل جزائري يصعد إلى المقصلة سيقابله سجين فرنسي سيعدم.[2]

وعلى صعيد آخر من الممارسات فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، أبت الحكومة الفرنسية على نكران طابع الحرب وبناءا على ذلك وجهت تعليمات صارمة لجيش الاحتلال بقتل أسرى جيش التحرير الوطني، باعتبارهم خرجين عن القانون، وبالتالي لا يطبق عليهم وصف أسرى الحرب. وكان الجنرال ماسو يردد على منتقدي تجاوزات جيش الاحتلال من قتل وتعذيب باستهزاء قائلا أعلنوا حالة الحرب أولا ثم طالبوا باحترام قواعدها بعد ذلك.[3]

---

[1]–طاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 177

[2]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 177

[3]–عبد الحليم بو شكيوه، "الوضع القانوني لأسرى حرب التحرير الجزائرية في القانون الدولي الإنساني"، ***مجلة البحوث والدراسات***، العدد 12، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 2011، ص 196

على نقيض ذلك لم تكن الجزائر آنذاك تتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي تلزمها رسميا لاحترام اتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى خلال النزاعات المسلحة، ومع ذلك حرصت جبهة التحرير الوطني على تطبيق أحكام اتفاقية جنيف. لاسيما الاتفاقية الثالثة المتعلقة بحماية أسرى الحرب.[1]

بالرغم من ذلك إلا أن روجي موريس يزعم بأن الحكومة المؤقتة لم تنخرط في هذه المواثيق بدافع إنساني ، بل فقط بغرض حصول على اعتراف دولي لها[2]، في حين أن جيش التحرير لم يكن يعدم أسراه بل استفادوا دائما من أفضل مما يقدم للمجاهدين. إضافة إلى ذلك حصولهم على 1السجائر التي كانت ممنوعة على عناصر جيش التحرير الوطني و قد أقدمت جبهة التحرير في عدة مناسبات إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين ، لتؤكد لها و للعالم أن حربها ليست بدافع الانتقام و الحقد وإنما حرب التحرير والكرامة.[3]

3.موقــف القضــاة

إن المؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان خاصة القضاة الذين يفترض بهم تحقيق العدال تظهر تقصيرا واضحا. فبعض أحكامهم على موظفي الدولة تكون قاسية أحيانا، مثل حالة " الكازميور "وهو اسم مستعار القاضي سيرج فوستر الذي يقول:" منذ بداية حرب الجزائر، لم يوجد أي مسؤول كبير إلا وكان له دور مباشر او غير مباشر في العنف سواء

[1]– عبد الحليم بوشكيوه، المرجع السابق، ص 209.

[2]– مجهول، صبرنا، المصدر نفسه ، ص 1

[3]– عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 36

بفعله او تجاهله"، حيث أجبرت هذه الحرب القضاة على مواقف صعبة جعلتهم يعانون من تأنيب الضمير، إما بسبب عجزهم أمام قوات الأمن، أو لأنهم شعروا أنهم غير قادرين على تغيير الواقع.[1]

ويتجلى هذا القصور في تحول العدالة إلى أداة قمع بين مجرمي الحرب تستخدم للقتل خرج الايطار القانوني وتمنح من خلالها الترقيات للجلادين في حين يعاقب كل من يجرئ على رفع صوته بكلمة الحق، فكل من يحاول تغيير هذا الوضع كان يصدم بعجز كبير أمام اتساع شبكة التمرد داخل جهاز الحكم نفسه، ففي مارس 1960 وجه وزير العدلية ألم ميشلي ملفا واتصل به أحد الضباط المخلصين للجمهورية ليشرح له وسائل تنظيم الحركة العسكرية المتطرفة التي تعمل ضد الدولة، وقد وجه الملف إلى وزير الجيوش وضاع في الطريق وتم إلقاء القبض على الضابط المخلص من قبل منظمة سرية عسكرية.[2]

وفي حضر هذا الواقع القمعي، كان القضاة الفرنسيين قبل كل شيء أدوات في يد النظام الاستعماري، يحاربون المجاهدين بأسلوبهم الخاص داخل قاعات المحكمة فلم يكن هناك فارق بين قاضي فرنسي والجندي الفرنسي فكلاهما جزء من النظام الاستعماري، ذلك أن القضاة الذين تولوا محاكمة الجزائريين سواء مجاهدين أو مدنيين كانوا في الغالب فرنسيون ينظرون إلى الجزائريين كعدو لا كمتهم بريء يفترض أن تثبت إدانته بأدلة، إذ اكتفى معظمهم بتقارير الشرطة دون تمحيص متجاهلين كل احتجاج أو دفاع يصدر عن المتهمين الجزائريين، فبعد

[1]- سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 150.
[2]- مجهول، الحصاد، المجاهد، عدد 81، 1 نوفمبر 1960، ص 19.

تطبيق قرار مارس 1956 أصبح القاضي لا يجري تحقيق أو بحث جدي إذ لم تعد هناك فرصة زمنية كافية تتيح للمتهم الحصول على دفاع فعال أو تمكين محام من دراسة ملفه.[1]

ويتجلى هذا التواطؤ بشكل واضح من خلال الأحكام التي يصدرها القضاة دون تردد رغم تأوهات الضحايا، في تجاهل تام لدورهم في حماية كرامة وحقوق المواطن التي فرضتها عليهم الدساتير والقوانين، وأكثر ما يكشف فداحة الجريمة تورطهم المباشر في التعذيب أو صمتهم عنه أما النصوص التي تصور القاضي كضمان للحقوق ليست إلا وسيلة دعائية لقديم النظام الجزائري كمظهر ديمقراطي. بينما هو في الواقع نظام يحمي الجلادين الذي اتسم بازدواجية سلطة بين سلطة خفية تمارس من طرف أصحاب القرار وهم العسكريون وهي سلطة حقيقية ومؤثرة وظاهرية هي القضاء وهي سلطة تشكيلية وخاضعة لتوجهات سلطة خفية.[2]

لقد كان القضاة يرون في مشاركتهم بالمحاكمات العسكرية امتداد لما مارسوه من أعمال قمع في القرى والمدن والجبال، فبينما يحرص القاضي الذي يحترم مبادئ العدالة على طلب أدلة وبراهين كان هؤلاء القضاة يكتفون باعترافات انتزعت تحت التعذيب الوحشي ليصدروا أحكامهم القاسية بين أعمال الشاقة والإعدام. ذاك أنهم عند استقبالهم للمتهمين الخرجين مباشرة من غرف التعذيب وهم بالكاد يقفون على أقدامهم بطرح أسئلة تبدو عادية : " هل تؤكدون

[1]- بسام عسلي ، **المجاهدون الجزائريون** ، دار النفائس ، ص 102.

[2]– منتدى باحثي شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص 82.

التصريحات التي قدمتموها أثناء الاستنطاق الأول ؟ أليس كذلك ؟، ثم يلمحون لهم بأن الجلادين الذين تولوا تعذيبهم لا يزالون في انتظارهم خارج قلعة في حال تراجعوا عن أقوالهم.[1]

أما جهاز الدفاع، فقد كان هو الضحية التالية لهذا المسار القمعي، إذ تم إلغائه في الدفاع عن المتهمين رغم قلة عددهم، وفي هذا السياق تم اعتقال جميع المحاميين الجزائريين إلى جانب عدد من المحاميين الأوربيون الذين اعتادوا الدفاع عن الوطنين[2].

وفي السياق ذاته كان المترفين يميلون إلى أولئك القضاة الذين أظهروا سلوكا اتجاه المحامين و المتهمين مما يعني أن أعضاء المحكمة الفرنسية الذين استخدمتهم الدولة كأداة لتعزيز معسكر الحرب وجدوا أنفسهم في النهاية مشتركين مع المتطرفين الرجعيين في تمسك بهدف واحد وهو الإبقاء على الاستعمار.[3]

غير أن مهمة القضاة كولاء عسكريين أخذت طابعا مغايرا نوعا ما، فمهمتهم لم تكن مشابهة لمهام الشرطة خاصة في ظل غياب المحامين عن الميدان لمساعدة الموقوفين، غير أن هذا الأسلوب في التعامل مع القضايا ساهم إلى حد ما من حالات وفاة المتهمين اذ أظهرت تقارير الدرك المعتمدة على اكتشاف الجثث في مواقع العمليات انخفاض عدد الوفيات بنسبة تقارب 185، منذ تدخل العملاء العسكريين.[4]

---

[1]– بسام عسلي، مجاهدون جزائريون، المرجع السابق، ص 104

[2]–عبد الله شريط، ميلي مبارك، المرجع السابق، ص 293

[3]–مجهول، المحاكة التي كشفت الحقيقة للشعب الفرنسي، المجاهد ، عدد 78 ، 3 أكتوبر 1960 ، ص 4

[4]–باتريك إفينو، جوف بلا نشايس، المرجع السابق، ج 2، ص 161

غير أن عملية استدعاء القضاة للخدمة العسكرية أثارت إشكالية كبيرة، إذ شعر البعض ممن تم استدعائهم بظلم واضح مقارنة بزملائهم الذين لم يستدعوا خاصة أن العديد منهم كانوا غير متزوجين ويتمتعون براحة تامة بعيدا عن أعباء عائلية.[1]

وقد تجلى هذا التحفظ في حالات رفض القضاة أداء مهمة وكيل العسكرية، من بينهم نائب رئيس محكمة قسنطينة الذي رفض تولي منصب نائب ثاني في المحكمة العسكرية للمدينة، وإلى جانب هذا الرفض عبر عدد من القضاة عن شعورهم بحرج أخلاقي، خاصة في ظل غياب الحواجز المالية إذ أشار القاضي هنري دوبلي إلى أن منحة التنقل لا تغطي مصاريف الإقامة عند الحاجة، كما أنهم لا يستفيدون من منحة الخطر اليومية المقدرة ب 800 فرنك والتي تمنح لباقي أفراد المحكمة.[2]

خاتمة الفصل

ويتضح من خلال ما سبق ذكره أن فرنسا خلال فترة الاستعمار لم تكن تستخدم القضاء لتحقيق العدالة، بل حوّلته إلى وسيلة لقمع الجزائريين. فقد قام المستوطنون بالسيطرة على الجهاز القضائي لخدمة مصالحهم، من خلال إصدار قوانين خاصة وإنشاء محاكم زجرية يهدفون من خلالها إلى السيطرة على السكان المحليين وإخضاعهم للقانون الفرنسي.

[1]–باتريك إفينو، المرجع السابق، ص 159

[2]– سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 237.

ومنذ اندلاع الثورة التحريرية، لجأت فرنسا إلى قوانين مثل حالة الطوارئ والسلطات الخاصة لقمع الجزائريين، كما استعملت وسائل غير قانونية مثل الإعدامات دون محاكمة، والاختفاء القسري، والتعذيب لانتزاع اعترافات تحت غطاء قانوني. وحتى داخل قاعات المحاكم، وُثّقت حالات تعذيب وأحكام بالإعدام، في ظل صمت عدد كبير من القضاة أو حتى مشاركتهم.

وبالتالي، يمكن القول إن القضاء في تلك الفترة لم يكن مؤسسة مستقلة، بل كان جزءًا من نظام استعماري ظالم، هدفه إخضاع الجزائريين ومنعهم من المطالبة باستقلالهم، وسعى من خلاله إلى إخماد روح الثورة وكل أشكال المقاومة.

خاتمة

خاتمة

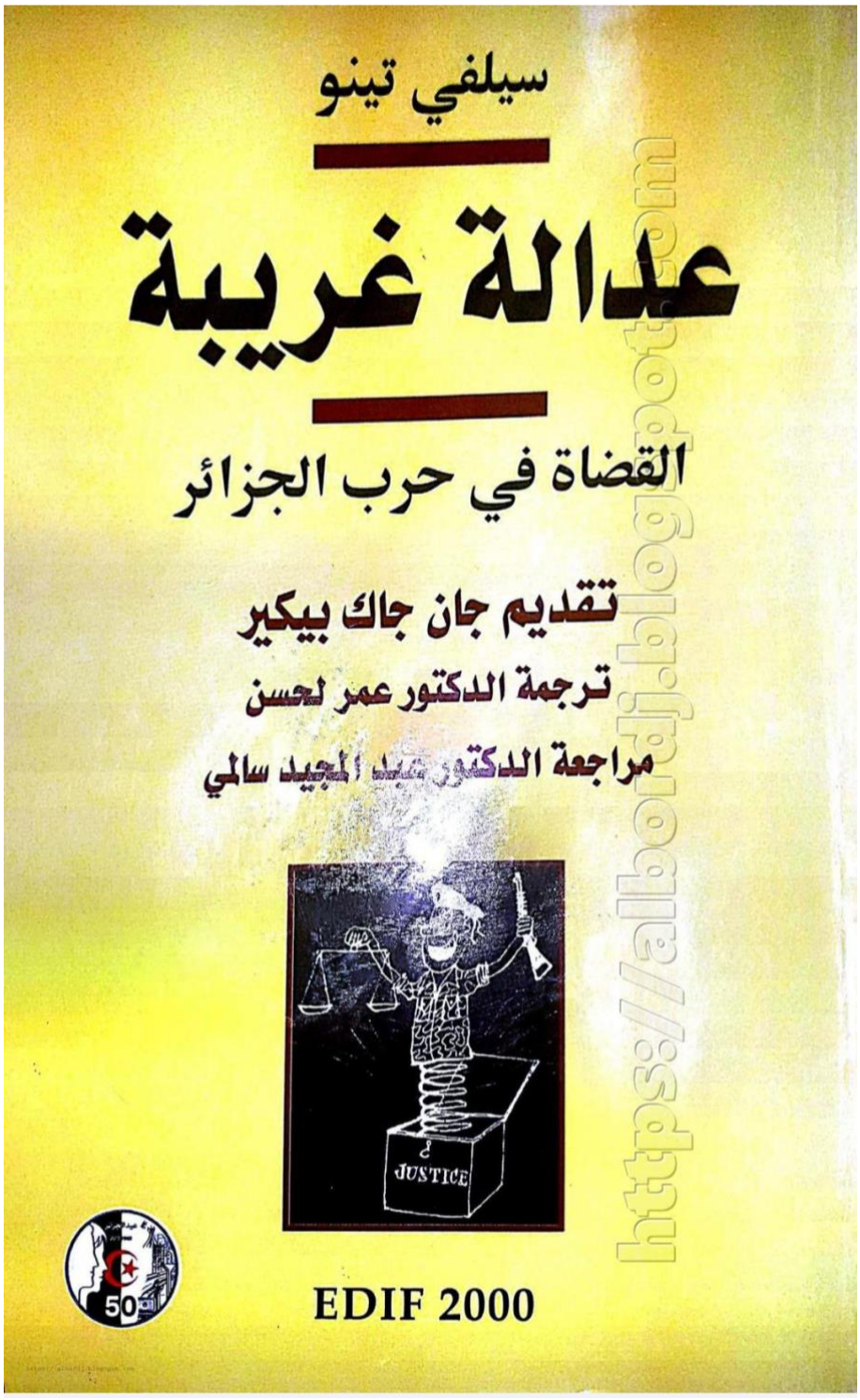
بعد دراستنا لموضوع الجزائر في الكتابات الفرنسية من خلال كتاب سيلفي تينو بعنوان عدالة غريبة– القضاة في حرب الجزائر توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة:

- تعدد زوايا الطرح الفرنسي حول الثورة الجزائرية يعكس التباين في الخلفيات الإيديولوجية والسياسية الكتاب، فمنهم من تبنى رؤية استعمارية سلطوية كما في مذكرات ديغول، ومنهم من دعم الكفاح التحرري للجزائريين كما في كتابات فرانز فانون وجونسون.
- فمذكرات ديغول تمثال الخطاب الرسمي الفرنسي حيث حاول تبرير سياسته اتجاه الجزائر، مبرزا مسعى تحديد العلاقة مع المستعمرات.
- كتاب فانون " العام الخامس للثورة الجزائرية " يعكس المعاناة اليومية للشعب من زاوية إنسانية ونفسية، مستمدا قوته من تجربة ميدانية مباشرة.
- فرانسيس جونسون أبرز أصواتا فرنسية مناهضة للاستعمار، كشكل من التضامن الداخلي مع القضية الجزائرية.
- لايف سالفات أدان في " حرب العار" ممارسات التعذيب، مستندا الى وثائق وشهادات، ما يجعل عمله وثيقة إدانة قوية.
- يتضح من خلال سيرة سيلفي تينو العلمية ومسارها الفكري أن اهتمامها بقضية الجزائر لم يكن وليد الصدفة، بل نابعا من خلفية معرفية عميقة جعلتها نتناول موضوع القضائي الاستعماري بأسلوب منهجي وتحليلي دقيق، مما خولها لكشف التواطؤ المؤسسي داخل جهاز العدالة الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية.
- كان القضاء الاستعماري خاضعا بشكل مباشر لنفوذ المعمرين، حيث استخدمت القوانين والمحاكم كوسائل لترسيخ التفوق الاستيطاني وقمع السكان الأصليين، ما أفرا العدالة من مضمونها الحقيقي وجعلها أداة التمييز بدلا من الإنصاف.

- أظهرت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر طابعا ممنهجا للقمع، حيث لم يمارس العنف فقط عبر القوة المسلحة، بل تم ترسيخه أيضا عبر مؤسسات رسمية كالقضاء، مما يدل على أن القمع كان خيارا سياسيا مدروسا أكثر منه رد فعل مرقت على التمرد.
- تبرز الدراسة كيف تحول القضاء خلال الفترة الاستعمارية الى أداة طيعة بعيد السلطة التنفيذية، من خلال تشريعات استثنائية كحالة الطوارئ والسلطات الخاصة، مما أدى الى تعليق الحريات وتكريسا مناخ من الخوف والرعب تحت غطاء قانوني.
- تبين الوقائع أن فرنسا الاستعمارية لم تكتفي باستخدام القضاء لقمع الجزائريين بل تجاوزت ذلك بارتكاب جرائم خارج الإطار القانوني، مثل الإعدامات الميدانية والتعذيب وهو ما يكشف زيف الادعاء بوجود دولة قانون، ويسقط عنها شرعية وجودها في الجزائر.
- على الرغم من علم القضاة الفرنسيين بحجم الانتهاكات والجرائم المرتكبة خلال الفترة الاستعمارية في الجزائر إلا أن أغلبهم اختار الصمت أو التواطؤ، مفضلين الالتزام بتعليمات السلطة الاستعمارية على حساب قيم العدالة والانصاف.

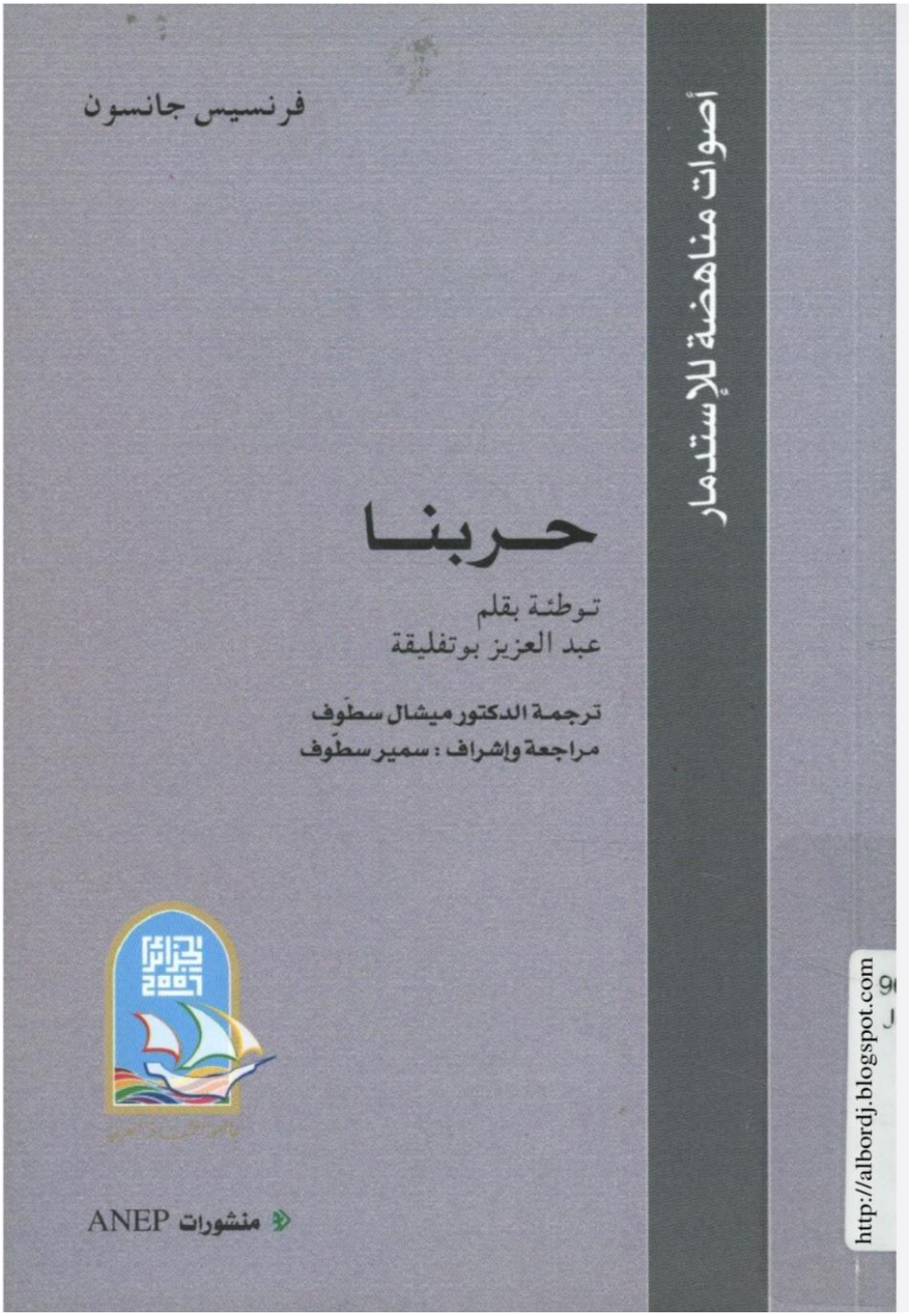
الملاحق

الملحق رقم 01: صورة لكتاب المؤلف سيلفي تينو "عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر" [1]



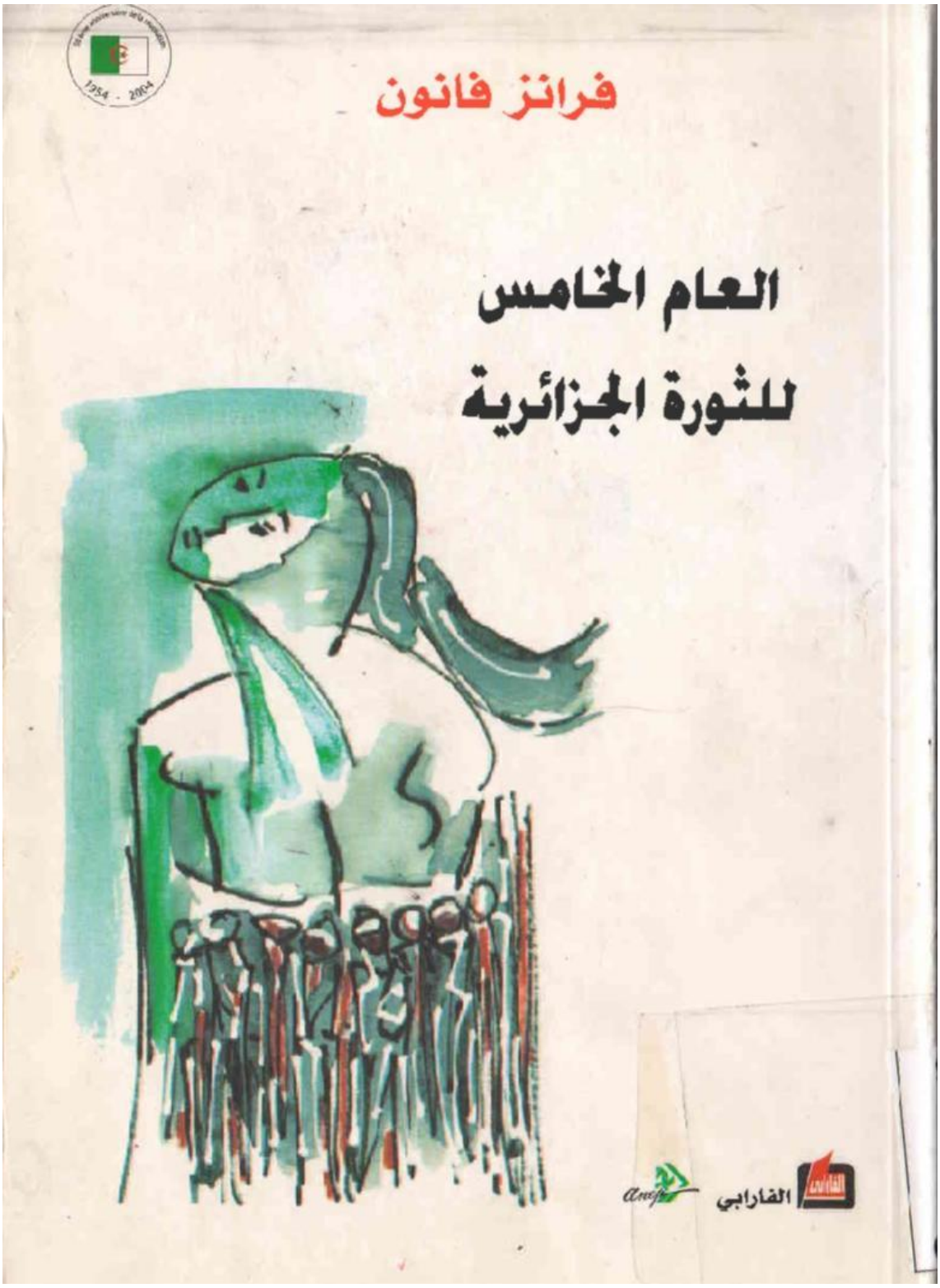
[1]- سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 1

الملحق رقم 02: صورة لكتاب"حربنا" لفرانسيس جونسون.[1]



[1]-فرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 1

الملحق رقم 03: صورة لكتاب فرانز فانون "العام الخامس للثورة الجزائرية ".[1]



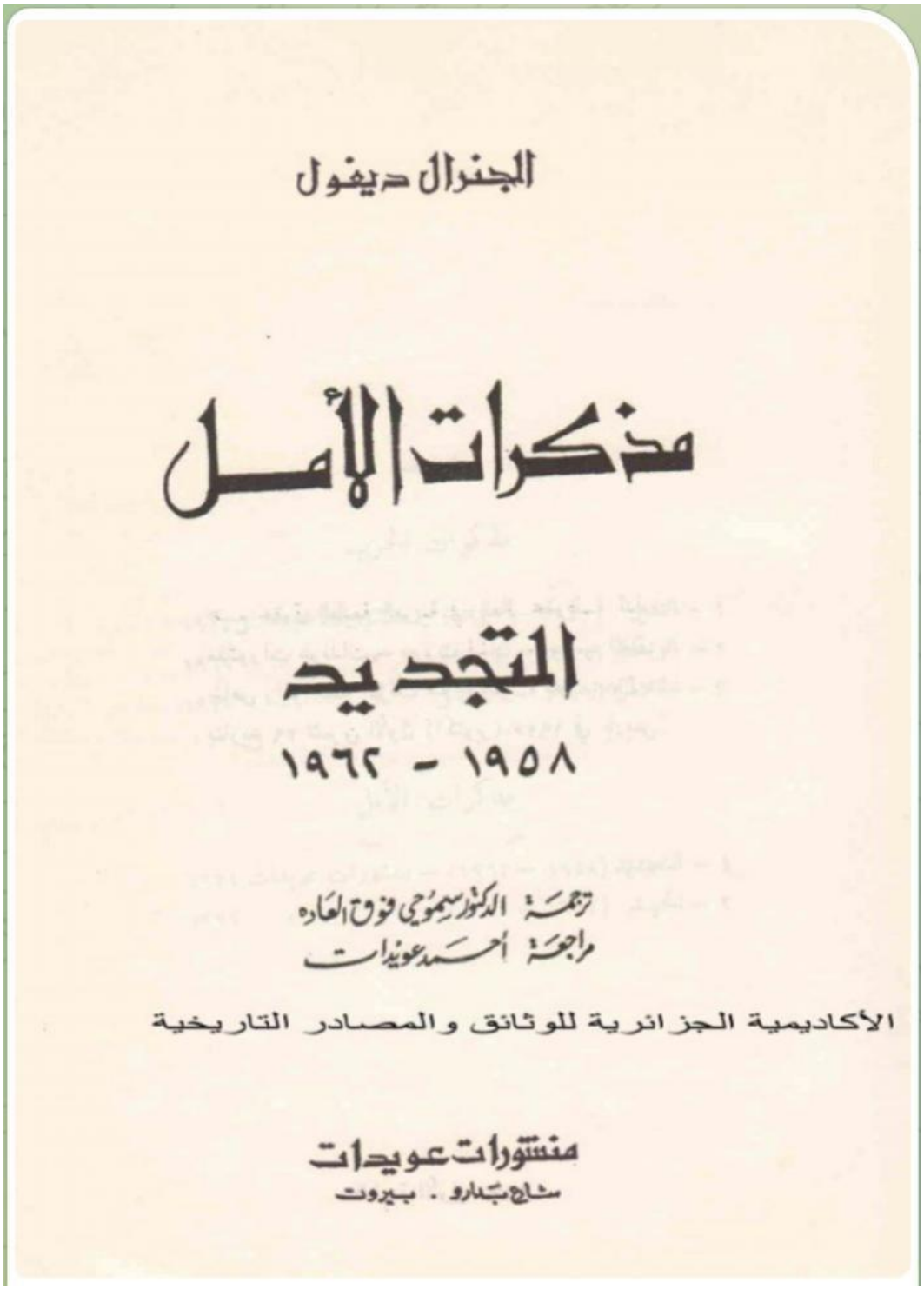
[1]- فرانز فانون، المرجع السابق، ص 1.

الملحق رقم 04: صورة لكتاب " حرب العار – التعذيب في حرب الجزائر (1954-1962) لإيف سالفات.[1]



[1]- إيف سالفات ، المرجع السابق ، ص 1.

رقم 05: صورة لكتاب ديغول بعنوان " مذكرات الأمل والتجديد (1958- 1962).[1]



[1]- ديغول، المرجع السابق، ص 1.

الملحق رقم 10: صورة للمحامي جاك فرجيس.[1]



[1] مجهول، المحاكمة ، المصدر السابق، ص 4.

الملحق رقم 11: صورة للكاتبة سيلفي تينو.[1]



[1]Unipop Pessac, Les Rayonnages d'alger, 1956, par Sylvie Thénault, Uni pop3/04/2023,https://www.persee.fr/doc/raipr_0033-9075_2012_num_182_1_4403_t1_0131_0000_1, 2025/06/02تاريخ الولوج, 17:15.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر**

أ- الكتب

1. المدني أحمد التوفيق، **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ -1932 .
2. سالفات ايف، **حرب العار-التعذيب في الجزائر 1954-1962**، تر: محمد المعراجي، دار سيديا، الجزائر، 2010.
3. سيمون بييرهنري، **ضد التعذيب في الجزائر**، دار العلم الملايين، بيروت، دت.
4. فانون فرانز، **العام الخامس لثورة الجزائرية**، تر: دوقان قرقوط، دار الفارابي، الجزائر، 2004.
5. فانون فرانز، **معذبو الأرض**، تر: سامي الدروبي، جمال الأتاسي، ط 2، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2015.
6. فرجيس جاك، **جرائم الدولة الكوميدية القضائية**، تر: حسين حيدر، ط1، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1965.
7. بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر1954**،تر: مسعود الحاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012.

ب- المذكرات الشخصية:

1. ديغول شارل، **مذكرات الأمل التجديد (1958-1962)**، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط 1، منشورات عويدات، 1971.
2. هلايلي محمد الصغير، **شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، 2012.
3. الحاج مصالي، **مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)**، تر: محمد المعراجي، تص: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
4. سعيداني الطاهر، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

5. العلاق هنري، **مذكرات جزائرية**، تر: حاج مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ت- الدوريات

1. مجهول، التعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر، المجاهد، عدد9، 20 أوت 1957.
2. مجهول، أنباء، احداث، أصداء، في سطور، المجاهد، عدد 58، 28 ديسمبر 1959.
3. مجهول، صبرنا أيضا له حدود، المجاهد، عدد74، 8 أوت 1960.
4. مجهول، المحاكمة التي كشفت الحقيقة للشعب الفرنسي، المجاهد، عدد74، 3 أكتوبر 1960.
5. مجهول، الحصاد، المجاهد، عدد 81، 1 نوفمبر 1960.
6. مجهول، في مؤتمر الفرق التجارية العربية، المجاهد، عدد 84، 12 ديسمبر 1960.

- **المراجع**

أ- الكتب

1-أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

2-أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

3-أرنولد دافيد، **الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية**، تر: مصطفى إبراهيم فهمي، عالم المعرفة، الكويت، 2002.

4-ايفيون باتريك، جولان بلانشايس، **حرب الجزائر ملف وشهادات**، تر: داور سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

5- بركات انيسة، نضال **المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

6-بومالي أحسن، **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، د ت.

7-البجاوي محمد، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي حسين، مر: محمد الفاضل، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965.

8-بحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

9-جمعية الوقاية من التعذيب، مركز العدالة والقانون الدولي، **التعذيب في قانون الولي، دليل الفقه القانوني**، ط1، وكالة رضا للطباعة والدعاية والإعلان، القاهرة، 2009.

10- جونسون فرانسيس، حربنا، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEF، الرويبة 2006.

11- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات الاتحاد العربي، دمشق، 1999.

12- مبارك محمد الميلي، **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر،2007.

13- مقلاني عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

14- منتدى باحثي شمال إفريقيا، **تحقيق في التعذيب في الجزائر**، منشورات معهد الهقار،جنيف، 2003.

15- مورال جاك، **رزنامة جرائم فرنسا في عالم وراء البحار**، تر: عماد أيوب، مر: جمال عمار، ط 1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، 2017.

16- سعد الله أبو قاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

17- سعد الله أبو قاسم، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1964)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

18- سعدي بوزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار الهمة، الجزائر، 2005.

19- سعيدي بوزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين 17أكتوبر1961**، ط2، منشورات تالة أبيار، الجزائر، 2009.

20- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: حافظ الجاماني، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

21- عباد صالح، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

22- عمراني عبد الحميد، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، PAO : Librairie Kenza Batna –، د.ت.ن.

23- عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام رهان صعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

24- عسلي بسام، **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1990.

25- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

26- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954**، ط 2، دار النعمان، 2014.

27- قداش محفوظ، **8ماي 1945**، تر: سميرة قصير، منشورات ANEP، د.ت.ن.

28- قنان جمال، **قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

29- شريط عبد الله، **الجزائر في الصحافة الدولية (1956)**، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، د.م.ن، د.ت.ن.

30- شريط عبد الله، محمد الميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.

31- شلالي عبد الوهاب، **المنطقة الخاصة، ومؤتمرات تبسة، دراسة تاريخية موثقة**، ط اولى، دار البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، 2016.

32- تينو سيلفي، **عدالة غريبة-القضاة في حرب الجزائر**، تر: عمر لحسن، دار EDIF، الجزائر، 2000.

33- الغربي الغالي، **التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية (1954-1962)**، مركز الوطني للدراسات، البحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ت.ن.

ب.الدوريات

1. بديدة لزهر،" السياسة الديغولية تجاه الجزائريين بين الأمس واليوم"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***،ع11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حنة لخضر، الوادي، جوان 2015، ص ص 16- 30.
2. جاكر لحسن،" انتخابات المجلس الجزائري في معسكر، 4-11 أفريل1948"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ***، قسم التاريخ، عدد3، ديسمبر 2008، المركز الجامعي معسكر، ص ص 113-122.
3. داودي لعرج، "السياسة الاستعمارية الفرنسية بمنطقة البيض دائرة جيري فيل(1845-1962)"، ***مجلة الانسان والمجال***، مجلد10، عدد1، جوان2024، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، ص ص 159-194.
4. حمري ليلى،" إرهاب الإدارة الاستعمارية، المواجهات الدموية خلال انتخابات الجمعية الجزائرية عام1948"، ***المرآة***، عدد4، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية، ديسمبر 2015، جامعة ابن خلدون تيارت، ص ص 130-154.
5. كركوبة صابرينة،" بن حمدي البطل المنسي"، ***جريدة الجزائر***، دع، 2020/02/19.
6. مبارك موهوب، بوعزة بوضرساية، "جرائم التعذيب إبان معركة الجزائر من خلال مذكرات مصالح خاصة (1955-1957)، لبول أوساريس"، ***مجلة الرسالة للدراسات1 والبحوث الانسانية***، المجلد7، العدد3، ماي2022، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 439-450.

7. مصطفى عتيقة، "فرانسيس جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية، دراسة مقاربة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية"، ***مجلة العصور الجديدة***، العدد 10، 2013، ص ص 280-289.

8. مقدر نور الدين،" جرائم التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية الجزائرية القوانين الدولية"، قسم التاريخ جامعة المسيلة، د س، ص ص 61-69.

9. مقدر نور الدين، "التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية من خلال شهادات بعض المعتقلين بمنطقة الحضنة"، ***المجلة التاريخية الجزائرية***، عدد2، ماي 2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص ص 31-39.

10. السايح سليم،" موقف اليسار الفرنسي من أحكام الإعدام الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954-1962)"، ***مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية***،المجلد9، العدد4، ديسمبر 2024، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهري (الجزائر)، ص ص 395-413.

11. عالم مليكة،" السياسة القضائية الاستعمارية في الجزائر بين (1830-1962)"، ***مجلة المحكمة للدراسات التاريخية***، مجلد1، د ع، 2000، جامعة خميس مليانة، ص ص 298-307.

12. بالعالية ميلود،" المذكرات الشخصية لشارل ديغول الحرب والأمل وكتابة تاريخ الجزائر"، ***مجلة تاريخ العلوم***، المجلد 5، عدد03، جوان2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 243-255.

13. قبائلي أمال، "قانون حالة الطوارئ في الجزائر سنة 1955"، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 17، د س، ص ص 169-197.

14. رحماني محمد الأمين، "القضاء كوسيلة قمعية خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)"، ***المرآة***، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية، عدد4، ديسمبر2015، ص ص 242-248.

15. شعبان عبد العزيز، كريمة حداد، "مقاتلات المقاومة بالتنازل وتمثلات الثورة الجزائرية في كتاب العام الخامس للثورة الجزائرية لفرانز فانون"،***مجلة تمثلات***،المجلد5، العدد1، 2022/01/01، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص ص 9-28.

16. بوشكيوه عبد الحليم، "الوضع القانوني لأسرى حرب التحرير الجزائرية في القانون الدولي الانساني"، ***مجلة البحوث والدراسات***، عدد12، 2011، جامعة جيجل، الجزائر، ص ص 193-218.

17. تامة يونس، "قانون السلطات الخاصة الفرنسي في الجزائر 1956 (الملامح والأبعاد)"، ***مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية***، مجلد9، عدد1، 30 جوان 2020، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص ص234-257.

18. تركي عبد القادر، عثمان الزقب، "تجاوزات الاحتلال الفرنسي تجاه الشعب الجزائري خلال ثورة التحرير (1954-1962) حسب القوانين الدولية"،***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية***، مجلد15، عدد2، ديسمبر2024، جامعة الوادي، جامعة سكيكدة، ص ص 46-64.

19. تركي عبد القادر، "قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية (1957-1962) وتأثيرها على مسار القضية الجزائرية"، ***مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية***، المجلد7، العدد1، جوان 2022، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص ص 875-888.

20. بوترعة علي، "جرائم الاستعمار الفرنسي بين واقع الجريمة وتحديات الثورة الجزائرية"، إشراف الاستاذ الدكتور زعرور دحو، جامعة أحمد بن بلة وهران1، د س، ص ص 111-138.

21. خبزاوي يوسف، "القضاء الشرعي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، الواقع والتحديات"، ***المجلة الجزائرية للدراسات الإسلامية***، عدد3، دس، ص ص 28-63.

ب- الملتقيات

1. زيتون كريمة، تشريعات التمييز الاجتماعي ضد الأهالي الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية، قانون الحالة المدنية أعمال ملتقى وطني، الثورة الجزائرية، اشكاليات قضايا الذاكرة، 28مارس 1882، جامعة محمد بوضياف المسيلة، د س.
2. سعدي خميستي، التعذيب النفسي داخل المعتقلات الجريمة الدائمة معتقل الجرف أنموذجا، أعمال الملتقى وطني، الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، الأبعاد السياسية والقانونية المركز الجامعي سي الحواس بريكة، باتنة، 2021/11/25.

ت- القواميس والمعاجم

1. رشيد الخطاب، **أصدقاء الخاوة لدعم العالمي لثورة التحرير الوطني**، قاموس بيوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار الكتاب، 2013.
2. شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، تر: عالم مختار، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2007.

ث- الرسائل الجامعية وأطروحات الجامعية

1. سيافة أمينة، سليمة عفايفية، **الثورة الجزائرية في عامها الخامس من خلال كتاب فرانز فانون**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي، قالمة، 2020-2021.
2. بورقعة جيلالي، **حركة انتصار الديمقراطية في عمالة وهران، الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية(1950-1954)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة (غير منشورة)، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

د- المواقع الإلكترونية

1. سامح عودة، فرانز فانون، المستعمر الذي حارب الاستعمار، الجزيرة نت، https://Www.aljazeera.net، 2025/03/20، 16:30.

2. Facultté de droit de cy cergy. Paris université. Www. YouTube. La justice de la guerre d'Algérie.https://www.youtube.com/watch?v=QGBh8PsQXj8 ،11:20 2025/04/17
3. Gilbert meynier. Thenaut Sylvie violence ordinaire l'Algérie. www.ifo.Agnet.net.institut français d'Archiologieoriental https://www.persee.fr/doc/raipr_00339075_2012_num_182_1_4403_t1_0131_0000_1. 2025/04/18 ; 9 :15.
4. Http : www.cnrs.fr; المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا; 2025/04/16; 16 :15.
5. Le 17 Octobre 1961, Cité nationale de l'histoire de l'immigration, ressources audiovisuelles, Paris, disponible sur : www.Histoire-immigration. Fr, consulté le 27 avril 2025 ; 2025/05/20; 11 :15.
6. Philipe Mesnaerd ; SylvieThénault-une historienne et ses engagements ; Interview: https: www.memoires-enjeu.com entretien avec Sylvie thénaut.27.07.2021. P01. 2025/04/15 ; 15 :15
7. Unipop Pessac, Les Ratonnades d'Alger, 1956, par Sylvie Thénault. Uni pop 3/04/2023.https://www.persee.fr/doc/raipr_0033-9075_2012_num_182_1_4403_t1_0131_0000_1،12/04/2025, 17:15.
8. Victor de la porte. Sylvie thénault. Les ratonnad d'Alger. 1956.journals. Open edion.orghttps://journals.openedition.org/criminocorpus/16300.20/05/2025 ; 11 :20.
9. قاموس حرب الجزائر "..إساءة مقصودة لذاكرة الثورة المجيدة، الموعد اليومي، https://elmaouid.dz/18:00 ،2025/05/05:،2023/04/26

أ- المقالات باللغة الفرنسية

1. Sylvie Thénault," Assignation à residence et justice en Algérie (1954-1962)", ***Cairn.Info-Sciences humaines & sociales***, n^0 32, , 1997, p 105 à 115.1997, p 105 à 115.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

البسملة

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة أ

الفصل الأول: نماذج من الكتابات الفرنسية عن الثورة الجزائرية

أولا: مذكرات شارل ديغول الأمل التجديد 1958-1962..... 02

1- التعريف بالكاتب 02

2- دراسة الكتاب 03

ثانيا: كتاب العام الخامس للثورة لفرانز فانون 07

1- التعريف الكاتب 07

2- من أعماله ومؤلفاته:..... 08

3- دراسة الكتاب:..... 09

ثالثا: كتاب حربنا لفرانسيس جونسون..... 14

1- التعريف بالكاتب 14

2- دراسة الكتاب:..... 15

رابعا: كتاب حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954-1962، لايف سالفات 19

1.التعريف بالكاتب **19**

2. دراسة الكتاب:.... 19

الفصل الثاني :الكاتبة سيلفي تينو و تحليلها لسياسة القمع القضائي للاستعمار في الجزائر

أولا: **ترجمة لسيلفي تينو** 23

1- المولد والنشأة 24

2- الخلفية العلمية والثقافية 25

3- أبرز أعمالها 25

ثانيا: سيـــطرة المعمرين على القضـــاء 29

1-التشريعات الاستعمـارية أداة لترسـيخ الهيمنـــة..... 29

2- المحاكـم الزجريـــة..... 36

ثالثا: **السياسة الانستعمارية القمعية** 40

1- القمع الاستعماري 41

2- القمــع القضـائــي 43

رابعا: **توظيف القضاء (القمع القضائي)** 48

1- قانــون حالــة الطوارئ..... 48

2- قانـون السلطــات الخاصـة 49

خامسا: **جرائم فرنسا وفق الأحكام القضائية وخارجها** 52

1-جرائم فرنسا خارج القضاء.....57

أ- الإعدام دون محاكمة.....58

ب-الاختفاء القسري.....58

2-**التعذيب والإعدام في السجون**.....63

أ- التعذيب الجسدي والنفسي.....66

ب- الإعدام في السجون 66

3- موقف القضاة.....83

خاتمة 87

الملاحق 92

قائمة المصادر والمراجع: 111

فهرس الموضوعات:.....115

الملخص

الملخص:

تناول موضوع دراستنا "الجزائر في الكتابات الفرنسية: عدالة غريبة، القضاة في حرب الجزائر لسيلفي تينو أنموذجًا"، ومن خلاله سعينا إلى تسليط الضوء على صورة القضاء الفرنسي خلال حرب التحرير الجزائرية. من خلال دراسة هذا الكتاب، تعرفنا على كيفية تعامل القضاء مع الأحداث، وعلى الدور الذي لعبه في دعم السياسة الاستعمارية، من خلال إصدار أحكام قاسية أو السكوت عن الانتهاكات.

أظهرت سيلفي تينو في كتابها حجم التجاوزات التي حدثت داخل جهاز العدالة، وركّزت بشكل خاص على موقف القضاة، بين من شارك بصمته، ومن كان جزءًا من منظومة القمع. وجاءت نظرتها للأحداث نقدية، تنطلق من حرص على كشف الحقيقة، ومن محاولة لفهم ما جرى في تلك المرحلة من زاوية إنسانية وقانونية.

ويُعدّ هذا العمل واحدًا من بين العديد من الكتابات الفرنسية التي بدأت تعيد النظر في التاريخ الاستعماري، وتطرح أسئلة جديدة حول الذاكرة، المسؤولية، والعدالة. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه العمل كمساهمة بسيطة في فهم كيف تتناول هذه الكتابات الفرنسية صورة الجزائر، وكيف تكتب عن ماضٍ لا يزال أثره حاضرًا إلى اليوم.

الكلمات المفتاحية:

المؤرخة سيلفي تينو، العدالة، القضاء الفرنسي، حرب الجزائر، القضاة، الإعدام بلا محاكمة، الاعتقالات، الاختفاءات، التعذيب.

Abstract:

The subject of our study focused on "Algeria in French Writings: Strange Justice the Judges during the Algerian War by Sylvie THénault as a Case Study". Through this work, we aimed to shed light on the portrayal of the French judiciary during the Algerian War of Independence. By examining this book, we explored how the judiciary handled the events and the role it played in supporting the colonial policy, either by issuing harsh verdicts or by remaining silent in the face of violations.

Sylvie Thénault revealed in her book the extent of abuses within the judicial system, emphasizing particularly the stance of the judges—some through their silence and others as active participants in the apparatus of repression. Her perspective on the events is critical, driven by a commitment to uncover the truth and an attempt to understand what transpired during that period from both a human and legal viewpoint.

This work is part of a broader body of contemporary French literature that has begun to revisit colonial history, raising new questions about memory, responsibility, and justice. From this standpoint, this thesis represents a modest contribution to understanding how these French writings depict Algeria and narrate a past whose impact remains present to this day.

Keywords:

Historian Sylvie THénault, justice, French judiciary, Algerian war, judges, extrajudicial executions, Arrests, Disappearances, Torture.